

جامع الأمهات

مختصر ابن الحاجب الفرعي

باب البيوع

من أوله إلى آخر باب الربا
دراسة فقهية مقارنة

الجزء الرابع

شرحه وبيّن أدلة مسأله وقارنه بغيره من المذاهب
الدكتور محمد عز الدين الغرياني



WORLD ISLAMIC CALL SOCIETY
Association Mondiale de L'Appel Islamique

جامع الأمهات
مختصر ابن الحاجب الفرعي
الجزء الرابع

جامع الأمهات

مختصر ابن الحاجب الفرعي

باب البيوع

من أوله إلى آخر باب الربا
دراسة فقهية مقارنة

شرحه وبيّن أدلة مسائله وقارنه بغيره من المذاهب
الدكتور محمد عز الدين الغرياني

الجزء الرابع



جامع الأمهات مختصر ابن الحاجب الفرعي - الجزء الرابع
الدكتور محمد عز الدين الغرياني

منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية
طريق السواني - طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
هاتف: 65 - 4808461 - بريد مصور: 4800293 - ص.ب: 2682 طرابلس

Website: www.islamic-call.net
E-mail: media@islamic-call.net

الطبعة الأولى: 1378 من وفاة الرسول ﷺ (2010) مسيحي
الرقم المحلي: 2010/348 دار الكتب الوطنية - بنغازي
الرقم الدولي: ردمك 4-293-28-9959-978 ISBN: (رقم المبرومة)
ردمك 1-306-28-9959-978 ISBN: (رقم المبرومة)

«يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق
إلا بإذن خطي من جمعية الدعوة الإسلامية العالمية»

حقوق الطبع محفوظة لجمعية الدعوة الإسلامية العالمية



ASSOCIATION MONDIALE DE L'APPEL ISLAMIQUE

المسألة الحادية عشرة: مسألة المحلى⁽¹⁾:

نص الجامع:

«وفي بيع محلى من أحد التقدين بصنفة، فإن كان الحلي تبعاً، جاز معجلاً على المشهور، وفي المؤجل قولان، وإن لم يكن تبعاً لم يجز، فإن بيع بغير صنفة، فإن كان تبعاً جاز معجلاً، وفي المؤجل: قولان، وإن لم يكن تبعاً جاز معجلاً فقط، والتبع: الثلث، وقيل: دونه، وقيل: النصف، ويعتبر بالقيمة، وقيل: بالوزن مع قيمة المحلى، والثوب الذي لو سبك، خرج منه عين، كالمحلى، فإن لم يخرج فقولان، والحلي من التقدين وحده، أو مع سلعة، ممتنع بعين أحدهما اتفاقاً، فإن كان

(1) المحلى، هو الشيء الذي حلي بالحلي، والحلي: هو كل حلية حليت بها امرأة، أو سيف، أو نحوهما. انظر تهذيب التهذيب، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق عبد الله درويش، ج5، ص235 - 236، باب الحاء واللام، مادة حلا، الدار المصرية للتأليف والترجمة (د-ت).



أحدهما تبعاً، لم يجز بصنف الأكثر، وفي صنف التبع قولان،
والتبعة بالقيمة. وقيل: بالوزن.

ش: يرى ابن الحاجب: أن المحلي بذهب أو فضة،
كمصحف، أو سيف، إذا بيع بنقد، له حالتان:
الحالة الأولى: حالة يباع فيها بصنفه، كساعة محلاة بالذهب،
تباع بدينار من ذهب.

الحالة الثانية: حالة يباع فيها بغير صنفه، كساعة محلاة
بالذهب، تباع بدرهم من فضة.

حكم الحالة الأولى:

إذا بيع المحلي بصنف التحلية التي فيه، كأن يباع سيف محلي
بالذهب بدنانير، فلا يخلو الحال، إما أن تكون التحلية تبعاً
للمحلي، أو لا:

إذا كانت تبعاً:

إذا كانت التحلية في المحلي تبعاً، فيجوز بيع المحلي بصنف
التحلية التي فيه على المشهور بشرط حصول التقابض⁽¹⁾؛ لأن الأتباع

(1) يشترط علماء المالكية أربعة شروط للجواز: الشرط الأول: أن تكون التحلية
تبعاً. الشرط الثاني: التقابض. الشرط الثالث: أن تكون التحلية مباحة. الشرط
الرابع: أن تكون التحلية مسمرة. وسبب اشتراط هذه الشروط: أن الأصل في
بيع المحلي المنع، لأن في بيعه بصنفه الجهل بالتماثل، وبغير صنفه اجتماع
البيع والصرف في أكثر من دينار، وإنما أجاز للضرورة. انظر الشرح الكبير مع
حاشية الدسوقي، ج3، ص40.



لا تقصد في العقود، استناداً إلى ما جاء عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلاً، بعد أن تؤبر، فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه بيع الربوي بجنسه مع التفاضل، إذا كان أحدهما تابعا، قال القاضي عياض: وإن كان مما يجوز اتخاذه كحلي النساء، والمصحف، والسيف، والخاتم، وجميع آلات الحرب...، فإن بيع بصنف ما حلي به، فإن كانت الحلية تبعا، جاز نقداً؛ لأن الشارع أباح تحليته، ونزعه يشق، وهو قليل يتبع، والاتباع لا تقصد في العقود.

ومقابل المشهور - لابن عبد الحكم -: يرى منع بيع المحلى بصنف التحلية التي فيه ولو كانت تبعا، للجهل بالتمائل.

سبب الخلاف:

سبب الخلاف بين جمهور المالكية وبين ابن عبد الحكم، هو الاختلاف في الاتباع، هل تعطى حكم متبوعاتها، أم حكم أنفسها؟ من قال: إنها تعطى حكم متبوعاتها، أجاز البيع، ومن قال: إنها تعطى حكم أنفسها، لم يجز.

حكم التأجيل:

إذا كانت التحلية في المحلى تبعا، فيجوز بيعه بصنف ما فيه

(1) تقدم تخريجه ص 813.



من تحلية، بشرط حصول التقابض في العوضين على المشهور؛ لأن للتابع قسطاً من الثمن، وقد اشترطت الشريعة التعجيل في مبادلة الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، استناداً إلى ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه التعجيل في مبادلة الذهب بالذهب، والفضة بالفضة.

ويرى أشهب، وسحنون: أنه لا يشترط التعجيل؛ لأن التابع ليس له قسط من الثمن.

إذا لم تكن تبعاً:

إذا لم تكن الحلية تبعاً للمحلي، فلا يجوز بيع المحلى بصنف التحلية التي فيه، استناداً إلى حديث فضالة، الذي قال فيه: «أتى رسول الله ﷺ، وهو بخير، بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم، تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة، فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، وزناً بوزن»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: منعه من بيع المحلى بجنس التحلية التي فيه، حتى تفصل التحلية عنه، لأنها غير تابعة.

(1) تقدم تخريجه ص 664.

(2) تقدم تخريجه ص 816.



حكم الحالة الثانية:

إذا بيع المحلى بغير صنفه، كساعة محلاة بالذهب، تباع بدرهم من فضة، فلا يخلو الحال، إما أن تكون التحلية تابعة للمحلى، أم لا:

— إذا كانت تابعة:

إذا كانت التحلية تبعاً، فيجوز البيع، إذا وقع نقداً، أما إذا وقع مؤجلاً، فالمشهور المنع؛ لأن التابع له قسط من الثمن. ولا تجوز النسيئة في تبادل الذهب بالفضة «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽¹⁾.

ويرى سحنون: عدم المنع؛ لأن التابع لا قسط له.

— إذا لم تكن تابعة:

إذا لم تكن التحلية تبعاً للمحلى، فيجوز البيع، إذا وقع نقداً، لعدم الانفكاك، ولا يصح إذا كان مؤجلاً؛ لحرمة النسيئة في تبادل الذهب بالفضة.

مقدار التابع:

يعتبر مقدار التحلية تبعاً، إذا كانت نسبته في المبيع الثلث فأقل على المشهور، استناداً إلى حكم العرف. ويرى ابن بشير: أن التابع لا يعتبر تابعاً، إلا إذا كان أقل من الثلث.

وهذا الرأي خرجه ابن بشير من المعروف في مسائل المذهب: أن الثلث كثير.

(1) تقدم تخريجه ص 664.



وهناك قول ثالث: يرى أن مقدار الحلية يكون تبعاً؛ إذا كانت نسبته في المبيع نصفاً فأقل، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿قُلِ الْبَيْعُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢) نَصْفُهُ أَوْ أَتَقْصُ مِنْهُ قَلِيلًا (١).

وهذا القول حكاه الباجي عن بعض العراقيين، وخرجه من إجازتهم الشراء بنصف درهم. ورد نصف درهم.

تحديد معنى الثلث:

اختلف علماء المذهب: هل المقصود بثلث النسبة، ثلث القيمة، أو ثلث الوزن، على قولين:

القول الأول - وهو المعتمد -: يرى أن المقصود ثلث القيمة - أي أن تكون قيمة الحلية، ثلث ثمن قيمة المحلى بحليته -؛ لأنها المقصودة.

القول الثاني: يرى أن المقصود بالثلث ثلث الوزن، لأنه المعتمد في جوهر النقدين.

قال الباجي: هذا هو ظاهر المذهب، قياساً على السرقة، والزكاة، لعدم اعتبار الصياغة فيهما.

مثال:

إذا بيع سيف محلى بذهب بسبعين ديناراً ذهباً، وكان وزن الحلية عشرين ديناراً، وصياغتها تساوي ثلاثين ديناراً، وقيمة النصل أربعون، فإنه يجوز هذا البيع على القول الثاني، الذي يراعي الوزن؛

(١) سورة المزمل، الآية: ٢ - ٣.



لأنه أقل من الثلث. ولا تجوز على القول الأول، الذي يراعي القيمة؛ لتجاوز قيمتها الثلث.

الثوب المحلى:

يرى ابن الحاجب: أن الثوب الذي نسج أو طرز بذهب وفضة، إن كان يخرج منه شيء، لو سبك وأحرق بالنار، فحكمه حكم المحلى؛ لاتفاقهما في الوصف.

وإن لم يخرج منه شيء، ففيه قولان:

– قول يرى: أنه يعطى حكم المحلى، لوجود الذهب والفضة فيه.

– وقول يرى: أنه لا يعطى حكم المحلى؛ لأنه لا يحصل منه شيء.

الحلي بالنقدين:

إذا كان الشيء مصنوعاً من الذهب والفضة، بنسبة واحدة، فلا يجوز بيعه بذهب، أو بفضة اتفاقاً – سواء بيع وحده، أم مع سلعة –؛ لأنه إذا امتنع بيع سلعة وذهب بذهب، فأحرى بيع فضة وذهب بذهب.

فإن كان الذهب تابعاً للفضة، أو العكس، لم يجز بيع ذلك بصنف المتبوع – أي الأكثر –، لأن بيعه به يعبر أنه المقصود بالبيع، ولا يباع ذهب بذهب، ولا فضة بفضة، إلا عينا بعين، وزناً بوزن.

واختلف في بيعه بصنف التابع، فمذهب المدونة: أنه لا يباع به؛ لعدم حصول التساوي. ومذهب أشهب، وابن عبد الحكم،



وابن زياد⁽¹⁾ الجواز؛ لأن الأتباع تعطى حكم المتبوعات⁽²⁾. والتبعية بالقيمة؛ لأنها المقصودة وقيل: بالوزن؛ لأنه المعتبر في جوهر النقدين.

رأي الأحناف:

يرى الأحناف: جواز بيع المحلى بنقد، سواء كان النقد من جنس التحلية التي في المحلى، أم من غير جنسها، بشرط:

1 - حصول التقابض من المتعاقدين، استناداً إلى:

- ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽³⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه التعجيل في مبادلة الجنس الربوي بجنسه.

(1) علي ابن زياد، أصله من طرابلس، ثم سكن تونس، روى عن مالك الموطأ، وهو أول من أدخله المغرب، وهو معلم سحنون الفقه، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة. ترتيب المدارك، ج3، ص80 - 84.

(2) انظر الجواهر، ج2، ص380 - 383. مواهب الجليل، ج4، ص330 - 332. التاج، ج4، ص330 - 332. الشرح الكبير، ج3، ص39 - 40. حاشية الدسوقي، ج3، ص40. الخرشي، ج3، ص404 - 405. حاشية العدوي على الخرشي، ج3، ص404 - 405.

(3) سبق تخريجه ص664.



– ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالورق ربا، إلا هاء وهاء»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه حصول التقابض من المتعاقدين، في مبادلة الجنس الربوي بغير جنسه.

2 – أن يكون الثمن من النقد، أكثر من الذهب والفضة في الشيء المصوغ منهما إذا بيع الشيء بجنس ما فيه، حتى يكون جزء منه في مقابلة جنسه، والجزء الآخر في مقابلة الجنس الآخر⁽²⁾.

رأي الشافعية:

يرى الشافعية: أن المحلى لا يباع بجنس الحلية التي فيه، سواء كانت الحلية قليلة أم كثيرة، استناداً إلى:

1 – حديث فضالة الذي قال فيه: «أتى رسول الله ﷺ وهو بخير، بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم، تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة، فنزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، وزنا بوزن»⁽³⁾.

ووجه الدلالة: منعه من بيع المحلى بجنس التحلية التي فيه، حتى تفصل التحلية عنه.

(1) سبق تخريج ص 706.

(2) انظر المبسوط، ج 14، ص 12 – 13. بداية المبتدى، ج 5، ص 374 – 375. شرح العناية، ج 5، ص 375. فتح القدير، ج 5، ص 374 – 375. بداية المجتهد، ج 2، ص 196. المجموع، ج 10، ص 253.

(3) تقدم تخريجه ص 816.



2 - أنه يترتب عليه بيع ذهب بذهب، وفضة بفضة مجهولة القيمة والوزن، والجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة.

- ويجوز بيعه بغير جنس التحلية التي فيه على أحد القولين؛ لجواز اجتماع البيع والصرف؛ لأن العقد احتوى على أمرين، كل منهما جائز على انفراده⁽¹⁾.

رأي الحنابلة:

يرى الحنابلة: أن بيع المحلى يختلف حكمه، على حسب موافقة الثمن، ومخالفته لجنس التحلية:

1 - بيعه بنقد موافق:

يختلف الحكم في بيع المحلى بنقد موافق، باختلاف القصد إلى التحلية، وعدم القصد.

الحكم عند القصد:

اختلف المذهب الحنبلي في بيع المحلى بجنس التحلية، إذا كانت الحلية مقصودة بالشراء؛ لأن هناك أكثر من رواية عن الإمام أحمد في حكم البيع:

الرواية الأولى: ترى أن البيع جائز، بشرط حصول التقابض وأن يكون المفرد المقابل - أي الثمن - أكثر من العين التي في المحلى، أو يكون مع كل واحد من غير جنسه؛ لأن العقد إذا أمكن

(1) انظر الأم، ج3، ص31. المجموع، ج10، ص241. شرح النووي على مسلم،

ج11، ص18. بداية المجتهد، ج2، ص196.



حملة على الصحة، لم يحمل على الفساد. وهنا يمكن حملة بجعل الجنس في مقابلة غير الجنس، أو جعل غير الجنس في مقابلة الزائد على المثل.

الرواية الثانية - وهي المشهورة، والأصح -: ترى أنه لا يجوز البيع، استناداً إلى:

1 - حديث فضالة الذي تقدم قريباً، والذي يمنع بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه، حتى تفصل الحلية عنه.

2 - أن العقد إذا جمع عوضين مختلفي الجنس، وجب أن ينقسم أحدهما على الآخر، على قدر قيمة الآخر في نفسه، وإذا اختلفت القيمة اختلف ما يأخذه من العوض، ومع التساوي يجهل ذلك؛ لأن التقويم ظن وتخمين، والجهل بالتساوي كالعلم بعدمه في باب الربا.

3 - ما جاء عن أنس رضي الله عنه أنه قال: أتى كتاب عمر، ونحن بأرض فارس: لا تبيعوا سيوفاً، فيها حلقة فضة بالدراهم⁽¹⁾.

وأجابوا عن دليل الرواية الأولى (بأنه يجب تصحيح العقد): بأن العقد يجب أن يحمل على ما يقتضيه من صحة وفساد، فلو باع بثمرن، وأطلق، وفي البلاد نقود متعددة، بطل العقد؛ للجهل بالثمرن، أما إذا اشترى من إنسان شيئاً، فإنه يصح؛ لأن الظاهر أنه ملكه؛ لأن اليد دليل الملك. وإذا باع لحماً، فالظاهر أنه مذكى؛ لأن المسلم في الظاهر لا يبيع الميتة.

(1) المحلى، ج9، ص558 رقم 1488.



الحكم عند عدم القصد:

يرى المذهب الحنبلي: جواز بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه، إذا لم تكن الحلية مقصودة، كالحلية التي في الثوب؛ لأن ما فيه من مقابلة ربوي بربوي داخل على وجه التبعية، والتابع لا يخص بحكم:

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر، فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه بيع الربوي بجنسه مع التفاضل، إذا كان أحدهما تابعا.

2 - بيعه بنقد مخالف:

يجوز بيع المحلى بنقد مخالف لجنس الحلية، كأن يبيع ساعة محلاة بالذهب بالفضة، بشرط حصول التقابض، استناداً إلى:

أ - ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽²⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 813..

(2) تقدم تخريجه ص 664.



ووجه الدلالة: تجويزه بيع الذهب والفضة، بدون تقييد بوضع وحال معين لهما، واشتراطه التقابض في التعاقد عليهما.

ب- ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالورق ربا، إلا هاء وهاء»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه حصول التقابض من المتعاقدين، في مبادلة الجنس الربوي بغير جنسه⁽²⁾.

رأي ابن حزم:

يرى ابن حزم: أن الحكم في بيع المحلى، يختلف حكمه على حسب موافقة النقد، ومخالفته لجنس الحلية:

1 - بيعه بنقد موافق:

لا يجوز بيع المحلى بنقد موافق للحلية، استناداً إلى حديث فضالة المتقدم، الذي يمنع بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه، حتى تفصل الحلية.

2 - بيعه بنقد مخالف:

يجوز بيع المحلى بنقد مخالف لجنس الحلية التي فيه، استناداً إلى حديث عمر بن الخطاب، وعبادة بن الصامت، اللذين قدما آنفاً، واللذين يجيران بيع الذهب والفضة على أية حال كانا فيه، ويشترطان التقابض في مبادلة أحدهما بالآخر⁽³⁾.

(1) سبق تخريجه ص 706.

(2) انظر المغني، ج 6، ص 92 - 96. بلغة الساغب، ص 179. مجموع الفتاوى، ج 29، ص 28 و 452.

(3) المحلى، ج 9، ص 549 - 552 رقم 1488.



المناقشة :

1 - مناقشة الأحناف وبعض الحنابلة :

يرى الأحناف، وبعض الحنابلة: جواز بيع المحلى، إذا لم تكن الحلية تابعة، إذا كان الثمن أكثر؛ لأن جزءاً من الثمن في مقابلة الحلية، والجزء الآخر في مقابلة المحلى.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال بـ:

1 - أن العقد إذا جمع عوضين مختلفي القيمة، وجب أن ينقسم أحدهما على الآخر، على قدر قيمة الآخر في نفسه، وإذا اختلفت القيمة، اختلف ما يأخذه من العوض، ومع التساوي يجهل ذلك؛ لأن التقويم ظن وتخمين، والجهل بالتساوي، كالعلم بعدمه في باب الربا.

2 - أن ظاهر قوله ﷺ: «لا تباع، حتى تفصل»⁽¹⁾ الإطلاق، وعدم التفريق، بين أن يكون الثمن أكثر، أو مساوياً، أو أقل.

3 - أن تحليلهم نوع من الاجتهاد في مقابلة النص، ولا يجوز الاجتهاد في مقابلة النص.

2 - مناقشة الشافعية وابن عبد الحكم وابن حزم:

يرى الشافعية، وابن عبد الحكم، وابن حزم: منع بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه، سواء كانت الحلية قليلة، أم كثيرة، استناداً إلى:

(1) تقدم تخريجه ص 816.



1 - حديث فضالة الذي قال فيه: «أني رسول الله ﷺ، وهو بخير، بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم، تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة، فنزع وحده، ثم قال رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، وزناً بوزن»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: منعه من بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه، حتى تفصل الحلية عنه؛ لتحقيق المساواة.

2 - أنه يترتب عليه بيع ذهب بذهب، وفضة بفضة، مجهولة القيمة والوزن، والجهل بالمماثلة، كحقيقة المفاضلة.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال: بأن الشريعة استثنت من طلب المساواة في مبادلة الجنسين الربويين، ما إذا كان أحد الربويين تابعاً لشيء آخر غير ربوي:

عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر، فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه بيع الربوي بجنسه، مع التفاضل، إذا كان أحدهما تابعاً؛ لأن الأتباع لا تقصد في العقود.

وقد راعى الشافعية هذا المبدأ في بعض المسائل؛ قال النووي: لو باع داراً بذهب، فظهر فيها معدن ذهب، أو باع داراً فيها

(1) تقدم تخريجه ص 816.

(2) تقدم تخريجه ص 813.



بئر ماء، بدار فيها بئر ماء، وقلنا الماء ربوي، صح البيع في المسألتين على الأصح؛ لأنه تابع⁽¹⁾.

مناقشة رأي بعض الشافعية:

يرى بعض الشافعية: منع بيع المحلى بغير صنف التحلية التي فيه، لمنع اجتماع البيع والصرف.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ:

1 - أن منع اجتماع البيع والصرف مختص بالمقدار الكبير، لا المقدار اليسير، الذي تدعو إليه الحاجة، وتدفع إليه الضرورة، فهو جائز، كمسألة الرد في دينار.

2 - أن المنع من اجتماع البيع والصرف، إنما كان بسبب تعارض أحكام البيع والصرف، والحلية المخالفة للثمن، حين تكون تابعة، لا حكم لها؛ لأن التابع لا حكم له.

الترجيح:

أقول: من خلال قراءتي لأقوال العلماء السابقين، وتتبعي لآرائهم، تبين لي أنهم مختلفون في:

1 - بيع المحلى بجنس الحلية التي فيه:

- فجمهور المالكية - كما قال ابن الحاجب - ، والأحناف،

وبعض الحنابلة: يرون جواز بيع المحلى بصنف الحلية التي فيه، إذا توفر شرطان في المسألة:

(1) الروضة، ج3، ص386.



شرط المالكية:

يشترط المالكية لجواز بيع المحلى، بصنف الحلية التي فيه،
شرطان:

الشرط الأول: أن تكون الحلية تبعاً للمحلى، بأن يكون المقصود الأغلب غير الربوي، استناداً إلى حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -، الذي قال فيه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر، فثمرتها للذي باعها، إلا أن يشترط المبتاع، ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»⁽¹⁾.
وجه الدلالة: تجويزه بيع الربوي بجنسه مع التفاضل، إذا كان أحدهما تابعا؛ لأن الأتباع لا تقصد في العقود.

الشرط الثاني: التناجز، استناداً إلى ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيداً، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد»⁽²⁾.

وجه الدلالة: اشتراطه التعجيل في مبادلة الذهب بالذهب، والفضة بالفضة.

شرطا الأحناف وبعض الحنابلة:

يشترط الأحناف وبعض الحنابلة لجواز بيع المحلى، بصنف الحلية التي فيه، شرطان:

(1) تقدم تخريجه ص 813.

(2) تقدم تخريجه ص 664.



الشرط الأول: التقابض، استناداً إلى حديث عبادة، الذي تقدم آنفاً، والذي اشترط التعجيل في مبادلة الجنس الربوي بجنسه.

الشرط الثاني: أن يكون الثمن من النقد، أكثر من الحلية، حتى يكون جزء منه في مقابلة التحلية؛ والجزء الآخر في مقابلة المحلي.

نقطة الخلاف بين جمهور المالكية والأحناف وبعض الحنابلة:

الاختلاف بين جمهور المالكية والأحناف وبعض الحنابلة في بيع المحلي بصنف الحلية التي فيه، هو فيما إذا لم تكن الحلية تابعة؛ فيرى جمهور المالكية: منع البيع في هذه الحالة، استناداً إلى حديث فضالة، الذي منع بيع الحلية غير التابعة بنقد موافق، حتى تفصل. ويرى الأحناف وبعض الحنابلة: الجواز، إذا كان الثمن أكثر، لحدوث التساوي بين الثمن الربوي والمثمن.

- ويرى الشافعية، وجمهور الحنابلة، وابن عبد الحكم، وابن حزم: عدم جواز بيع المحلي بصنف الحلية التي فيه، استناداً إلى حديث فضالة، وإلى عدم تحقق المماثلة.

والراجح عندي هو ما يراه المالكية، استناداً إلى ما استندوا إليه، وإلى ما ورد في مناقشة الأحناف، والشافعية، والحنابلة.

2- في بيع المحلي بغير جنس الحلية التي فيه:

اختلف العلماء في بيع المحلي بغير صنف الحلية التي فيه، كأن تباع ساعة محلاة بالذهب بالفضة:

- فيرى الجمهور: الجواز، بشرط حصول التقابض؛ لعدم المانع.



- ويرى بعض الشافعية: المنع؛ لمنع اجتماع البيع والصرف في عقد واحد؛ لتنافي أحكامهما.

والراجع عندي هو ما يراه الجمهور: من الجواز، لـ:

1 - ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: لا بأس ببيع السيف المحلي بالدراهم⁽¹⁾.

2 - عدم المانع، بشرط حصول التقابض.

المسألة الثانية عشرة: التعامل بالمغشوش:

نص جامع الأمهات:

«والمغشوش مقتضي الروايات⁽²⁾: جواز بيعه بصنفة الخالص وزناً؛ لأنه كالعدم. وقيل: لا يجوز. وكذلك المغشوش بالمغشوش. ويكسر الزائف، إن أمن⁽³⁾، وإلا سبك».

ش: يرى ابن الحاجب: أن التعامل بالدراهم والدنانير المغشوشة، وبيعها بالدراهم والدنانير الخالصة، فيه قولان:

القول الأول - وهو المشهور، والراجع، والمذهب، وهو ما اختاره ابن محرز -: يرى جواز البيع، لـ:

(1) المحلي، ج9، ص553 رقم 1488.

(2) المقصود بالروايات هنا: منصوصات المذهب، لا أقوال مالك. التوضيح، ج2 لوحة 136.

(3) في النسخة المطبوعة لجامع الأمهات «إن أفاد» وتقل الخطاب أنه: إن أمن. مواهب الجليل، ج4، ص335.



1 - أن الغش يعتبر كالعدم.

2 - أن مقابلة الخالص بالمغشوش، يعبر عن المكارمة.

وظاهر هذا الرأي عدم النظر إلى نسبة المغشوش⁽¹⁾.

القول الثاني - وهو ما استظهره ابن رشد -: يرى منع بيع المغشوش بصنفه الخالص؛ للجهل بالتماثل، ولأن في إجازته تشجيعاً على الغش، قال ابن القاسم: لا يعجبني ذلك، ولا ينبغي أن يباع بعرض؛ لأن ذلك داعية إلى إدخال الغش على المسلمين، وقد كان عمر يفعل باللبن: أنه إذا غش طرحه في الأرض. أدباً لصاحبه، فإجازة شرائه إجازة لغشه، وإفساد لأسواق المسلمين.

موضوع الخلاف:

موضوع الخلاف بين القولين، إنما هو في المغشوش الذي لا يجري بين الناس كغيره، قال الدردير: والخلاف في المغشوش، الذي لا يجري بين الناس كغيره، وإلا جاز قطعاً⁽²⁾.

سبب الخلاف:

سبب الخلاف بين القولين هو: هل يكون النظر في المسألة متجهاً إلى صورة المماثلة الظاهرة - دينار بدينار، ودرهم بدرهم -،

(1) وهو ما استظهره الدسوقي، وهو ظاهر كلام ابن رشد وغيره. ويرى ابن عبد البر: أنه لا يجوز بيع المغشوش بمثله، إلا إذا علم أن الداخل فيهما سواء. حاشية الدسوقي، ج3، ص43.

(2) قال الحطاب: ظاهر ما نقله ابن عرفة عن ابن رشد، دخول الخلاف في ذلك - أي فيما يجري بين الناس - مواهب الجليل، ج4، ص335.



وأن يحكم على الغش بأنه تبع، فيطرح؛ لأن التابع لا حكم له، أو يكون النظر إلى الحاصل من المغشوش، أنه أقل مما يقابله، فيقع التفاضل.

بيع المغشوش بمثله:

يجوز بيع المغشوش بمثله؛ لأن الذهب والفضة الذي في هذا الدينار والدرهم، كالذهب والفضة الذي في الدينار والدرهم المقابل، والنحاس الذي في هذا، كالنحاس الذي في هذا⁽¹⁾.

شرط الجواز:

يشترط لجواز بيع المغشوش أن يباع لمن يكسره، أو لمن يبقيه من غير كسر، إن أمن أن يغش به، فإن لم يؤمن، فلا بد من سبكه؛ لأنه إذا دخل النار، استهلك الغش وذهب⁽²⁾.

رأي الأحناف:

يرى الأحناف: أن صرف النقود المغشوشة، يختلف حكمه على حسب نسبة الغش في الدينار والدرهم:

— فإن كانت نسبة الغش قليلة، فإن النقد المغشوش يأخذ حكم النقد

(1) يعني هذا التعليل، أنه يشترط تساوي الغش في الدينارين والدرهمين المتقابلين. وهو ما يراه ابن عبد البر، واستظهر الدسوقي، وابن رشد، وغيرهما عدم الشرط. حاشية الدسوقي، ج3، ص43.

(2) انظر المدونة، ج3، ص444. الجواهر، ج2، ص383. التوضيح، ج2 لائحة 136. التاج، ج4، ص335. مواهب الجليل، ج4، ص335. الشرح الكبير، ج3، ص43. حاشية الدسوقي، ج3، ص43.



الخالص، من حيث: وجوب التماثل، وحرمة التفاضل، لـ:

- 1 - أن الأصل في النقود، أنها لا تخلو من غش قليل، وإضافة معدن آخر، ليكسب النقد صلابة، ويسهل تحويله⁽¹⁾.
- 2 - أن الحكم للأغلب، وإلحاق المغلوب بالعدم، هو الأصل في حكم الشرع.
- وإن كانت نسبة الغش والإضافة أكثر، منع الصرف والبيع بها، على أنها دنائير ودراهم⁽²⁾ ⁽³⁾.

رأي الشافعية:

يرى الشافعية: أنه لا يجوز بيع دنائير مغشوشة بدنائير مغشوشة، أو خالصة، لاشتغالها على جنسين ربويين في الجانبين، حين يكون الغش بإضافة مادة، يكون لها قيمة في ذاتها، كالرصااص والنحاس، ولاحتوائها على بيع ربويين من جنس واحد، مع الجهل بالمماثلة، حين يكون الغش بإضافة مادة لا قيمة لها⁽⁴⁾.

(1) انظر: الذهب ودوره في الأنظمة النقدية الدولية. إعداد: خورين أكوب جبرائيل ونهاد النقيب. إشراف ومراجعة حسن النجفي، ص7. نقلا عن مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، العدد التاسع، ج1، ص156.

(2) ويجوز استبدالها بذهب آخر وفضة أخرى، على أساس عينها، بشرط أن يكون الذهب المنفرد، والفضة المنفردة، أكثر من الذهب والفضة الموجودين في الدينار والدرهم. انظر المراجع الآتية:

(3) انظر المبسوط، ج14، ص9. البدائع، ج5، ص196. بداية المبتدى، ج5، ص381-382. فتح القدير، ج5، ص381-382. شرح العناية، ج5، ص381-382. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة العدد التاسع، ج9، ص158.

(4) انظر المذهب، ج1، ص380. المجموع، ج10، ص276-278.



رأي الحنابلة:

يرى الحنابلة: جواز بيع المغشوش بالمغشوش في حالتين:

الحالة الأولى: إذا تساوى ما فيهما من الذهب والفضة والغش⁽¹⁾؛ للتمائل في المقصود، وانتفاء التفاضل.

الحالة الثانية: إذا كان المعدن الذي حدث به الغش غير مقصود، لأن التابع لا حكم له في الشريعة.

وأما إذا تفاوت ما بينهما من الذهب، ومن الغش، أو جهل مقدار كل، فإنه لا يجوز بيع بعضها ببعض، للعلم بالتفاضل في الأول، والجهل بالتمائل في الثاني⁽²⁾.

رأي ابن حزم:

يرى ابن حزم: أنه لا يجوز بيع النقد المغشوش بالمغشوش، أو بالخالص، إذا ظهر أثر الخلط بالمواد الأخرى فيهما، لـ:

1 - أمر النبي ﷺ: أن لا يباع الذهب والفضة، بشيء من نوعهما، إلا عينا بعين، وزنا بوزن⁽³⁾، وإذا كان في أحد التقدين شيء مضاف، فلا سبيل إلى بيعه بشيء من نوعه: عينا بعين، ووزنا بوزن؛ لأنه لا يقدر على ذلك.

2 - ما جاء عن فضالة رضي الله عنه أنه قال: «أتى رسول الله ﷺ، وهو

(1) يعني هذا القيد عدم جواز بيع المغشوش بالخالص، لوجود التفاوت.

(2) انظر المغني، ج6، ص97 - 98. مجموع الفتاوى، ج29، ص462.

(3) تقدم تخريجه ص668.



بخير، بقلادة فيها خرز وذهب، وهي من المغانم، تباع، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب، الذي في القلادة، فتزع وحده، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: الذهب بالذهب، وزنا بوزن.

وفي رواية قال: «لا تباع حتى تفصل»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: أن رسول الله ﷺ لم يلتفت إلى النسبة والتبعية، ولا راعى كثرة الثمن من قلته⁽²⁾.

المناقشة:

1 - مناقشة جمهور المالكية:

يرى جمهور المالكية: جواز بيع المغشوش بمثله اتفاقاً، وبالخالص، على مقتضى الروايات، لـ:

1 - أنه يعتبر كالعدم.

2 - أن مقابلة الخالص بالمغشوش يعبر عن المكارمة.

وهذا الرأي، إن أخذ على ظاهره، من عدم الالتفات إلى نسبة الغش، فيه:

1 - عدم النظر إلى الأغلب، حين تكون نسبة الغش هي الأكثر، وعدم النظر إلى الأغلب مخالف للقواعد الفقهية⁽³⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 816.

(2) المحلى، ج 9، ص 549 - 552 رقم 1488.

(3) وليس هذا من قبيل ما ألغى الشارع فيه الغالب، وقدم النادر؛ لأن إلغاء الغالب فيه، يؤدي إلى تشجيع الغش.



2 - فيه تشجيع على الغش .

3 - فيه خروج عن التماثل في تبادل الأموال الربوية بعضها ببعض، من غير حاجة .

2 - مناقشة الشافعية وابن حزم :

يرى الشافعية، وابن حزم : منع بيع المغشوش بالمغشوش مطلقاً، استناداً إلى :

1 - أمره عليه السلام بالتماثل في الوزن في بيع الذهب بالذهب⁽¹⁾ .

2 - حديث فضالة، الذي أمر بفصل الذهب عن غيره، حين يبعه بالذهب .

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ :

1 - أن الشريعة جوزت من الممنوعات، ما دعت الحاجة إليه ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾⁽²⁾ وصناعة النقود محتاجة لإضافة مواد لها، حتى يكتسب النقد الصلابة، ويسهل معها تحويل العين إلى شكل نقود .

2 - أن الإضافة لا تخرج النقد عن كونه نقداً .

وهذه المناقشة تعتبر مناقشة أيضاً لرأي ابن رشد من المالكية .

اعتراض ابن حزم :

اعتراض ابن حزم على تحليل الحنابلة؛ بأنه إذا تساوى ما في

(1) تقدم تخريجه ص 668 .

(2) سورة الأنعام، الآية : 119 .



النقدين من الغش، فيجوز الغش، لحدوث المقابلة بين الذهب والنحاس الذي في هذا النقد، والذهب والنحاس الذي في هذا النقد بـ:

1 - أن هذا التحليل يحل نصف الإشكال، وهي مساواة الوزن، ولا يحل النصف الآخر، وهو التعيين؛ لأنه لا يعرف أي فضة هذا الدرهم، باع بفضة ذلك الآخر، وقد افترض رسول الله ﷺ، أنه لا يحل ذلك، إلا عيناً بعين⁽¹⁾.

ويمكن أن يجاب عنه بـ:

أ - أنه لا يطلب في المقابلة معرفة الجزء الذي يقابل الجزء الآخر، بل المطلوب فيها: معرفة أن هذه الجملة، تساوي هذه الجملة.

ب - أن معنى «عيناً بعيناً» في الحديث: حاضراً بحاضر⁽²⁾، وهذا الشرط متحقق هنا؛ لأنه يتم قبض النقدين في مجلس العقد.

2 - أنه مخالف لحديث فضالة، الذي أمر فيه رسول الله ﷺ بفصل التحلية عن القلادة⁽³⁾، إذا أريد بيعها⁽⁴⁾.

(1) سنن النسائي - السيوطي - ، ج7، ص281، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، ولفظه: «ولا نبيع الذهب بالذهب إلا عيناً بعيناً».

(2) المصباح المنير، ج2، ص527، مادة عين.

(3) تقدم تخريجه ص816.

(4) المحلى، ج9، ص551 رقم488.



ويمكن أن يجاب عنه بـ: أن تأويل الحديث بما إذا كان يعلم أيهما أكثر وزناً، أو علم أن وزن الذهب الذي في القلادة أكثر، أو مثل المنفصل⁽¹⁾.

الترجيح:

– أقول: اختلف العلماء في صرف النقود المغشوشة عند اتحاد الجنس:

– فيرى ابن الحاجب: أنه يجوز بيع المغشوش بمثله اتفاقاً، أو بالخالص على مقتضى الروايات، لـ:

1 – أن الغش يعتبر كالعدم.

2 – أن مقابلة الخالص بالمغشوش يعبر عن المكارمة.

وظاهر هذا الرأي، عدم النظر إلى نسبة المغشوش من العين.

– ويرى ابن رشد: منع بيع المغشوش بالخالص، للجهل بالتماثل، ولأن في إجازته تشجيعاً على الغش.

– ويرى الأحناف، والحنابلة: أن الحكم يختلف على حسب نسبة الغش في الدينار والدرهم؛ فإن كانت نسبة الغش قليلة تابعة، فيجوز البيع، لـ:

1 – أن الأصل في صناعة النقود إضافة مواد لها.

2 – أن الحكم للغالب.

(1) انظر المبسوط، ج14، ص12.



- ويرى الشافعية، وابن حزم: منع بيع النقد المغشوش بالنقد المغشوش مطلقاً، استناداً إلى:

1 - أمره ﷺ بالتماثل في الوزن، في بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة⁽¹⁾.

2 - حديث فضالة المتقدم، الذي أمر بفصل الذهب عن غيره، حين يبعه بالذهب.

والراجع عندي: هو ما يراه الأحناف، والحنابلة: من جواز البيع إذا كان الغش تابعاً للعين، استناداً إلى:

1 - أن صناعة النقود لا يمكن أن تقوم، إلا بإضافة مواد للذهب والفضة، حتى يكتسب النقد الصلابة، ويسهل معها عملية التحويل إلى شكل نقود ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُ إِلَيْهِ﴾⁽²⁾.

2 - أن نسبة الذهب والفضة حين تكون هي الغالبة على المواد المضافة، فإن هذا الخلط، لا يخرجها عن كونه ذهباً أو فضة، عند أهل الصناعة ﴿وَأَمَّا بِالْعَرَفِ﴾⁽³⁾.

ولا يعكر على هذا الجواز، أن المقادير تختلف على حسب دار الصناعة؛ لأن جيد الذهب ورديته سواء: عن أبي هريرة وأبي سعيد - رضي الله عنهما -: «أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا. والله يا رسول الله، إنا

(1) تقدم تخريجه ص 668.

(2) سورة الأنعام، الآية: 119.

(3) سورة الأعراف، الآية: 199.



لنشترى الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه بيع الجيد بالرديء مثلاً بمثل في الموزونات، والرداءة في الموزونات في الذهب والفضة قد تكون بسبب ما يضاف إليها.

المسألة الثالثة عشرة: الربا بين السيد وعبد:

نص جامع الأمهات:

«ويعتبر الربا بين السيد وعبد، على المشهور».

ش: يرى ابن الحاجب: أن علماء المذهب المالكي، اختلفوا في حكم الربا بين السيد وعبد، على قولين:

القول الأول - وهو المشهور - : يرى أن الربا بين السيد وعبد ممنوع، روى أشهب: أن الإمام مالكا سئل: أيجوز في ما بين العبد وسيد الربا: الدرهم بالدرهمين؟ فقال: أتسأل عما حرم الله! فيذهب هو يربى مع عبده، فقليل له: أحرام هو؟ قال: هو ما قلت لك.

ويستند هذا القول في تحريمه الربا بين السيد وعبد، على عموم النصوص الدينية المتعلقة بالربا، التي لم تفرق في التعامل به بين عاقد وعاقد:

(1) تقدم تخريجه ص 669.



– قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: توجه النهي عن أكل الربا، لكل مؤمن، سواء كان حراً أم عبداً.

– قال الله تعالى: ﴿وَاحْلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽²⁾.

ووجه الدلالة: تحريمه الربا بصيغة الإطلاق، التي تشمل تعامل العبد مع سيده.

القول الثاني: يرى جواز تعامل السيد مع عبده بالربا، استناداً إلى:

1 – أن العبد وما ملكت يدها لسيده ومولاه، وأن السيد قادر على نزع كل أمواله، فلا يعطي التعامل معه حكم المعاوضة: قال الله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ﴾⁽³⁾.
ووجه الدلالة: بيانه أن العبد لا يملك.

2 – ما جاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما –: أنه كان يبيع من غلمان النخل الستين والثلاث، فبعث إليه جابر رضي الله عنه: أما علمت نهى رسول الله ﷺ عن هذا. فقال ابن عباس: بلى، ولكن ليس بين العبد وسيده ربا⁽⁴⁾.

(1) سورة آل عمران، الآية: 130.

(2) سورة البقرة، الآية: 275.

(3) سورة النحل، الآية: 75.

(4) انظر المصنف، ج 8، ص 76 رقم 14378. الجواهر، ج 2، ص 385. التوضيح، ج 2 لوحة 136. المحلى، ج 9، ص 585 رقم 1506. اختلاف الفقهاء، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، ص 82. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (د – ت).



رأي الأحناف والشافعية والحنابلة:

يرى المذهب الحنفي، والشافعي، والحنبلي: جواز تعامل السيد مع عبده، استناداً إلى الأدلة التي ذكرها ابن وهب، والتي تقدمت آنفاً.

ويشترط الأحناف لهذا الجواز، أن لا يكون على العبد دين، فإن كان عليه دين، فلا يجوز إجماعاً: أن يتعامل معه سيده بالربا؛ لأن ما في يده ليس ملكاً له، أو لتعلق حق الغرماء به⁽¹⁾.

رأي ابن حزم:

يرى ابن حزم: عدم جواز التعامل بالربا بين العبد وسيده، لعموم النصوص الدينية المتعلقة بالربا، التي لم تفرق في التعامل به بين عاقد وعاقد، والتي سبق ذكرها، وبيان وجه الدلالة منها، عند الاستدلال للقول الأول عند ابن الحاجب⁽²⁾.

من أثر هذا الاختلاف:

من أثر الاختلاف في تعامل العبد مع سيده بالربا، الاختلاف في حكم الربا بين المنشأة وفروعها، وبين صاحب المنشأة والمنشأة، إذا رغب في الاقتراض منها، هل يجوز أن تمنح القروض بفائدة، حيث إن البدلين ملك لشخص واحد؟ إذ انظرنا إلى الفائدة

(1) انظر المبسوط، ج 14، ص 59 - 60. البدائع، ج 5، ص 193. بداية المبتدى، ج 5، ص 299 - 300. فتح القدير، ج 5، ص 299 - 300. شرح العناية، ج 5، ص 299 - 300. الروض المربع، ص 274. اختلاف الفقهاء ص 82.

(2) المحلى، ج 9، ص 585 - 586 رقم 1506.



من حيث ذات الدافع والقباض، فلا شك أن الحكم هو الجواز، وهو ما ذهب إليه الفقهاء، الذين أجازوا الربا بين السيد وعبده؛ لأن مالك بدل القرض، وبدل الوفاء، مالك واحد؛ فمن دفع درهما في درهمين، فإن الدرهم الزائد يقبضه من مال نفسه، ويدفعه إلى مال نفسه⁽¹⁾.

المناقشة:

1 - مناقشة الأحناف والشافعية والحنابلة وابن وهب:

يرى الأحناف، والشافعية، والحنابلة، وابن وهب: جواز أن يتعامل السيد مع العبد بالربا، استناداً إلى:

1 - أن العبد لا يملك شيئاً، وما في يده لسيدته ومولاه.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بأن نصوص الشريعة تدل: على أن العبد يصح أن يكون من الأغنياء المالكين:

- قال الله تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾⁽²⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه أن يكون العبيد والإماء أغنياء، ولا يوصف بالغنى إلا المالك.

- قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْ قَبْلِكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(1) انظر الجامع في أصول الربا، ص 192 - 193.

(2) سورة النور، الآية: 32.



بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُم مِّنَ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوا هُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: أمره بإعطاء الأمة الصداق، ولو لم يكن ملكاً
لها، لما أمر بإعطائه لها؛ لأن الله لا يعطي أحداً مال غيره.
- قال رسول الله ﷺ: «من ابتاع عبداً، فماله للذي باعه»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: إقراره بثبوت الملك للعبد.
ولا يعارض هذا قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا
يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾⁽³⁾:-

أ - أن الله لم يقل إن هذه صفة كل عبد مملوك، لأن (عبداً)
ليس صيغة عموم، وإنما ذكر أن من الممالك من هذه
صفته، وقد قال الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا
أَبْكُمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ﴾⁽⁴⁾ ولا يلزم من هذا أن تكون
هذه صفة كل أبكم.

ب - أن هذه الآية ليس فيها دليل ولا إشارة على ذكر ملك ولا
مال، وإنما فيها أنه لا يقدر على شيء، أي فيها نفي القدرة
فقط، إما بضعف، أو مرض، أو غير ذلك، ولا يلزم من
نفي القدرة نفي الملك؛ لأن اكتساب المال لا يتوقف على
القدرة فقط⁽⁵⁾.

(1) سورة النساء، الآية: 25.

(2) تقدم تخريجه ص 813.

(3) سورة النحل، الآية: 75.

(4) سورة النحل، الآية: 76.

(5) انظر المحلى، ج 9، ص 243 - 247. الذخيرة، ج 5، ص 309 - 310.



2 - ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: ليس بين العبد وسيده ربا.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بأن قول الصحابي يؤخذ به، حين لا يوجد شيء في الكتاب والسنة، يدل على المسألة، أما إن وجد ما يدل عليها من نصوص الشريعة، فالعمدة هي النصوص⁽¹⁾، وقد دلت النصوص بعمومها على حرمة تعامل العبد مع سيده بالربا.

2 - مناقشة ابن حزم:

اعترض ابن حزم على استدلال الأحناف، والشافعية، على جواز التعامل بالربا؛ بأن العبد لا يملك شيئاً، وأن التعامل معه كالتعامل مع النفس: بأن هذا عجيب؛ لأن أبا حنيفة، والشافعي، لا يجيزان أن يبيع المرء مال نفسه من نفسه، فإن كان مال العبد لسيده، فقد نقضوا أصلهم، وأجازوا له بيع مال نفسه من نفسه، وإن كان مال العبد ليس للسيد، ما لم يبعه أو يتزرعه، فقد أجازوا الربا صراحاً⁽²⁾.

ويمكن أن يجاب عنهم، بـ:

1 - أن هناك اختلافاً بين أن يبيع الشخص مال نفسه من نفسه، وبين أن يبيع مال نفسه من عبده، فهناك شخص آخر⁽³⁾.

2 - أنه لا يعني الحكم بمال العبد للسيد، جواز أن يبيع مال

(1) انظر نهاية السؤل، ج2، ص133. أصول الفقه، لأبي زهرة، ص215.

(2) المحلى، ج9، ص586 رقم1506.

(3) انظر الجامع في أصول الربا، ص192.



نفسه بنفسه، كما لا يعني القول: بأن مال المفلس للدائن حكماً، أن تعامل الدائن معه، أنه يبيع مال نفسه بنفسه.

الترجيح:

أقول: اختلف العلماء في تعامل العبد مع سيده بالربا:

– فرأي جمهور المالكية، وابن حزم: المنع؛ لعموم النصوص الدينية، المتعلقة بالربا، التي لم تفرق في التعامل به بين عاقد وعاقد.

– ورأي الأحناف، والشافعية، والحنابلة، وابن وهب: الجواز؛ لـ:

1 – أن العبد وما ملكت يده لسيده ومولاه.

2 – ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه: من التجوز.

والراجع عندي هو ما يراه جمهور المالكية، وابن حزم: من حرمة التعامل بالربا بين العبد والسيد، استناداً إلى:

1 – عموم النصوص المتعلقة بالربا، التي تشمل الأحرار

والعبيد، كقوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا

بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾⁽¹⁾ وقوله: ﴿وَاحِلَ اللَّهِ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾⁽²⁾ ولا

يجوز أن يخص النص بلا دليل.

2 – أن التعامل بين العبد والسيد تعامل بين مالك ومالك آخر،

(1) سورة البقرة، الآية: 278.

(2) سورة البقرة، الآية: 275.



ولا يلزم من قدرة السيد على انتزاع مال عبده جواز التعامل بالربا، كما لا يلزم من قدرة الدائن على انتزاع مال المفلس، جواز تعامله معه بالربا.

3 - أن تعامل السيد مع عبده بالربا، فيه استغلال، يتعارض مع أمر الأسياد بالإحسان إلى عبيدهم، وحسن معاملتهم:

عن أبي ذر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال عن الممالك: «هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»⁽¹⁾.

المسألة الرابعة عشرة: حكم المرافلة:

توطئة:

بيع العين بالعين له أسماء متعددة، ومختلفة باختلاف العوض، فإن كان بعين مخالفة، كذهب بفضة سمي صرفاً، وإن كان بعين مماثلة، سمي مبادلة، إن كانت طريقة التعامل عدداً، ومرافلة إن كانت وزناً.

معنى المرافلة لغة:

تعني المرافلة في اللغة: الوزن بالرطل. والرطل معيار يوزن به، أو يكال، يختلف باختلاف البلاد، وهو في مصر - بلد ابن الحاجب - اثنا عشرة أوقية، والأوقية أربعون درهماً على ما جاء في

(1) صحيح مسلم - النووي -، ح 11 ص 133، كتاب الإيمان، باب صحبة الممالك.



القاموس، واثنًا عشر على ما جاء في المعجم. والدرهم يساوي ثمان وأربعين حبة، وبالغرامات 2.976⁽¹⁾.

معنى المرافلة في الاصطلاح:

المرافلة في الاصطلاح تعني: بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة عن طريق الوزن، بأن يوضع أحد الذهبين في كفة، والآخر في كفة بغير صنجة، فإذا استوى لسان الميزان بينهما، أخذ كل واحد منهما ذهب صاحبه، بدلا من ذهب نفسه، أو أن يوزن أحد الذهبين أو إحدى الفضة ثم يوزن الآخر بنفس الصنجة، التي وزن بها الأول⁽²⁾.

الهدف من المرافلة:

يلجأ المتعاقدان للمرافلة، لـ:

- 1 - التعرف على التساوي في المقدار، وعلى وجود النقص، أو السلامة منه في النقود.
- 2 - الرغبة في الأنصاف دون الكبار، أو الكبار دون الأنصاف، أو في المسكوك دون غير المسكوك، أو في العكس⁽³⁾.

حكم المرافلة:

ـ أجمع الفقهاء على جواز المرافلة، إذا كان المعقود عليه

(1) انظر القاموس المحيط، ج3، ص385. المعجم الوسيط، ج1، ص352 مادة رطل. الاختيار في تعليل المختار، ج5، ص532.

(2) الخرشي، ج3، ص407. الشرح الصغير، ج2، ص20.

(3) بلغة السالك، ج2، ص20. أحكام عقد البيع، ص168.



متحد الصفة؛ لما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«الذهب بالذهب، وزنا بوزن، مثلاً بمثل، والفضة بالفضة، وزنا
بوزن، مثلاً بمثل، فمن زاد، أو استزاد، فهو ربا»⁽¹⁾.

– واختلفوا في موضعين:

أحدهما: أن تختلف صفة الذهبين أو الفضة، بأن يكون هذا
من عيار، وهذا من عيار.

ثانيهما: أن ينقص أحد النقيدين عن الآخر في الوزن، فيريد
الآخر أن يزيد معه عرضاً، أو دراهم، إن كانت المراطة بذهب، أو
ذهبا إن كانت المراطة بدراهم⁽²⁾.

وقد تقدمت دراسة هذه الزيادة في مسألة مد عجوة⁽³⁾، ولا
داعي لإعادة ما سبقت دراسته.

وسأقتصر هنا على دراسة اختلاف الفقهاء في الموضع الأول:

رأي ابن الحاجب:

أولاً: نص الجامع:

«والمراطة: لقب في بيع العين بمثله وزناً، فإن كانا سواء، أو
أحدهما أجود، جاز اتفاقاً. وإن كان أحدهما بعضه أجود،
وبعضه مساوياً، جاز، خلافاً لسحنون. والوزن بصنجة جائز.

(1) تقدم تخريجه ص 668.

(2) بداية المجتهد، ج 2، ص 198.

(3) ص 815.



وقيل: في كفتين. وفي اعتبار السكة⁽¹⁾ والصياغة كالجودة طريقان:

- الأولى: - ثالثها - : يعتبر الصياغة خاصة.

- والثانية: تقييد الأقوال باتحاد العوضين، واعتبارهما إذا اختلف العوضان.

ثانيا: الشرح:

يرى ابن الحاجب: أنه إذا كان النقد متحد الصفة، جازت المرافلة اتفاقاً، كما سبق بيانه آنفاً، أما إذا اختلفت صفة النقد: بأن كان هذا الذهب عياره أربع وعشرون - مثلاً -، وهذا الذهب عياره عشرون، فلا يخلو التعامل من أحد حالين:

الحال الأول: أن يكون الفضل فيها من جانب:

ومن أمثلته:

1 - أن يبيع صاحب العيار الأعلى ذهبه مراطلة، لآخر ذهبه أقل جودة:

وهذا المثال يجوز التعامل به اتفاقاً؛ لما جاء عن أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله عنهما -: «أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا. والله يا رسول الله،

(1) السكة: حديدة منقوشة، تطبع بها الدراهم والدنانير. المصباح المنير، ج1، ص334 مادة سكك.



إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه بيع الربوي الجيد، بالرديء من جنسه.

2 - أن يكون أحد العوضين يحتوي على مساو لما عند الآخر، وعلى أجود، كأن يبيع كيلو ذهب، بعضه عياره أربع وعشرون، والبعض الآخر عياره عشرون، بكيло ذهب عياره عشرون.

وهذا المثال أجازة ابن القاسم؛ لأنه إذا جاز الفضل بالكل من جانب واحد، كما في حديث التمر السابق، فلأن يجوز الفضل بالبعض من جانب واحد من باب أولى، ومنعه سحنون، حماية للذريعة، وتوهماً لقصد الزيادة للجيد. ولولا قصد ذلك لم يخلط، بل يراطل بالأفضل، ويبقى المساوي لنفسه. أي لولا قصد الزيادة، لاقتصر صاحب العيار العشرين في المراطة - في المثال السابق -، على ما يقابل عيار أربع وعشرين، ولا توجد ضرورة وداع إلى أن يزن له أيضاً، ما عنده من عيار العشرين.

الحال الثاني: ما يكون الفضل فيها من الجانبين:

ومن أمثلته: أن يكون أحد النقيدين أجود في الجوهريّة من الآخر، والآخر أردأ في الجوهريّة، وأكثر وزناً.

وهذا المثال ممنوع؛ لخروجه عن باب المساواة.

(1) تقدم تخريجه ص 669.



اعتبار السكة والصياغة:

اختلف العلماء في حكاية المذهب المالكي، في حكم سك العين وصياغتها، هل يكونان سبباً لاختلاف الذهب عن الذهب، والفضة عن الفضة، أم لا؟ على طريقين:

الطريق الأولى: يرى أصحاب هذه الطريق: أن العلماء اختلفوا في أثر السكة والصياغة على ثلاثة أقوال:

– القول الأول: يرى أن السكة والصياغة يحدثان اختلافاً بين النوع الواحد، والعيار الواحد؛ لأنهما مقصودتان.

– القول الثاني: يرى أنهما لا يحدثان اختلافاً؛ لأنهما في حكم الملغى في الشريعة؛ لـ:

1 – أن المقصود هو الوزن في تعامل الذهب بالذهب، والفضة بالفضة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالذهب، وزناً بوزن، مثلاً بمثل، والفضة بالفضة، وزناً بوزن، مثلاً بمثل، فمن زاد، أو استزاد، فهو ربا»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه التساوي في الوزن فقط، عند تبادل الذهب بالذهب والفضة بالفضة.

2 – أنهما لو اعتبرتتا، لكانتا كسلعتين ضمتا إلى العين، وضم السلعتين إلى العين، في بيع بعضها ببعض، ممنوع.

(1) تقدم تخريجه ص 668.



- القول الثالث: يرى التفرقة بين الصياغة والسكة، فتعتبر الصياغة، لأنها صناعة مقصودة، ولا تعتبر السكة؛ لأنها مجرد علامة؛ يُميز بها المسكوك عن غيره.

ما يترتب على الخلاف:

يترتب على الخلاف السابق، الاختلاف فيما إذا بيع ذهب غير مصوغ ومسكوك، بذهب من نفس العيار مصوغ ومسكوك، فمن راعى السكة والصياغة، امتنع عنده التساوي، إلا أن يكون الفضل من طرف واحد، وتتساوى الكفتان، ومن لم يراع، فلا يطالب إلا بتساوي الوزن.

الطريق الثانية: يرى أصحاب الطريق الثانية: أن الخلاف السابق، إنما هو إذا اتحد العوضان، وأما إذا اختلفا إلى درجة أن تختلف الأغراض فيهما، فيتفق على اعتبارهما، إلحاقاً لهما بالجودة.

طريقة المرافلة: هناك طريقتان في المرافلة:

- الطريقة الأولى: أن يزن أحد الذهبين، أو إحدى الفضتين، ثم يزن الآخر بنفس الصنجة التي وزن بها الأولى.

- الطريقة الثانية: أن يضع هذا ذهبه، أو فضته، في كفة، ويضع هذا ذهبه، أو فضته، في الكفة الأخرى.

واختلف العلماء في الأرجح منهما على قولين:

- القول الأول: وهو اختبار بعض المتأخرين -: يرى أن الطريقة الأولى أرجح؛ لتحقيق التماثل فيها، بخلاف الطريقة الثانية؛



لأن الميزان قد لا يتساوى الوزن فيه، حين يوضع الذهب في الكفتين.

- القول الثاني: يرى أن الطريقة الثانية أرجح، لـ:

1 - أن هذا هو مقتضى لفظ المرافلة.

2 - سرعة التناجز⁽¹⁾.

رأي الأحناف والحنابلة وابن حزم:

يرى الأحناف، وجمهور الحنابلة، وابن حزم: أن صفة العين في المرافلة لا ينظر إليها؛ لأن الجيد والرديء في الأموال الربوية سواء، استناداً إلى:

1 - ما جاء عن أبي سعيد وأبي هريرة - رضي الله عنهما - : «أن رسول الله ﷺ، بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله. إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: مطالبته بالمثلية في بيع الجيد بالرديء، وعدم

(1) انظر البيان، ج7، ص28 - 30. بداية المجتهد، ج2، ص198. الجواهر، ج2، ص387 - 390. التوضيح، ج2 لوحة 136. التاج، ج4، ص334 - 335. مواهب الجليل، ج4، ص334 - 335. شرح الرزقاني، ج5، ص56. حاشية البناني، ج5، ص56. الشرح الصغير، ج2، ص20 - 21. بلغة السالك، ج2، ص20 - 21. اختلاف الفقهاء، ص87 - 91.

(2) تقدم تخريجه ص669.



الالتفات إلى الجودة والرداءة في الأموال الربوية «جيدها ورديتها سواء»⁽¹⁾.

ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «الذهب بالذهب وزناً بوزن، مثلاً بمثل، والفضة بالفضة، وزناً بوزن، مثلاً بمثل، فمن زاد، أو استزاد، فهو ربا»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: اشتراطه المثلية في الوزن، حين تبادل الذهب بالذهب، والفضة بالفضة.

2 - ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الذهب بالذهب، مثلاً بمثل، الكفة بالكفة، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، الكفة بالكفة»⁽³⁾.

ووجه الدلالة: مطالبته بالمثلية في الوزن.

3 - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: أتني عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإناء كسرواني، قد أحكمت صياغته، فبعثني به، لأبيعه، فأعطيت وزنه وزيادة، فذكرت ذلك لعمر، فقال: أما الزيادة فلا⁽⁴⁾.

(1) حديث غريب. نصب الراية، ج4، ص37، كتاب البيوع، باب الربا.

(2) تقدم تخريجه ص668.

(3) معاني الآثار، ج4، ص67، كتاب الصرف، باب الربا.

(4) انظر المبسوط، ج14، ص6 - 9. بداية المبتدي، ج5، ص381. الاختيار، ج2، ص262 و267. شرح العناية، ج5، ص381. فتح القدير، ج5، ص381. المغني، ج6، ص61. غاية المتهي، ج2، ص52. الروض الندي، ص221 - 222. متن الإقناع، لموسى بن أحمد الحجاوي الصالحي، ج3، ص293، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (د - ت). المحلى، ج9، ص456.



رأي الشافعية:

يري المذهب الشافعي ما يراه ابن الحاجب: من أنه إذا اختلفت صفة النقد، فلا يخلو التعامل مراطة من أحد الحالين:
الحال الأول: أن يكون الفضل فيها من جانب:

ومن أمثله:

1 - أن يبيع صاحب العيار الأعلى ذهبه مراطة، لآخر ذهبه أقل جودة. وهذا المثال يجوز التعامل به، استناداً إلى ما استند إليه ابن الحاجب.

2 - أن يكون أحد العوضين يحتوي على مساو لما عند الآخر، وعلى أجود، كأن يبيع كيلو ذهب: نصفه عيار أربع وعشرين، ونصفه الآخر عيار عشرين بكيло ذهب عياره عشرون، وهذا المثال لا يجوز التعامل به، إما للجهل بالتماثل، أو لتحقيق التفاضل:

الجهل بالتماثل:

من المسلمات عند الشافعية: أن الصفقة إذا جمعت بين شيئين مختلفين، فكل واحد منهما مبيع بحصته من الثمن. والحصّة إذا اختلفت صفة أحد العوضين من العين، تكون مجهولة. قال الإمام الشافعي: لا يجوز ذهب جيد ورديء بذهب وسط؛ لأن لكل واحد من الصنفين حصته من القيمة - أي من الذهب الوسط -، فيكون الذهب مجهولاً. أي مجهولاً حالة العقد ما يقابل الجيد من الوسط، وما يقابل الرديء منه.



تحقق التفاضل :

من وسائل معرفة التماثل بين العوضين اتحاد القيمة، فالقيمة يعرف بها تحقق المقدار وتفاضله.

وحين يكون أحد العوضين مختلفا تختلف القيمة، ويتحقق التفاضل، قال الإمام الشافعي: وإذا جمعت صفقة البيع شيئين مختلفي القيمة، مثل تمر بردي، وتمر عجوة، يباع معاً بصاعي تمر، وصاع من هذا بدرهمين، وصاع من هذا بعشرة دراهم. فقيمة البردي خمسة أسداس الاثني عشر، وقيمة العجوة سدس الاثني عشر. فالبردي بخمسة أسداس الاثني عشر، والعجوة بسدس الاثني عشر، وهكذا لو كان صاع البردي وصاع العجوة بصاعي لون، كل واحد منهما بحصته من اللون. فكان البردي بخمسة أسداس صاعين، والعجوة بسدس صاعين، فلا يحل من قبل أن البردي بأكثر من كيله، والعجوة بأقل من كيلها.

وهكذا ذهب بذهب: كمائة دينار مروانية، وعشرة محمدية، بمائة وعشرة هاشمية، فلا خير فيه، من قبل أن قيم المروانية أكثر من قيم المحمدية. وهذا الذهب بالذهب متفاضلاً؛ لأن المعنى الذي في هذا: في الذهب بالذهب متفاضلاً.

الحال الثاني: أن يكون الفضل فيها من الجانبين:

إذا دار الفضل من الجانبين في المراطلة؛ بأن كان كل من العوضين يشتمل على ميزة، لا توجد في العوض الآخر، فيعتبر التعامل جائزاً، قال الإمام الشافعي: لا بأس أن يراطل الدنانير



الهاشمية التامة بالعتق الناقصة، مثلاً بمثل في الوزن. وإن كان لهذه فضل وزنها، وهذه فضل عيونها، فلا بأس بذلك، إذا كانا وزناً بوزن. وهذا التفصيل من المذهب الشافعي، يدل على أن بيع الربوي بجنسه مشروط بأربعة شروط: الحلول، والتماثل، والتقابض، وكون كل عوض من نوع واحد⁽¹⁾.

رأي ابن تيمية وابن القيم:

يرى ابن تيمية في المشهور عنه، وابن القيم: أنه إذا كانت الصناعة مباحة، وبيعت الحلية بجنسها من غير المصوغ، فيجوز التفاضل، جعلاً للزائد في مقابلة الصنعة، استناداً إلى:

1 - الحاجة، فإن إلزام الناس في بيع المصوغات، أن يبيعوها بغير جنسها فيه حرج ومشقة، والحرص والمشقة مرفوعان، كما دلت عليه نصوص الشريعة، وكما دل عليه حديث العرايا⁽²⁾، الذي جوزت فيه الشريعة بيع الرطب بالتمر - مع أن الأصل فيهما المنع - للحاجة.

2 - اجتناب إضاعة المال، فإن بيع المصنوع بالتبر متساوياً إضاعة للمال، ووقوع في السفه، والإضاعة والسفه ممنوعان.

3 - أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة، أنه نهى أن يباع الحلي إلا بغير جنسه، أو بوزنه.

(1) انظر الأم، ج3، ص34. المذهب، ج1، ص380. المجموع، ج10، ص237 - 263. مغني المحتاج، ج2، ص38. الروضة، ج3، ص384 - 385.

(2) تقدم تخريجه ص835.



4 - أن الحلبي بالصنعة خرج عن جنس التقدين، وصار من جنس الثياب وسائر السلع⁽¹⁾.

المناقشة :

1 - مناقشة سحنون والشافعية :

يرى سحنون من المالكية، وعلماء الشافعية: أنه إذا كان أحد العوضين، يحتوي على مساو لما عند الآخر، وعلى أجود، فإن التبادل بالمراطة ممنوع، حماية للذريعة، وجهلاً بالتماثل، وتحققاً للتفاضل.

ويمكن مناقشة هذا بـ:

1 - أن العوضين الربوين، إذا تساويا في الوزن، لم يؤثر اختلافهما في القيمة، استناداً إلى ما جاء عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة - رضي الله عنهما -: «أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا. والله يا رسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان»⁽²⁾.

ووجه الدلالة:

(1) انظر كشف القناع، ج3، ص253. أعلام الموقعين، فصل حكمة إباحة العرايا ونحوها ج2، ص159 - 161.

(2) تقدم تخريجه ص 669.



أ - عدم التفاته إلى اختلاف القيمة في بيع الربوي بجنسه، فإن الجنيب أكبر قيمة من الجمع، ومحتو على مساو وأفضل، ومع هذا، فقد جوز المبادلة، وأمر بالمماثلة في بيع أحدهما بالآخر.

ب - أن الاختلاف في القيمة، إذا تساوى العوضان الربويان في الوزن، لا يحقق التفاضل الربوي الممنوع.

2 - أن الشريعة في بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، أمرت بالمماثلة في الوزن، وغضت الطرف عن الصفة:

- عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الذهب بالذهب، إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق، إلا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً»⁽¹⁾. ووجه الدلالة أمره بالتماثل في الوزن، في بيع أحد العوضين الربويين بالآخر، وغضه الطرف عن صفته. فإن قوله «مثلاً بمثل» يعني أنه يباع الذهب بالذهب، موزوناً بموزون، وتباع الفضة بالفضة موزوناً بموزون⁽²⁾.

- روى مالك: أن معاوية⁽³⁾ بن أبي سفيان باع سقاية⁽⁴⁾ من

(1) تقدم تخريجه 669.

(2) انظر فتح الباري، ج5، ص284.

(3) معاوية بن أبي سفيان بن حرب القرشي الأموي، الصحابي الجليل، من كتاب الوحي، توفي سنة ستين. الإصابة، ج3، ص433. الاستيعاب، ج3، ص395.

(4) كأس كبيرة، يشرب بها، ويكال بها. شرح الرزقاني على الموطأ، ج5، ص225.



ذهب، أو ورق، بأكثر من وزنها، فقال أبو الدرداء⁽¹⁾: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا، إلا مثلاً بمثل. فقال معاوية: ما أرى بمثل هذا بأساً. فقال أبو الدرداء: من يعذرني من معاوية، أنا أخبره عن رسول الله ﷺ، ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب، فذكر ذلك له، فكتب عمر بن الخطاب إلى معاوية: أن لا تبيع ذلك، إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن⁽²⁾.

ووجه الدلالة: إنكاره على معاوية بيع آنية من فضة، بأكثر من وزنها، مع أن الآنية قد تغيرت بالصناعة، من التبر إلى الشكل الذي أصبحت فيه صالحة للاستعمال، مما يدل على عدم الالتفات إلى الصفة والصناعة، في بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، وعلى أن الصناعة لا تحدث اختلافاً في النوع الواحد، كما يراه بعض المالكية.

2 - مناقشة جمهور المالكية:

يرى جمهور المالكية: أنه إذا كان الفضل من الجانبين، فتمنع المرافلة بين العوضين من الذهب والفضة؛ لخروجها عن باب المساواة؛ لاشتمال كل عوض على ميزة لا توجد في العوض الآخر.

(1) عويمر الأنصاري الخزرجي، من أجلاء الصحابة، وعلمائها، توفي سنة اثنين وثلاثين. الإصابة، ج3، ص45. الاستيعاب، ج3، ص17.

(2) الموطأ - الرزقاني -، ج5، ص225، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالورق عيناً وتبراً.



ويمكن أن يناقش هذا، بأن الشريعة في بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة مراطلة، قد أمرت بالمماثلة في الوزن، وغضت الطرف عن الصفة والعدد، كما يدل عليه حديث أبي سعيد السابق «مثلاً بمثل»⁽¹⁾ وحديث أبي الدرداء «أن لا تباع ذلك، إلا مثلاً بمثل، وزناً بوزن» اللذين وردا بصيغة الإطلاق.

3 - مناقشة ابن تيمية وابن القيم:

يرى ابن تيمية في المشهور عنه، وابن القيم: أنه إذا كانت الصياغة مباحة، وبيعت الحلية بجنسها، من غير المصوغ، فيجوز التفاضل، جعلاً للزائد في مقابلة الصنعة، استناداً إلى:

1 - الحاجة، فإن إلزام الناس في بيع المصوغات، أن يبيعوها بغير جنسها فيه حرج ومشقة، والحرج والمشقة مرفوعان، كما دلت عليه نصوص الشريعة، وكما دل عليه حديث العرايا، الذي جوزت فيه الشريعة بيع الرطب بالتمر، مع أن الأصل فيهما المنع، للحاجة.

ويمكن مناقشة هذا بـ:

أ - أنه لا يسلم بوجود الحاجة، لأن في إمكان المشتري أن يشتري الحلبي بغير جنسها، كالفضة والأوراق النقدية، أو بعروض التجارة، ولو قيل بالحاجة في شراء الحلبي، لقليل بها في شراء الطعام الربوي؛ لأن الحاجة إلى الطعام الربوي

(1) تقدم تخريجه ص 669.



أشد من الحاجة إلى الحلبي، لاحتياج جميع الناس إليه، بخلاف الحلبي لا يحتاجه إلا النساء⁽¹⁾.

ب- أن القياس على العرايا لا يصح؛ لأن الرخصة فيها منصوص على قصرها، لا يقاس عليها:

عن زيد بن ثابت: «أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك⁽²⁾ في بيع العرايا بالرطب، أو بالتمر، ولم يرخص في غيره»⁽³⁾.

ج- أن الشريعة قد نصت في بعض الأموال الربوية، على البيع بغير الجنس، مما يدل على أن التحديد في الثمن لا حرج فيه:

عن جابر رضي الله عنه قال: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا يباع، إلا بالدنانير أو بالدراهم، إلا العرايا»⁽⁴⁾.

(1) انظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، العدد التاسع، ج1، ص186.

(2) أي بعد نهيه عن بيع الثمر بالتمر، كما يدل عليه الجزء الأول من الحديث، انظر صحيح البخاري، ج5، ص228، كتاب البيوع، باب بيع المزبنة.

(3) انظر المرجع السابق نفس الجزء، والكتاب، والباب، ص289. صحيح مسلم - النووي - ، ج10، ص183، كتاب المساقاة والمزارعة، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(4) سنن أبي داود - العون - ، ج9، ص226 - 227 رقم 3357، كتاب البيوع، باب في الثمار قبل أن يبدو صلاحه. سنن النسائي - السيوطي - ، ج7، ص264، كتاب البيوع، باب بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه.



ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الثمر بجنسه من التمر، وأمره ببيعه بغير جنسه.

2 - اجتناب إضاعة المال؛ فإن بيع المصوغ بالتبر متساوياً فيه إضاعة للمال، ووقوع في السفه، والإضاعة والسفه ممنوعان:

ويمكن مناقشة هذا، بأنكما توافقان على أنه لا يجوز بيع المضروب بالتبر، إلا متماثلاً وحالاً، مع أن الضرب نوع من الصنعة، وفيه زيادة عمل: فكيف صار إهدار الصنعة في المحلي سفهاً، وفي المضروب رشداً⁽¹⁾.

الترجيح:

أقول: بعد استعراضي لأدلة الفقهاء، وبيان ما في بعضها من ضعف في المناقشة، تبين لي رجحان رأي الأحناف، وجمهور الحنابلة، وابن حزم، في عدم اعتبار الصفة في المراطلة، وعدم اعتبار السكة، والصياغة، استناداً إلى الأدلة التي استندوا إليها، وإلى ما ورد في المناقشة.

المسألة الخامسة عشرة: حكم المبادلة:

نص جامع الأمهات:

«والمبادلة: لقب في المسكوكين⁽²⁾ عدداً. وهي جائزة في

(1) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، العدد التاسع، ج1، ص186 - 187.

(2) السكة هي: الختم على الدنانير والدراهم، المتداولة بين الناس، بطابع حديد، وتقديرها بوزن معين. انظر الإسلام والنقود، لرفيق يونس المصري، ص33، دار المكتبي، ط أولى 1421هـ 2001م.



العدي دون الوزني . ويجوز إبدال القليل بأوزن منه يسيراً
للمعروف، والتعامل بالعدد . والثلاثة قليل، والسبعة كثير،
وفيما بينهما: قولان.

واليسير: سدس في الدينار . وقيل: دانقان⁽¹⁾ . والأنقص أجود
ممتنع باتفاق، وإلا فجائز باتفاق . والأزيد أجود سكة جائز عن
ابن القاسم، ممتنع عن مالك، وهو مشكل، وعلل: بأن السكك
يختلف نفاقها، فتمنع كما منع القمح عن الشعير، قبل الأجل في
القرض⁽²⁾.

ش: يرى ابن الحاجب: أن المبادلة هي بيع النقد المسكوك
عدداً بنقد مسكوك آخر، وأنها جائزة، إذا كان كل من النقيدين
متساوي الوزن مطلقاً - أي بدون تحديد بعدد معين -، أما إذا
كانا مختلفي الوزن، فيجوز بخمسة⁽²⁾ شروط:

الشرط الأول: أن يقع التعامل بها عدداً لا وزناً؛ لأنه إذا كان
التعامل عدداً، اعتبر الناقص في الوزن كالرديء، والكامل فيه
كالجيد، وتبادل الرديء الربوي بالجيد منه جائز، استناداً إلى ما جاء
عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري - رضي الله عنهما -: «أن رسول
الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم
بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا،

(1) الدانق يساوي بالحب ثمان حبات، وبالغرام 0,496 غراما . انظر ملحق مقادير
الأوزان الشرعية في كتاب الاختيار، ج5، ص532.

(2) عند ابن الحاجب.



والله يا رسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو يبعوا هذا، واشتروا بثلثه من هذا، وكذلك الميزان⁽¹⁾. ووجه الدلالة: تجويزه بيع الجيد بالرديء «مثلاً بمثل».

الشرط الثاني: أن تكون الزيادة في الوزن فقط دون العدد، فلا يصح واحد باثنين.

الشرط الثالث: أن تكون الدنانير والدراهم التي وقعت بها المبادلة قليلة. واتفق العلماء أن الثلاثة قليل، والسبع كثير، واختلفوا فيما بينهما على قولين: بالمنع والجواز، وخلافهما خلاف في شهادة باليسارة.

ويرى ابن عبد السلام: أن القلة تحددها العادة، وقال: لا أصل لهذا التحديد - أي بالسته -، إلا ما تدل العادة على المسامحة فيه.

الشرط الرابع: أن يكون المزيد في كل دينار ودرهم سدساً⁽²⁾ فأقل، وقيل دانقان⁽³⁾ فأقل. واختلف في اشتراط هذا الشرط، وسبب الاختلاف عبارة المدونة: «إن الرجل لو أتى بستة دنانير إلى

(1) تقدم تخريجه ص 669.

(2) يرى ابن عبد السلام: أن السدس كثير، وأنه لا ينبغي أن يجوز من ذلك، إلا ما جرت العادة، أن يسامح فيه عند رخص الفضة، أو كساد البيع. مواهب الجليل، ج 4، ص 334. والظاهر لي أن اختلاف ابن عبد السلام مع المدونة سببه تغير العرف.

(3) الدانق يساوي ثلث الدرهم، أي ضعف السدس. التوضيح، ج 2، لائحة 137.



رجل، تنقص سدسا سدسا، فقال: أبدلها لي بستة وازنة، فإني أحتاج إليها، لم يكن بذلك بأس⁽¹⁾، هل ذكر نقص السدس جاء كشرط، أو كتمثيل؟

الشرط الخامس: أن تقع المبادلة على وجه المعروف، لا على وجه المكايسة والمبايعة، حتى يتحقق سبب الجواز.

ووقوع المعروف فيها يكون بأن تقع الزيادة من جهة واحدة، لا من الجهتين؛ لأن الزيادة من الجهتين تؤدي إلى قصد المغالبة وانتفاء المعروف، كاستبدال الدينار الأنقص وزناً، والأجود جوهراً، بالأردأ الكامل.

صور التبادل:

للتبادل ثلاث صور:

- إحداها: أن يكون الأنقص أجود، فهذه لا تجوز قولاً واحداً؛ لخروجها عن باب المعروف.
- والثانية: أن تتساوى السكتان، فيجوز أيضاً قولاً واحداً؛ لأن القصد في أحد الطرفين.
- والثالثة: أن تجتمع زيادة الوزن، وأفضلية النوع في جهة واحدة: كأن يبادل ستة كاملة الوزن، أفضل جوهراً، بستة أقل وزناً وجودة.

وهذه الصورة فيها قولان - كما قال ابن الحاجب -:

(1) ج 3، ص 425.



القول الأول - للإمام مالك - : يرى فيها منع هذه المبادلة .

وعلل العلماء هذا المنع بوجهين :

- الوجه الأول : أن الشرع منع جواز التفاضل بين الذهبين ،
فحصل الاتفاق على جواز بدل الناقص بالوازن من سكة
واحدة ، وبقي ما سواه على أصله من المنع .

- الوجه الثاني : أن السكة يختلف نفاقها عند الناس ، فتتفق مرة
سكة ، ومرة غيرها ، فمن التفت إلى الحال أجاز ، ومن التفت
إلى المال منع .

والقول الثاني - لابن القاسم - يرى : جواز هذه المبادلة ؛ لأنها
من باب المعروف ⁽¹⁾ .

رأي الجمهور :

يرى الجمهور : جواز المبادلة بين النقيدين المتحددين في
النوع ، إذا كان العوضان متساويين في الوزن ؛ لتحقيق المماثلة ، أما
إذا كان أحدهما أنقص من الآخر وزناً ، فلا يجوز ، معروفاً كان ، أو
غير معروف ؛ لأنه لا يجوز التفاضل في الجنس الواحد :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب ،
وزنًا بوزن ، مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ، وزنًا بوزن ، مثلاً بمثل ،
فمن زاد أو استزاد ، فهو ربا» ⁽²⁾ .

(1) انظر المدونة ، ج 3 ، ص 425 . الجواهر ، ج 2 ، ص 390 - 391 . التوضيح لوجه

137 . التاج ، ج 4 ، ص 333 - 334 . مواهب الجليل ، ج 4 ، ص 332 - 334 .

الشرح الكبير ، ج 3 ، ص 41 - 42 . حاشية الدسوقي ، ج 3 ، ص 41 - 42 .

(2) تقدم تخريجه ص 668 .



ووجه الدلالة: اشتراطه التماثل في الوزن، عند مبادلة الذهب بالذهب⁽¹⁾.

مناقشة الجمهور:

يرى الجمهور: منع المبادلة بين النقيدين المتحددين في النوع، إذا كان أحدهما أنقص من الآخر في الوزن؛ لحرمة التفاضل، سواء كان التبادل من باب المعروف، أم من غير باب، كما دل عليه حديث أبي هريرة، الذي تقدم آنفاً.

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال: بأن الشريعة جوزت في تبادل الأموال الربوية، في باب المعروف، ما لم تجوزه في غيره:

- فقد جوزت القرض، مع أن الأصل فيه المنع؛ لأن مبادلة الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، نسيئة ممنوع، وتجوز إنما هو من باب المعروف.

- وجوزت في النهد⁽²⁾، أن يأخذ الإنسان أكثر مما يعطي من الطعام:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إن الأشعريين، إذا أرملوا⁽³⁾ في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة،

(1) انظر المبسوط، ج 14، ص 12 - 13. المجموع، ج 10، ص 83. المغني، ج 6، ص 102 - 103. المحلى، ج 9، ص 584 رقم 1502.

(2) النهد: إخراج القوم نفقاتهم، على قدر عدد الرفقة. فتح الباري، ج 6، ص 53.

(3) يقال: أرمّل الرجل، إذا نفد زاده وانتقر. المصباح المنير، ج 1، ص 284، مادة رمل.



جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم، في إناء واحد بالسوية، فهم مني، وأنا منهم⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه عدم المساواة في تبادل الربوي، بأن يأخذ هذا من طعام الآخر، أكثر مما دفع؛ لأنه من باب المعروف.

الترجيح:

أقول: بعد استعراضي لآراء العلماء، ومناقشة رأي الجمهور، يتبين لي رجحان ما يراه ابن الحاجب، استناداً إلى الأدلة الواردة في فقرة المناقشة.

المسألة السادسة عشرة: القضاء⁽²⁾ بالمساوي والأفضل:

نص جامع الأمهات:

«والقضاء بالمساوي والأفضل صفة جائز، وبالأفضل مقداراً لا يجوز في اليسير، وقال أشهب: مطلقاً⁽³⁾. وبالأقل صفة، أو مقداراً، جائز بعد الأجل، ممتنع قبله فإن كان الفضل في الطرفين منع وفاقاً، كالمراطلة، وضمن المبيع من النقود كالقرض، ولم يختلف في جوازه بأكثر مقداراً.

(1) صحيح البخاري - الفتح - ، ج 6، ص 55، كتاب الشركة، باب في الطعام والنهد والعروض.

(2) القضاء في اللغة يأتي بمعان متعددة: يقال: قضيت بين الخصمين، إذا قضيت. وقضيت عليهما، إذا حكمت. وقضيت وطري: بلغته وتلته، وقضيت الحج والدين أدبته. وفي الاصطلاح: أداء الدين المترتب في الذمة. انظر المصباح المنير، ج 2، ص 612، مادة قضى.

(3) اعترض ابن عرفة هذا الإطلاق؛ لأن رأي أشهب مقيد باليسير، فكلمة اليسير في المتن كان ينبغي أن توضع في رأي أشهب. انظر الرهوني، ج 5، ص 116.



والسكة والصياغة في القضاء كالجودة اتفاقاً. وخرج اللخمي
- مما إذا باع، أو أسلف قائمة وزناً، جاز أن يقضي مجموعة⁽¹⁾
وزنها - إلغاءهما. ورده ابن بشير: بأن التعامل بالوزن يلغي معه
العدد.

ش: يرى ابن الحاجب: أنه يجوز في أداء الدين القضاء
بالمساوي، وبالأفضل صفة، فتقضي عن البكر⁽²⁾ بكراً، أو
رباعياً⁽³⁾ أفضل منه، استناداً إلى:

1 - ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلاً تقاضى رسول
الله ﷺ فأغلظ له، فهمّ به أصحابه، فقال: دعوه، فإن لصاحب الحق
مقالاً، واشتروا له بعيراً، فأعطوه إياه، قالوا: لا نجد إلا أفضل
من سنه، قال: اشتروا، فأعطوه إياه، فإن خيركم أحسنكم
قضاء»⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه القضاء بالأفضل صفة، واستحبابه

- (1) سيأتي لابن الحاجب في جامعه حين تعرضه لحكم قطع النقود، بيان معنى
القائمة والمجموعة، وأن القائمة عين جيدة، تزيد إذا اجتمعت، وأما
المجموعة: فالمجموع من ذهب، ومن وازن وناقص. انظر ص 782.
- (2) البكر: الفتى من الإبل، وهو الذي دخل في سن السادسة. المصباح المعير،
ج 1، ص 75، مادة بكر. العارضة، ج 6، ص 56.
- (3) الرباعي ابن سبع أعوام، وفيها يلقي رباعيه. العارضة، ج 6، ص 57.
- (4) صحيح البخاري - الفتح -، ج 5، ص 453 - 454، كتاب في الاستقراض وأداء
الديون والحجر والتفليس، باب استقراض الإبل. صحيح مسلم - النووي -،
ج 11، ص 38، كتاب المساقاة والمزارعة، باب جواز اقتراض الحيوان
واستحباب توفيته خيراً مما عليه.



حسن أداء الدين . وإذا جاز القضاء بالأفضل ، فالقضاء بالمساوي من باب أولى .

2 - ما رواه أبو رافع⁽¹⁾ : « أن رسول الله ﷺ استلف من رجل بكرة ، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة ، فرجع إليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً ، فقال : أعطه إياه ، إن خيار الناس أحسنهم قضاء»⁽²⁾ .

ووجه الدلالة : تجويزه القضاء بالمساوي ، وبالأفضل صفة ، فإن قوله : « فأمر أبا رافع ، أن يقضي الرجل بكرة » يدل على القضاء بالمساوي ، وقوله عن الرباعي : « أعطه إياه » يدل على القضاء بالأفضل صفة .

القضاء بالأفضل مقداراً :

يرى ابن الحاجب : أن علماء المالكية اختلفوا في حكم قضاء الدين بالأفضل مقداراً - كأن يقضي على تسعين جراماً ذهباً مائة جرام ، وعن مائة دينار مائتين - على قولين :

القول الأول - وهو المشهور - : يرى عدم جواز القضاء

(1) أبو رافع القبطي ، مولى رسول الله ﷺ ، اختلف في اسمه كثيراً ، قيل : « إبراهيم » ، وقيل غير ذلك ، أسلم قبل بدر ، وشهد أحداً ، وما بعدها ، توفي في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنهما - . الإصابة ، ج 4 ، ص 67 . الاستيعاب ، ج 4 ، ص 63 .

(2) صحيح مسلم - النووي - ، ج 11 ، ص 36 ، كتاب المساقاة والمزارعة ، باب جواز اقتراض الحيوان واستحباب توفيته خيراً مما عليه . معاني الآثار ، ج 4 ، ص 59 ، كتاب البيوع ، باب استقراض الحيوان .



بالأفضل مقداراً، فلا يجوز أن يعطي أربعين ديناراً عن ثلاثين ديناراً، إذا كان التعامل بالدنانير عن طريق العدد، ولا أن تعطي مائة جرام، عن تسعين جراماً مطلقاً - أي سواء كان التعامل بالعدد، أم بالوزن -، استناداً إلى ما جاء عن ابن عباس، وابن مسعود، وغيرهما من الصحابة، أنهم قالوا: كل قرض جر منفعة، فهو وجه من وجوه الربا⁽¹⁾.

القول الثاني - لأشهب -: يرى جواز القضاء بالأفضل مقداراً، إذا كان الفضل غير كثير. سواء كان الفضل في الوزن، أم في العدد، مراعاة للخلاف.

وهناك قول ثالث، لم يتعرض له ابن الحاجب - وهو رأي عيسى بن دينار، وابن حبيب -: يرى جواز القضاء بالأفضل مقداراً مطلقاً - أي سواء كانت تلك الزيادة كثيرة، أم قليلة -، استناداً إلى حديث أبي رافع، وأبي هريرة السابقين، اللذين يجوزان القضاء بالأفضل.

موضوع الخلاف:

الخلاف بين الأقوال السابقة، فيما إذا كان الفضل من جانب واحد، أما لو كان الفضل من الجانبين - كما لو قضى تسعة محمدية عن عشرة يزيدية - فلا يجوز؛ لـ:

(1) انظر المغني، ج6، ص438. إلا أن تكون زيادة الوزن يسيرة جداً، كرجحان ميزان علي ميزان، فيجوز في متعامل به وزناً. شرح الزرقاني، ج5، ص58 - 59.



1 - أنه ترك زيادة العدد لفضل المحمدية .

2 - خروجه من باب المكارمة إلى باب المكايسة .

سبب الخلاف :

سبب الخلاف بين القول الأول والثالث، هو الخلاف في جواز القياس على الرخص، وعدم جوازه .

والرخصة الواردة في الموضوع، ما جاء في حديث أبي رافع، وحديث أبي هريرة السابقين : من جواز القضاء بالأفضل صفة .

فمن جوز القياس عليها، أجاز أفضلية المقدار، ومن لم يجوزه منع .

وقول أشهب الذي يجوز القليل، ويمنع الكثير، جاء من باب مراعاة الخلاف .

القضاء بالأقل :

يجوز القضاء بالأقل، كقضاء خمسين دينارا عن مائة دينار، إذا حل الأجل، لعدم المانع . أما إذا لم يحل الأجل، فلا يجوز، لأن فيه «ضع وتعجل» .

القضاء بالمسكوك والمصوغ عن التبر :

يجوز القضاء بالمسكوك والمصوغ عن التبر تخريجاً، إذا كان الفضل من جانب واحد، لأن اختلاف المسكوك والمصوغ عن التبر، إنما هو من باب الصفة، والقضاء بالأفضل صفة جائز، كما تقدم بيانه والاستدلال عليه .



مسند التخريج⁽¹⁾:

اختلف علماء المذهب، في الأصل الذي بني عليه إلغاء
السكة الصياغة:

تخريج اللخمي:

خرج اللخمي إلغاء السكة والصياغة، من بعض المسائل
المنصوص عليها في المذهب، التي تعبر عن هذا الإلغاء:

المسألة الأولى: ما جاء في المدونة: من أنه إذا باع قائمة
بالوزن، أو أسلف قائمة بالوزن، فيجوز أن يأخذ مجموعة
بوزنها⁽²⁾؛ لأنه قد ألغى الجودة، إذ لو اعتبرها، لمنع اقتضاء
المجموعة من القائمة؛ لأن القائمة فضلت المجموعة بالجودة،
والمجموعة فضلت بالعدد.

واعترض ابن عبد السلام على هذا التخريج؛ بأن دوران
الفضل إنما يكون، حيث يوجد في كل منهما، ما ليس في الآخر،
وليس هنا كذلك؛ إذ القائمة والمجموعة مشتركتان في السكة.

المسألة الثانية: ما جاء في مختصر ابن عبد الحكم: من أنه
يجوز أن يصدق مائة دينار، ثم يقضي وزنها من الحلبي.

وقد استنبط اللخمي منها: إلغاء اعتبار السكة والصياغة؛

(1) الاستخراج الاستنباط. القاموس، ج1، ص185، فصل الحاء والخاء، باب
الجيم، مادة خرج.

(2) ج3، ص428.



لأنهما لو لم يلغيا، لامتنع القضاء؛ لأن الدنانير لها فضل السكة، والحلي لها فضل الصياغة.

واعترض ابن بشير على هذا التخريج؛ بأن العدد إنما يعتبر إذا كان التعامل به، وأما إن كان التعامل بالوزن، فلا يعتبر؛ لأن العدد حيثئذ مطروح، لترتبها في الذمة وزناً.

قال ابن عبد السلام: وهذا الرد ضعيف؛ لأنه في غير محل النزاع؛ لأن كلام اللخمي إنما هو في السكة والصياغة لا في العدد.

وما قاله ابن عبد السلام رد أيضاً؛ لعدم الضعف في رد ابن بشير؛ لوروده على محل النزاع؛ لأن اللخمي أخذ إلغاء السكة والصياغة من المسألة، بناء على اعتبار العدد⁽¹⁾ في المسألة «مائة دينار»، لا الوزن؛ لأن العدد هو الذي تطلع فيه علة دوران الفضل من الجانبين، فهذا له فضل السكة، وهذا له فضل الصياغة، ورغم هذا الدوران أجزت المسألة، مما يدل على إلغاء السكة والصياغة.

وأما الوزن فلا يلتفت فيه لنوعية الموزون، ولا توجد فيه هذه المماكسة والمساومة بفضل أحد العوضين؛ لأن الاعتبار فيه بالوزن.

القضاء بالمساوي والأفضل في البيع:

يرى ابن الحاجب: أن حكم قضاء الدين في البيع كحكم قضاء الدين في القرض، إلا إذا كان القضاء بالأفضل مقداراً، فإنه يجوز في البيع مطلقاً، إذا كان الفضل من أحد الجهتين، فإن دار

(1) انظر هل المسألة مبنية على اعتبار العدد كما قال، والظاهر أنها مبنية على الوزن «ثم يقضى وزنها».



الفضل من الطرفين، فيمنع قولاً واحداً؛ إذ خرج من باب المكارمة إلى باب المكايسة.

تفصيل هذه الأحكام:

لم يفصل ابن الحاجب أحكام القضاء بالمساوي والأفضل في البيع، وفصلها فقهاء المالكية، فقالوا: قضاء الدين في البيع، لا يخلو من حالين:

ـ الحال الأول: أن يكون ما في الذمة نقوداً:

إذا كان ما في الذمة نقوداً، فيجوز القضاء بالمساوي وبالأفضل صفة ومقداراً؛ لأن ما يخشى منه في السلف ـ وهو أن يكون السلف جر نفعاً ـ لا يوجد في البيع، سواء حل الأجل، أم لا.

ولا يقال: إذا لم يحل الأجل، وقضي بالأفضل، كان فيه «حط الضمان، وأزيدك»؛ لأن الحق في الأجل، إذا كان الدين عينا لمن عليه الدين، ولهذا لا يمكن أن يقول لصاحبه: «حط الضمان، وأزيدك»؛ لأن حطه في يده.

ويجوز كذلك القضاء بالأقل صفة أو قدراً، إن حل الأجل؛ لعدم المانع. وإذا لم يحل منع؛ لما فيه من «ضع، وتعجل».

ـ الحال الثاني: أن يكون ما في الذمة طعاماً أو عروضاً:

إذا كان ما في الذمة طعاماً أو عروضاً، جاز القضاء بالمساوي، أو بالأفضل، إن حل الأجل؛ لعدم المانع. وإن لم يحل الأجل، جاز بالمساوي، ومنع بالأفضل؛ لما فيه من «حط الضمان، وأزيدك»؛ لأن الحق في الأجل، إذا كان الدين طعاماً، أو عرضاً



لرب الدين. ولهذا دخلت فيه علة المنع «حط الضمان، وأزيدك».

ويجوز القضاء بالأقل في العروض، إذا حل الأجل بغير شرط، وفي الطعام بشرط أن يكون الأقل في مقابلة قدره، ويبرئه مما زاد؛ لأنه إن جعل الأقل في مقابلة الجميع، كان فيه بيع الطعام بالطعام متفاضلاً.

وإذا لم يحل الأجل فلا يجوز القضاء بالأقل مطلقاً، لما فيه من «ضع، وتعجل».

أسباب المنع في صور التقاضي:

يمكن من خلال التبع للأحكام السابقة وتعليقاتها، تحديد أسباب المنع في القضاء في:

1 - حط الضمان وأزيدك: وهذا السبب يدخل في ثمن البيع، إذا كان عرضاً أو طعاماً، ولم يحل الأجل، ولا يدخل في القرض مطلقاً، ولا في ثمن المبيع، إذا كان عيناً؛ لأن الحق فيهما لمن عليه الدين.

2 - ضع وتعجل: وهذا السبب يدخل في قضاء القرض والبيع، إذا لم يحل الأجل.

3 - بيع الطعام بالطعام متفاضلاً: وهذا السبب يدخل في القضاء بالأقل في الطعام؛ إذا حل الأجل، وكان المقضي به طعاماً، إذا جعل الأقل المقضي به في مقابلة الجميع.

وهناك سبب رابع للمنع، وهو: إذا دار الفضل من الجانبين في التقاضي، كقضاء تسعة محمدية عن عشرة يزيدية.



سبب زيادة التشدد في قضاء القرض :

سبب زيادة تشدد أحكام القضاء في القرض، أن القرض في أساسه مخالف لثلاث قواعد:

- القاعدة الأولى: قاعدة الربا، التي تقتضي التقابض في معاوضة الربويين، كالنقد والطعام، وهذا الاقتضاء لا يوجد في القرض.

- القاعدة الثانية: قاعدة المزابنة، التي تقتضي منع بيع معلوم بمجهول من جنسه في البيع؛ لأن شرط صحة المبيع أن يكون معلوماً، وهذا الاقتضاء غير موجود في القرض، إذا كان القرض من ذوات القيمة كالحيوان.

- القاعدة الثالثة: قاعدة بيع ما ليس عندك، التي تمنع من بيع ما لا يملكه.

وهذه القاعدة لا توجد في القرض؛ فالمتسلف أخذ شيئاً بشيء لا يملكه.

وأجيز مخالفة هذه القواعد في القرض؛ لأجل المعروف، ولهذا لو اشترطت منفعة في القرض لمنع، لأنه لا يجوز مخالفة القواعد بلا معارضة⁽¹⁾.

(1) انظر المدونة، ج4، ص130 و133 و137. الجواهر، ج2، ص392 - 393. الذخيرة، ج5، ص289 و296. . التاج، ج4، ص336 - 339. مواهب الجليل، ج4، ص336 - 339. تحفة الحكام، ج2، ص196 - 197. الشرح الكبير، ج3، ص44. حاشية الدسوقي، ج3، ص44. حاشية البناني، ج5، ص58، حاشية الرهوني على شرح الرزقاني لمختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد ابن يوسف الرهوني، ج5، ص114، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، ط أولى 1306هـ. الفروق، ج4، ص2، الفرق مائتين وواحد.



رأي الجمهور:

يرى الجمهور من الأحناف، والشافعية، والحنابلة، وابن حزم:

أنه يجوز في أداء الدين القضاء بالمساوي، وبالأفضل صفة، ومقداراً، إذا لم يوجد شرط، فتقضي عن البكر بكرة، أو رباعياً، وتقضي عن مائة دينار مائتي دينار، استناداً إلى:

1 - ما رواه أبو رافع: «أن رسول الله ﷺ استلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه القضاء بالمساوي وبالأفضل.

2 - عن جابر رضي الله عنه قال: «أتيت النبي ﷺ وهو في المسجد - قال مسعر⁽²⁾: أراه قال ضحى، فقال: صل ركعتين، وكان لي عليه دين، فقضاني، وزادني»⁽³⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 905.

(2) مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي العامري الرواسي أبو سلمة الكوفي، من كبار حفاظ الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة. السير، ج 7، ص 163. تهذيب التهذيب، ج 5، ص 398.

(3) صحيح البخاري - الفتح - ، ج 5، ص 456، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب حسن القضاء. صحيح مسلم - النووي - ، ج 11، ص 34 - 35، كتاب المساقاة والمزارعة، باب بيع البعير واستئجاره ركوبه ولفظه: «اشترى مني رسول الله ﷺ بعيراً بوقيتين ودرهم أو درهمين، قال: فلما قدم صرارا - موضع بقرب المدينة -، أمر ببقرة فذبحت، فأكلوا منها، فلما قدم المدينة، أمر أن آتي المسجد، فأصلي ركعتين، ووزن لي ثمن البعير، فأرجع لي».



ووجه الدلالة: تجويزه القضاء بالأفضل مقداراً.

3 - ما جاء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -: من الترخيص في هذا⁽¹⁾.

القضاء بالأقل:

يجوز القضاء بالأقل، إن رضي صاحب الحق، لـ:

1 - أن نقصان المقدار لا يخرج الدين عن موضوعه.

2 - أنه من باب المعروف والإحسان⁽²⁾:

عن جابر رضي الله عنه: «أن أباه قتل يوم أحد شهيداً، وعليه دين، فاشتد الغرماء في حقوقهم، فأتيت النبي ﷺ، فسألهم أن يقبلوا تمر حائطي، ويحللوا أبي، فأبوا...»⁽³⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه القضاء بالأقل «فسألهم: أن يقبلوا تمر حائطي، ويحللوا أب».

المناقشة:

يرى جمهور المالكية: عدم جواز القضاء بالأفضل مقداراً في القرض، استناداً إلى:

أ - ما جاء عن ابن عباس، وابن مسعود، وغيرهما من

(1) المغنى، ج6، ص438.

(2) انظر المبسوط، ج14، ص35 - 36. الأم، ج3، ص34. فتح الباري، ج5، ص456. المغنى، ج6، ص438 - 439. المحلى، ج9، ص549.

(3) صحيح البخاري - الفتح -، ج5، ص456 - 457، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز.



الصحابة، أنهم قالوا: كل قرض جر منفعة، فهو وجه من وجوه الربا.

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال، بأن المنفعة المحرمة في القرض، إنما هي ما كانت بشرط؛ لأن الشرط يخرج القرض عن موضوعه، وهو الإرفاق والمعروف، أما ما كانت بغير شرط فهي جائزة، استناداً إلى:

- ما جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «استسلف النبي ﷺ من رجل من الأنصار أربعين صاعاً، فاحتاج الأنصاري، فأتاه، فقال رسول الله ﷺ ما جاءنا شيء، فقال الرجل: وأراد أن يتكلم، فقال رسول الله ﷺ: لا تقل إلا خيراً، فأنا خير من تسلف، فأعطاه أربعين، فضلاً - أي زيادة -، وأربعين، لسلفه»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة تجويزه القضاء بالأفضل مقداراً، ولو كانت تلك الزيادة كبيرة. وفي هذا رد على جمهور المالكية، الذين يرون: عدم جواز القضاء بالأفضل مقداراً في القرض، وعلى أشهب الذي يشترط في الجواز الزيادة اليسيرة.

- أنه لم يجعل تلك الزيادة عوضاً في القرض، ولا وسيلة إليه، ولا إلى استيفاء دينه.

- ما جاء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -: من الترخيص في الزيادة بغير شرط في القرض⁽²⁾.

(1) مجمع الزوائد، ج4، ص144، كتاب البيوع، باب حسن القضاء وقرض الخمير وغيره وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، خلا شيخ البزار، وهو ثقة.

(2) انظر المغنى، ج438.



ب - ما جاء عن ابن عمر: أنه تسلف ذهباً، فوزنها بمعيار، ثم قال: احفظ هذا المعيار، حتى تقضي صاحبها به، وإنه قضى الرجل، فنقص من عدد الذهب، فقال له الرجل: إن هذه أنقص من عدد ذهبي، فقال له: إنما أعطيتك بمثل وزن ذهبك سواء، فمن عمل بغير هذا، فقد أثم.

ووجه الدلالة: تحريمه الزيادة في المقدار.

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال بـ:

- أنه إن كان المقصود به منع القضاء بالأفضل مقداراً، فغير مسلم؛ لأن رسول الله ﷺ أباح القضاء بالأفضل مقداراً، كما دل عليه حديث ابن عباس السابق.

- أن معناه: لا يراعى في مراطة الذهب بالذهب، والورق بالورق العدد، وإنما يراعى فيه الوزن، فمن أراد في المراطة مراعاة العدد، فقد أثم.

الترجيح:

أقول: من خلال دراستي لآراء العلماء السابقة، واستدلالاتهم، يظهر لي في:

1 - القضاء بالأفضل مقداراً، رجحان رأي الجمهور، الذي يجوز القضاء بالأفضل، استناداً إلى ما استند إليه، وإلى ما سبق إيرادُه في المناقشة.

2 - القضاء بالأقل، أنه ينبغي اشتراط كل شرط من الشرطين اللذين أوردهما الجمهور والمالكية، وهما: رضا الغريم، وحلول الأجل، وعدم الاقتصار على شرط واحد، كما فعل كل منهم:



– فرضا الغريم لا بد منه في القضاء بالأقل؛ لأنه لا يجوز أكل أموال الناس بالباطل:

عن خولة بنت قيس⁽¹⁾. امرأة حمزة بن عبد المطلب⁽²⁾، قالت: كان على رسول الله ﷺ وسق⁽³⁾ من تمر، لرجل من بني ساعدة، فأتاه يقتضيه، فأمر رسول الله ﷺ رجلا من الأنصار أن يقتضيه، فقضاه تمرا دون تمره، فأبى أن يقبله، فقال: أترد على رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، ومن أحق بالعدل من رسول الله ﷺ، فاحتلت عينا رسول الله ﷺ بدموعه، ثم قال: صدق، من أحق بالعدل مني، لا قدس الله أمة، لا يأخذ ضعيفها من قويها حقه، ولا يتعته⁽⁴⁾، ثم قال: يا خولة، عديه، واذهبه، واقتضيه، فإنه ليس من غريم، يخرج من عند غريمه راضيا، إلا صلت عليه دواب الأرض، ونون البحار، وليس من عبد يلوى⁽⁵⁾ غريمه، وهو يجد، إلا كتب الله عليه في كل يوم ليلة إثما⁽⁶⁾.

(1) خولة بنت قيس بن فهد الأنصارية النجارية، زوجة سيدنا حمزة بن عبد المطلب، وتزوجها بعد وفاته رجل من الأنصار. الإصابة، ج4، ص293. تهذيب التهذيب، ج6، ص539.

(2) حمزة بن عبد المطلب بن هاشم القرشي، عم النبي ﷺ، أسد الله، وسيد الشهداء، استشهد بأحد في السنة الثالثة للهجرة. الإصابة، ج1، ص353. الاستيعاب، ج1، ص271.

(3) الوسق: ستون صاعا بصاع النبي ﷺ، والصاع خمسة أرطال وثلاث. المصباح المنير، ج2، ص824 مادة وسق.

(4) أي لا يتلته، ويحركه بعنف. مختار القاموس، ج1، ص76 مادة تعت.

(5) يقال: لواه بدينه لياً من باب رمى، وليأنا مطلقه، المصباح المنير، ج2، ص680 مادة لوى.

(6) مجمع الزوائد. ج4، ص143، كتاب البيوع، باب حسن القضاء وقرض الخمر وغيره. وقال: فيه حبان بن علي، قد وثقه جماعة، وضعفه آخرون.



ووجه الدلالة: دعوته إلى إرضاء الغريم، وتحذيره من المماطلة في تأدية حقه، وبيان أن المماطلة من المحرمات. وإذا كانت المماطلة ممنوعة، فهضم الحق من باب أولى.

– وحلول الأجل، شرط من شروط القضاء بالأقل؛ لـ:

أ – ما جاء عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما –: أنه سئل عن الرجل، يكون له الدين على الرجل إلى أجل، فيضع عنه صاحب الحق، ويعجله الآخر، فكره ذلك عبد الله بن عمر، ونهى عنه⁽¹⁾.

ب – أن القضاء بالأقل قبل الأجل، كالزيادة للأجل؛ لأن مضمون الحالتين واحد، وهو القيمة المرتبطة بالزمن.

ج – أن من عجل شيئاً قبل الأجل عدّ مسلفاً، فكأن الدافع أسلف رب الدين خمسين، إذا كان الدين مائة، ليأخذ من ذمته إذا حل الأجل مائة، ففيه سلف بزيادة، فإن وقع ذلك رد إليه ما أخذ منه، فإذا حل الأجل أخذ منه جميع ما كان له أولاً.

المسألة السابعة عشرة: قطع النقود:

نص جامع الأمهات:

«ولو قطعت الفلوس، فالمشهور: المثل، فلو عدت فالقيمة وقت اجتماع الاستحقاق والعدم، وفيها⁽²⁾: لا تقتضي المجموعة

(1) الموطأ – الزرقاني – ، ج4، ص286، كتاب البيوع، باب ما جاء في الربا في الدين.

(2) المدونة، ج3، ص428 – 429. وقد سبق بيان حكم هذا الاقتضاء في المسألة السابقة.



من القائمة والفرادى، وتقتضى القائمة منهما، وتقتضى الفرادى من القائمة دون المجموعة.

فالمجموعة: المجموع من ذهوب، ومن وازن وناقص.

والقائمة: جيدة تزيد إذا جمعت.

والفرادى: جيدة تنقص يسيرا، فللقائمة فضل الوزن والجودة، وللمجموعة فضل العدد عليها، وللفرادى فضل العدد والجودة.

ومقتضى منع المجموعة من القائمة منع من القائمة منها⁽¹⁾، وفرق بأن المجموعة لما ثبتت في الذمة، فالاعتبار فيها بالوزن ألغى العدد، فصار في جهة واحدة.

ش: يرى ابن الحاجب: أنه إذا أبطلت السلطة المصدرة للعملة العملة، فإن العقد يفضل صحيحا، ولا يلزم المدين إلا بالعملة التي تعامل بها على المشهور⁽²⁾، لـ:

1 - أنها المعقود عليها دون غيرها، والجديدة لم يكن لها وجود قبل ذلك، وليست هي الأولى، حتى تقوم مقامها، بل هي مباينة لها، والله يقول: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾⁽³⁾.

(1) مقتضى منع دوران الفضل من الجانبين، منع اقتضاء القائمة من المجموعة، لمقابلة فضيلتي الجودة والوزن بفضيلة العدد، لكن لما كانت المجموعة هي الثابتة في الذمة، والاعتبار فيها بالوزن، سقط اعتبار العدد، فتجردت فضيلتنا الوزن والجودة عن تقابل لهما، فجاز الاقتضاء. الجواهر، ج2، ص394.

(2) قيد العلماء هذا القول: بأن وجد المثل من العملة الملغاة، ولم يحصل مطل. مواهب الجليل، ج4، ص340. تكميل المنهج، لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الشنيطي، ص53، دار الكتاب المصري (د - ت)

(3) سورة المائدة، الآية: 1.



2 - أنها من المثليات، ولا يلزم الإنسان في المثليات، إلا برد مثل ما أخذ.

3 - القياس على إبدال المكاييل والموازن، فإن المكاييل والموازن لو غيرت، فليس للمبتاع إلا بالكيل والوزن الأول، الذي وقع عليه العقد.

- ومقابل المشهور⁽¹⁾: يرى أن المدين مطالب بالقيمة؛ لأن العملة الأولى عادت إلى ما لا يتفجع به منفعة كبيرة. وقد دخل المتعاقدان على المنفعة، فالعدل القضاء بالقيمة، واختلاف الأحوال كاختلاف الأعيان.

واختلف في القيمة، هل المقصود بها: قيمة السكة المقطوعة بالذهب كم تساوي، أو قيمة السلعة؟

وعلى كل فالقيمة تحدد بيوم الدفع والقبض للسكة الملغاة أو السلعة.

قاعدة القولين:

القولان - المشهور ومقابله - مبنيان على القاعدة التي تقول: إذا فقد المعنى المقصود، مع وجود العين المحسوسة، هل يجعل الحكم تابعا للمعنى، فيقدر بعدمه عدم العين، أولا يقدر كالعدم؛ لوجود عينه.

جاء في تكميل المنهج:

(1) حكاه بعض المتأخرين عن كتاب ابن سحنون، وحكاه ابن الحاج في نوازله عن ابن عتاب. الجواهر، ج2، ص387. الرهوني، ج5، ص119.



إن فقد المعنى الذي قد قصدا مع بقاء العين في حس بدا
 هل يجعل الحكم لمعنى تبعاً أو يتبع العين خلاف سمعا
 كسكة في ذمة ثم انقطع بها التعامل فحقق تتبع
 القيمة والثاني المثل وشهر الثاني نعم به العمل
 - مقيّد بما إذا لم يحصل المطل فقل يا حبذا
 وإن يحرف فإرجح عليه ما آل له الأمر لظلم قد سما
 - - - - - إن كان ما آل له الأمر ربيعاً فاعلماً⁽¹⁾
 - - - - -

إذا عدت العملة، وفقدت في بلد المتعاقدين، فتجب قيمتها
 على المشتري، لتعذر التسليم.

وضابط الفقد عند المالكية: ألا يوجد النقد في بلد
 المعاملة⁽²⁾.

وقت التقويم:

يرى ابن الحاجب: أن التقويم يكون في أبعد الأجلين:
 الاستحقاق - أي وقت حلول الأجل -، والعدم، الذي هو فقد
 العملة، فلا تقوم العملة المفقودة حتى يحل الأجل، ويحدث الفقد.
 فإن كان العدم والاستحقاق حصلاً في وقت واحد، فالأمر

(1) تكميل المنهج، لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الشنقيطي، ص 53، دار الكتاب
 المصري (د - ت).

(2) انظر الزرقاني على خليل، ج 5، ص 60.



ظاهر، وإن تقدم أحدهما على الآخر، فالعبرة بالمتأخر منهما؛ إذ لا يجتمعان إلا في وقت المتأخر منهما.

فإن استحققت وحل أجلها، ثم فقدت، اعتبرت القيمة يوم الفقد. وإن فقدت، ثم استحققت، اعتبرت القيمة يوم الاستحقاق - أي حلول الأجل -.

قال العدوي: وظاهره حتى ولو حصلت مماثلة من المدين - أي بعد الأجل -، حتى عدت تلك الفلوس على رأي بعض الفقهاء؛ لأن مطل المدين لا يوجب زيادة في الدين.

ويرى آخرون: أن هذا مقيد بما إذا لم يكن من المدين مطل، وإلا كان لربها الأحظ من أخذ القيمة، أو مما آل إليه الأمر من السكة الجديدة الزائدة على القيمة.

قال: وهذا هو الأظهر؛ لظلم المدين بمطله.

طريقة التقويم:

طريقة التقويم للعملة المفقودة، أن يقال: ما قيمة العشرة دراهم التي فقدت، بهذه الدراهم التي تجددت، فيقال: ثمانية دراهم - مثلاً -، فيدفع المدين ثمانية من تلك الدراهم التي تجددت.

ويرى الشيخ الدردير: أن طريقة التقويم: بأن يقومها بعرض، ويدفع له قيمتها عرضاً، أو نقوداً جديدة على قيمة العرض⁽¹⁾.

(1) انظر المدونة، ج3، ص428 - 431. المعونة، ج2، ص1024. الجواهر، ج2، ص386 - 387. التوضيح، ج2 لوحة137. التاج، ج4، ص340. مواهب الجليل، ج4، ص340. الشرح الكبير، ج3، ص45 - 46. حاشية الدسوقي، ج3، ص45 - 46. حاشية الرهوني، ج5، ص119 - 123. تكميل المنهج، ص53. شرح الزرقاني، ج5، ص60. الشرح الصغير، ج2، ص22.



رأي الأحناف:

اختلف الأحناف في النقد الملغي على قولين:

– القول الأول – لأبي حنيفة -: يرى أن حكم النقد الملغي الثابت في الذمة، يختلف بين أن يكون ثمناً لبيع، أو ديناً لقرض، أو مهراً مؤجلاً:

– إذا كان ثمناً في بيع:

يرى الإمام أبو حنيفة – رحمه الله -: أن العقد يفسد ببطلان رواج الثمن؛ لأن النقود بالكساد، خرجت عن كونها ثمناً؛ لأن ثمنيتها ثبتت بالاصطلاح، فإذا ترك الناس التعامل بها، فإنها تزول عنها صفة الثمنية، ولا يبيع بلا ثمن، ويفسخ البيع ما دام ممكناً بوجود المبيع على حاله.

وإن تلف رد مثله، إن كان مثلياً، وقيمه إن كان قيمياً.

هذا إذا كان الكساد للعملة عاماً، فإن كان خاصاً، فلا يبطل البيع؛ لأنها لم تهلك ليصير البيع بلا ثمن، ولكن تعيب، فيكون البائع بالخيار، إن شاء أخذ مثل النقد الذي وقع عليه البيع، وإن شاء أخذ قيمته دنائير.

– إذا كان ديناً في قرض أو مهراً مؤجلاً:

يرى الإمام: أن النقود إذا كانت ديناً من قرض، أو مهراً مؤجلاً، فإنه يجب رد مثلها، ل:

1 – أنه هو الثابت في الذمة.

2 – أن القرض إعارة، وموجبها رد العين معنى، وذلك يتحقق



برد مثله، ولو صار كاسداً؛ لأن الثمنية زيادة فيه، حيث إن صحة القرض لا تعتمد الثمنية، وبالكساد لم يخرج من أن يكون مثلاً، ولهذا صح استقراضه بعد الكساد، وصح استقراض ما ليس بثمر؛ كالجوز، والبيض، والمكيل، والموزون، وإن لم يكن ثمنًا. ولولا أنه إعارة في المعنى لما صح؛ لأنه يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة، وإنه حرام، فصار المردود عين المقبوض حكماً، فلا يشترط فيه الرواج، كرد العين المغصوبة، والقرض كالغصب، إذ هو مضمون بمثله.

- القول الثاني - لأبي يوسف والشياني، وبه الفتوى -: يرى أن إلغاء النقود لا يترتب عليه بطلان للعقود، والبائع بالخيار؛ إن شاء فسخ، وإن شاء أخذ قيمة الفلوس، ولا يجزئ رد المثل بعد ما كسد النقد؛ لـ:

- 1 - أن الدائن قد دفع شيئاً متفعلاً به، لأخذ عوض متفعلاً به، فلا يظلم بإعطائه مالا يتفع به.
- 2 - أن منع التعامل بها إيقاف لنفاقها، وإبطال لماليتها، فصار ذلك إتلافاً لها، فيجب بدلها، وهو القيمة، كما هو الأمر في الجوابر.
- 3 - أن الواجب بقبض القرض رد مثل المقبوض، وبالكساد عجز عن رد المثل؛ لخروجها عن الثمنية، وصيرورتها سلعة، فيجب عليه قيمتها، كما لو استقرض شيئاً من ذوات الأمثال، وقبضه، ثم انقطع.



وقت التقويم:

اختلف أبو يوسف مع الشيباني في وقت اعتبار القيمة، فأبو يوسف يرى: أن القيمة تعتبر يوم العقد؛ لأنه وقت وجوب الثمن، ويرى الشيباني: أن الاعتبار يكون يوم الكساد؛ لأنه وقت العجز عن التسليم، والانتقال إلى القيمة.

فقد العملة:

يرى الإمام أبو حنيفة: أن الانقطاع⁽¹⁾ كالإلغاء، يوجب فساد البيع، ويجب على المشتري رد البيع، إن كان قائماً. ويرى أصحابه: أنه يجب على المدين أداء ما يساويه في القيمة يوم التعامل على رأي أبي يوسف؛ لأنه وقت الوجوب في الذمة، ويوم الكساد على رأي الشيباني؛ لأنه الوقت الذي يتقل الوجوب فيه من المثل إلى القيمة⁽²⁾.

رأي الشافعية:

يرى المذهب الشافعي: أن النقود إذا بطلت بعد ثبوتها في الذمة، فيجب على الدائن رد مثلها، سواء كان الدين قرضاً، أم ثمن

(1) حد الانقطاع: ألا يوجد في السوق، وإن كان يوجد في يد الصيارفة وفي البيوت. انظر تبين الحقائق، ج4، ص143. دور الحكام، ج1، ص108.

(2) البدائع، ج5، ص242. فتح القدير، ج5، ص383 - 384. بداية المبتدى، ج5، ص383 - 384. شرح العناية، ج5، ص383 - 384. تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج4، ص144، المطبعة الأميرية ببولاق 1314هـ. الفتاوى الهندية، لأبي المظفر محيي الدين محمد أوردك، ج3، ص225، المطبعة الأميرية ببولاق 1310هـ. الدر المختار، ج5، ص268. رد المحتار، ج5، ص268.



مبيع، أم غير ذلك. قال الإمام الشافعي: ومن سلف فلوساً، أو دراهم، أو باع بها، ثم أبطلها السلطان، فليس له إلا مثل فلوسه، أو دراهمه التي سلف، أو باع بها. استناداً إلى:

1 - أنه المعقود عليه.

2 - أنه أقرب إلى حقه.

3 - القياس عما لو اشترى حنطة، فرخصت قبل القبض، فليس له غيرها.

فقد العملة:

يرى المذهب الشافعي: أن النقود إذا فقدت من أيدي الناس، وانقطعت، فيجب الوفاء بها، إن أمكن الحصول عليها، وإلا فتجب قيمتها يوم المطالبة⁽¹⁾.

رأي الحنابلة:

اختلف الحنابلة في النقد الملغى على قولين:

القول الأول - وهو الراجح -: يرى أن النقود إذا أبطلت، وترك الناس التعامل بها، فإنه يجب على الدائن قيمتها يوم التعامل⁽²⁾، من نقد آخر؛ لأنها تعينت في ملكه.

(1) انظر الأم، ج3، ص33. المجموع، ج9، ص309 و364. تحفة المحتاج، لأحمد بن محمد بن علي المكي (المعروف بابن حجر الهيتمي)، ج4، ص258، المطبعة الميمنية بالقاهرة 1315هـ. نهاية المحتاج شرح المنهاج، لمحمد بن أحمد المصري، ج3، ص399. طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة 1957م - 1438هـ.

(2) في أصح الوجهين في القرض، والوجه الآخر يرى: أنه يوم الكساد. والأصح في البيع أنه يوم الكساد. بلغة الساغب، ص202.



أما إن لم يترك الناس التعامل بها، فيجب رد مثلها؛ لأنه ليس له إلا مثل ما أقرضه، ولو لم تسمح الدولة بالتعامل بها.

القول الثاني: يرى أن النقود إذا أبطلت، وترك الناس التعامل بها، فيجب على المدين رد قيمة النقد، الذي وقع عليه العقد، من النقد الآخر، وقت الكساد؛ لأنه وقت الانتقال إلى القيمة. فقد العملة:

يرى المذهب الحنبلي: أن النقود إذا فقدت من أيدي الناس، وانقطعت، فيجب أن يؤدي من عليه الدين، ما يساويها في القيمة، في آخر يوم قبيل الانقطاع؛ لأنه الوقت الذي ينتقل الوجوب فيه من المثل إلى القيمة⁽¹⁾.

المناقشة:

يرى أبو حنيفة، وجمهور المالكية، والشافعية: أنه إذا بطلت العملة، فلا يلزم المدين إلا برد مثلها، سواء كان الدين قرضاً، أم ثمن مبيع، أم غير ذلك، عند جمهور المالكية والشافعية، وإذا كان ديناً من قرض، أو مهر مؤجلاً عند أبي حنيفة، استناداً إلى:

- 1 - أنها المعقود عليها دون غيرها.
- 2 - أنها من المثليات، ولا يلزم الإنسان في المثليات إلا برد مثل ما أخذ.

(1) انظر المغني، ج6، ص441 - 442. كشف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس البهوتي، ج3، ص301، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة 1394هـ. بلغة الساغب، ص202. الشرح الكبير، ج4، ص358.



3 - القياس على إبدال المكايل والموازين، فإن المكايل والموازين لو غيرت، فليس للمبتاع إلا بالكيل والوزن الأول الذي وقع عليه العقد.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال بـ:

- 1 - أن النقود بعد الإلغاء، ليست هي المعقود عليه، لتغير حالها ومعناها، فهي قبل الإلغاء مقياس للأشياء، ومعيّار للقيمة، ومخزن للثروة، وبعده تعتبر مجرد شيء، لا قيمة له في الواقع. والأمور بالمعاني لا بالمباني.
- 2 - أن الدائن قد دفع شيئاً منتفعاً به، لأخذ عوض منتفع به، فلا يظلم بإعطائه ما لا ينتفع به.
- 3 - أن القياس قياس مع وجود الفارق، لأن الإلزام بالمكيال والميزان الأول، لا يترتب عليه ضرر بأحد الطرفين، والإلزام الدائن بقبول العملة الملغاة فيه ضرر عليه، ولا ضرر ولا ضرار في الشريعة.

الترجيح:

1 - بالنسبة لبطلان العملة:

أقول: بعد استعراض آراء العلماء واستدلالاتهم، يتبين لي رجحان رأي أبي يوسف، والشيباني، والحنابلة، وبعض المالكية، الذين يقولون: إنه لا يجزئ رد المثل، بل يكون الرد بالقيمة. استناداً إلى ما استندوا إليه، وإلى ما ورد في المناقشة.



وقت القيمة:

- اختلف العلماء الذين يقولون بالقيمة في وقت التقويم:
- فيرى أبو يوسف: أنه يوم العقد؛ لأنه وقت وجوب الثمن. وهذا الرأي هو الأصح عند الحنابلة، في القرض.
 - ويرى الشيباني: أنه يوم الكساد؛ لأنه وقت العجز عن التسليم، وهذا الرأي هو الأصح عند الحنابلة في البيع.
 - ويرى ابن الحاجب: أنه أبعد الأجلين: الاستحقاق، ويوم فقد العملة.

والراجح عندي هو ما يراه ابن الحاجب؛ لعدم استحقاق المطالبة قبل الأجل، ولأن المدين قبل الفقد لا زال مطالباً بالعملة الأولى.

2 - بالنسبة لفقد العملة:

الراجح عندي ما يراه الشافعية؛ لأنه لا يمكن الانتقال إلى القيمة، إلا إذا تعذر الحصول على العملة المتعاقد عليها.

انتهى الفصل الثاني، ويليه الفصل الثالث،

وعنوانه الربا في المطعومات

الفصل الثالث

الربا في المطعومات

ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: علة الربا في المطعومات.

المبحث الثاني: معيار الجنسية.

المبحث الثالث: وقت المماثلة ومعيارها.

المبحث الأول

علة الربا في المطعومات

تمهيد:

تقدم في الفصل الأول حين التعرض لعلة النقود: أن الجمهور يرى:

- 1 - أن الأصناف الستة المذكورة في الأحاديث، المتعلقة بربا الفضل، جاء التنصيص عليها من باب ذكر الخاص يراد به العام، وأن حكمها يتعدى إلى غيرها، مما يشاركها في العلة.
- 2 - أن طريق معرفة هذه العلة هو السبر والتقسيم.

ومع اتفاقهم هذا، فإنهم اختلفوا في علة الربا في النقود، كما تقدم بيانه، واختلفوا في علة الربا في المطعومات، كما يأتي التعرض له:

رأي ابن الحاجب:

نص جامع الأمهات:

«المطعومات: ما يعد طعاما، لا دواء. والعلة:



الاقتيات⁽¹⁾، وفي معناه: إصلاحه. وقيل: الادخار⁽²⁾. وقيل: غلبته. وقيل: الاقتيات والادخار. وعليه الأكثر. وقيل: أو⁽³⁾ التفكه والادخار. وأنكره اللخمي. وقال القاضي⁽⁴⁾: الاقتيات، والادخار للعيش غالباً. وأنكره اللخمي. ولبن الإبل يقوي الاقتيات. وأجيب بأن دوام وجوده كادخاره. وبالاخلاف في الموز. فما اتفق فيه وجودها فربوي، كالحنطة، والشعير، والسُّلت⁽⁵⁾، والمَلَس⁽⁶⁾ والأرز، والدُّخَن⁽⁷⁾ والذرة، والقطاني⁽⁸⁾، والتمر، والزبيب، واللحم، والملح، والزيتون

- (1) الاقتيات: أن تقوم البنية عليه، فيما لو استقل أحد بأكله والعيش عليه. مواهب الجليل، ج4، ص346. أحكام عقد البيع، ص184.
- (2) الادخار: كونه يحفظ في الأمكنة المناسبة، كالمخازن، ونحوها، إلى مدة معينة، تختلف من نوع إلى نوع، وليس لها أمدد محدد. أحكام عقد البيع، نفس المكان.
- (3) معطوف على القول الذي قبله، تقديره: وقيل: الاقتيات، والتفكه، والادخار. والفرق بينه وبين ما قبله: أن ما قبله يقول: العاة الاقتيات، والادخار، وهذا القول يزيد التفكه.
- (4) ابن القصار وعبد الوهاب. التوضيح، ج2 لوحة 138.
- (5) ضرب من الشعير، ليس له قشر. المصباح المنير، ج1، ص335. مختار القاموس، ص305 مادة سلت.
- (6) بفتحيتين، ضرب من الحنطة، يكون في القشرة منه حبتان، وقد تكون واحدة، أو ثلاث. المصباح، ج2، ص507. القاموس، ج1، ص232 مادة العلس.
- (7) نبات، حبه صغير، أملس، كحب السمسم، ينبت برياً ومزروعاً. المصباح، ج1، ص227. المعجم الوسيط، ج1، ص275 مادة دخن.
- (8) ما يدخر في البيت من الحبوب، ويقيم زمناً، وقد ذكر ابن جماعة القطاني وأنها: الفول، والحمص، والجلبان، واللوياء، والترمس، والبسلة - وهي البرسم -، والعدس، والكرسنة - وهي الجلبان الصغير الحب -، المصباح، ج2، ص615. مختار القاموس، ص506 مادة قطن. التاج، ج4، ص347.



والخردل، والقرطم⁽¹⁾، وبزر الفجل، وشبهه لما يعتصر منها،
 والبصل، والثوم، وتردده في التين، والقرطم؛ لأنه غير مقتات
 بالحجاز، وإلا فهو أظهر من الزبيب، وما لم يوجد فيه أحدهما،
 فغير ربوي، كالخس، والهندب⁽²⁾، والقطن، والقصب⁽³⁾،
 والفواكه التي لا تقتات ولا تدخر. وكذلك ما ليس بمطعوم:
 كالصبر⁽⁴⁾، والزعفران، والشاهترج⁽⁵⁾ وما اختلف فيه، قد يكون
 كذلك: كاللوز، والفسق، والجوز، والبندق⁽⁶⁾، والجراد؛ لأنه
 يدخر ولا يقتات، أو لا يدخر للاقتيات. وكالبن؛ لأنه يقتات،
 ولا يدخر، كالعنب الذي لا يزيب، والرطب الذي لا يثمر؛ لأنه
 يدخر غالبه، ولا يدخر. وكالزمان، والكُمثري⁽⁷⁾، أو الخوخ،
 مما يدخر في قطر دون قطر؛ لأنه يدخر، ولا يدخر غالبه؛ إذ لا
 يقتات، وقد يكون لتحقيق العلة كالبيض، قيل: يدخر.
 وقيل: لا يدخر. وقيل: يقتات. وقيل: لا. وكالسكر،

- (1) حب العصفور. المصباح، ج2، ص601. الصحاح، ج5، ص2010 مادة قرطم.
- (2) البقل. التوضيح، ج2 لوحة 138.
- (3) محرقة: كل نبات ذي أنابيب. القاموس، ج1، ص116، فصل القاف، باب الباء، مادة القصب.
- (4) الدواء المر. المصباح، ج1، ص392. مختار القاموس، ص348 مادة صبر.
- (5) نبات نافع، ورقه وبزره للجرب والحكة، أكلا وشربا، لما يرد من الحميات العتيقة. القاموس، ج1، ص196 مادة الشنج.
- (6) جنس نبات من الفصيلة البتولية، والبندقية فيها نوع لثمره. المعجم الوسيط، ج1، ص71 مادة بندق.
- (7) بفتح الميم مشددة، والكُمثري: اجتماع الشيء وتداخل بعضه في بعض، والكُمثري منه. القاموس، ج1، ص129 مادة الكُمثري. المصباح، ج2، ص654 مادة كمثري.



والعسل، وكالتوابل: كالفلفل، والكزبرة⁽¹⁾، والأنيسون⁽²⁾،
والشمار⁽³⁾ والكمونين. قال ابن القاسم: مطعوم، مصلح
للقوت، مدخر. وقال أصبغ: دواء. بخلاف البصل والثوم⁽⁴⁾.
وكالحلبة. وفيها طريقان: الأولى: ثالثها: الخضراء مطعوم،
واليابسة دواء. والثانية: الثالث. وكالطلع، والبلح الصغير.
وقيل: والكبير. ولم يختلف في البسر⁽⁵⁾ أنه ربوي.

والمعروف⁽⁶⁾ أن اللبن مطلقاً ربوي. وخرج اللخمي من المدونة:
«ويجوز سمن بلبن، قد أخرج زيده»⁽⁷⁾، فقال: لو كان ربوياً،
لكان من الرطب باليابس. وردّه ابن بشير: بأن السمن نقلته
الصنعة والتار. ووهما؛ فإن بعده: «فأما بلبن فيه زيد فلا»⁽⁸⁾.

والمعروف: أن الماء ليس بربوي، وخزجه عبد الوهاب على
غير المشهور، في منع بيع الماء بالطعام إلى أجل. ووهم؛ فإن
هذا حكم الطعام غير الربوي أيضاً.

ش: الأطعمة هي: المواد الغذائية، التي يتغذى عليها الإنسان،

- (1) نبات معروف. المصباح، ج2، ص644 مادة كزبرة.
- (2) طعام. وقال محمد، وأصبغ: ليس طعاماً. مواهب الجليل، ج4، ص354.
- (3) بقلة من الفصيلة الخيمية، ومنه نوع حلو، يزرع ويؤكل ورقه وسوقه نيئاً، ونوع آخر مكري يؤكل مطبوخاً. المعجم الوسيط، ج1، ص495 مادة شمر.
- (4) أي لم يختلف في أنهما ربويان. التوضيح، ج2 لوحة 138.
- (5) التمر قبل إرطابه. القاموس المحيط، ج1، ص372، مادة بسر.
- (6) القول المعروف: هو القول المقابل للمنكر. كشف النقاب، ص110.
- (7) ج4، ص105.
- (8) المرجع السابق، نفس المكان.



سواء كانت متوجات طبيعية كالحبوب والثمار، أم صناعية كالمعلبات وسائر ما دخلته يد الصناعة.

ولا يدخل في هذه الأطعمة الأدوية التي يتداوى بها الإنسان.

وتلك المواد الغذائية تنقسم في باب الربا إلى قسمين:

– قسم يجري فيه ربا الفضل.

– وقسم لا يجري فيه هذا الربا.

فالقسم الذي يجري فيه ربا الفضل، هو المسمى بالطعام الربوي⁽¹⁾.

وقد ثبت في الحديث تسمية أربعة أشياء من الطعام الربوي: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»⁽²⁾.

وقد اختلف علماء المالكية في هذه الأشياء الأربعة المنصوص عليها: هل تشترك كلها في علة متحدة تشملها جميعاً؟ أو تنفرد كل واحدة منها بعلة تختص بها:

العلة المتحدة:

يقصد بالعلة المتحدة: العلة الشاملة، التي تشمل الأنواع الأربعة، المنصوص عليها في الحديث السابق⁽³⁾.

(1) انظر أحكام عقد البيع، ص 182 – 183.

(2) تقدم تخريجه ص 664.

(3) انظر الجواهر، ج 2، ص 395.



رأي العلماء فيها:

اختلف العلماء القائلون بالعلة الواحدة في تحديد العلة:

1 - رأي القاضي إسماعيل⁽¹⁾:

- يرى القاضي إسماعيل: أن علة الطعام الربوي هي:
- الاقتيات. فكل ما تقوم به البنية، ويمكن أن يستقل الإنسان بأكله، ويعيش عليه، يعتبر طعاماً ربوياً، يحرم فيه ربا الفضل. وكذلك ما كان في معناه مما يصلح الطعام. استناداً إلى:
- 1 - أن جميع الأصناف الأربعة المذكورة في الحديث مقتاة، والملح كالإدام؛ باعتباره من مصطلحات الأقوات.
 - 2 - أن حكمة تحريم الربا: ألا يغبن الناس بعضهم بعضاً، وأن تحفظ أموالهم، فواجب أن يكون ذلك في أصول المعاش، وهي الأقوات.
 - 3 - اتفاق أهل المذهب: على أن لبن الإبل ربوي، مع أنه لا يدخر، مما يدل على أن العلة هي الاقتيات.
- وأجيب عن هذا الدليل: بأن دوام الوجود يقوم مقام الادخار كالموز.

2 - رأي ابن نافع:

يرى ابن نافع: أن العلة هي الادخار، لأن الأصناف الأربعة المذكورة في الحديث من المدخرات.

(1) إسماعيل بن إسحاق القاضي، من أئمة المذهب المالكي في العراق، توفي سنة اثنين وثمانين ومائتين. الديباج، ج1، ص282 - 290. الشجرة، ص65 رقم55.



3 - رأي الإمام مالك⁽¹⁾ :

يرى الإمام مالك في إحدى الروايات: أن العلة هي غلبة الادخار⁽²⁾؛ لأن الأصناف الأربعة هي مما يغلب ادخارها.

4 - رأي الأبهري - وهو المعول عليه في المذهب - :

يرى الأبهري: أن العلة المشتركة متكونة من وصفين، هما: الاقتيات، والادخار، استناداً إلى أن الأشياء الأربعة التي ذكرها الحديث، تشتمل على وصفين، هما: الاقتيات، والادخار.

رأي بعض العلماء :

يرى بعض الأصحاب - كما قال الأبهري - : أن العلة في الحديث هي: الادخار، مع الاقتيات، والتفكه، فالبر والشعير يعبران عن الاقتيات والادخار، والتمر يعبر عن التفكه.

قال الأبهري: من أصحابنا من يعلل الأربعة، التي في الحديث بثلاث علل: فالبر مقتات مدخر، فكل مقتات مدخر، فهو مردود إليه. والتمر متفكه مصلح للقوت، فكلما وجد فيه ذلك فهو مثله. والملح مؤتدم، فكل ما وجد فيه ذلك، فهو مثله.

وأنكر اللخمي تعليل التمر بكونه متفكهاً به؛ لأنه كان في زمن رسول الله ﷺ قوتاً.

(1) أخرت رأي الإمام اتباعاً لابن الحاجب، لأنني بصدد شرح كلامه.

(2) يظهر الفرق بين الادخار وغلبة الادخار في العنب الذي لا زبيب فيه، والرطب الذي لا يثمر، فعلى الادخار يخرج، وعلى غلبته يدخل. التوضيح، ج2 لوحة



رأي القاضيان:

يرى القاضي، ابن القصار⁽¹⁾، والقاضي عبد الوهاب: أن علة الربا في المطعومات متكونة من ثلاثة أوصاف: القوت، والادخار، والاتخاذ للعيش غالباً.

وأنكر اللخمي عدّ الوصف الثالث من العلة، وقال: إنما يحسن هذا التعليل لوجوب الزكاة، لأنها متعلقة بما هو أصل في العيش غالباً، ولهذا لم تجب في الجوز واللوز، مع وجود الربا فيهما؛ لأنهما وإن ادخرا، فلا يدخران؛ لأنهما أصل في العيش غالباً.

العلة المختصة:

تعرض ابن الحاجب للعلة المشتركة، ولم يتعرض للعلة المختصة، وقد تعرض لها بعض علماء المالكية، فقال: إن كل نوع من الأنواع الأربعة المذكورة في الحديث يختص بعلة:

- فالبر يختص بعلة الاقتيات، مع التوسع.

- والشعير يختص بعلة الاقتيات مع الضيق.

- والتمر يختص بعلة التفكه.

- والملح يختص بعلة إصلاح القوت.

ما يترتب على الاختلاف في العلة:

(1) علي بن أحمد البغدادي، الإمام، القاضي، (المعروف بابن القصار)، كان أصولياً، نظاراً، ثقة، توفي سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة. ترتيب المدارك، ج7، ص70. الدياج، ج2، ص100.



المطعومات بالنسبة إلى الربا، تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

– القسم الأول – المتفق على ربويتها –: وهو ما اجتمعت فيه الأوصاف الثلاثة المستنبطة من الحديث الشريف: الاقتيات، والادخار، والاتخاذ للعيش غالباً.

ويشمل هذا القسم:

1 – الأطعمة المقتاتة: كالحنطة، والشعير، والسلت، والعلس، والأرز، والدخن، والذرة، والقطاني، والتمر، والزبيب، واللحم.

2 – الأطعمة المعدة لإصلاح الطعام، كالملح، والبصل، والثوم، وذوات الزيوت: كالزيتون، والخردل، والقرطم، وبزر الفجل الأحمر.

– القسم الثاني – المتفق على عدم ربويتها –: وهي ما لم توجد فيها علة من علل الربا، كالخس، والبقول، والقطن، والقصب، والفواكه التي لا تقتات، ولا تدخر.

وحكمها كحكم غير المطعوم، أي كحكم الصبر، والزعفران، والشاهترج.

– القسم الثالث – المختلف في ربويتها –:

اختلف العلماء في بعض المطعومات، هل تعتبر ربوية أم لا؟

سبب الخلاف:

يرجع سبب الخلاف فيها إلى الاختلاف في تحديد العلة، أو الاختلاف في تحقيقها:



1 - الاختلاف في تحديد العلة:

ترتب على الاختلاف في تحديد العلة المأخوذة من الحديث، هل هي القوت، أو الادخار؟ أو القوت والادخار؟ أو القوت والادخار والالتخاذ للعيش غالباً؟ ... الاختلاف في بعض المطعومات:

الأمثلة:

المثال الأول: اللوز، والجوز، والفسق، والبندق، والجراد:

اختلف العلماء في هذه الأشياء، هل تعد ربوية، أم لا؟

سبب الخلاف:

تعددت الآراء في سبب الخلاف في ربوية هذه الأشياء:

رأي الباجي:

يرى الباجي: أن سبب الخلاف في ربوية هذه الأشياء، هو الخلاف الموجود في العلة، هل هي الادخار؟ أو الادخار مع الاقتيات؟

فمن يرى: أن العلة هي الادخار، حكم بربويتها، لوجود العلة فيها. ومن يرى: أن العلة هي القوت والادخار، حكم بعدم جريان الربا فيها، لأنها لا تقتات.

رأي غيره:

يرى بعض العلماء: أن سبب الخلاف الواقع في ربوية هذه الأشياء، ليس سببه الاختلاف في العلة، لأن المختلفين فيها يؤمنون



بعلة واحدة، وهي الاقتيات والادخار. وإنما سببه تحقق هذه العلة في هذه الأشياء، وعدم التحقق، فمن يرى أنها موجودة فيها حكم بربوبيتها، ومن رأى أنها لا توجد، أباح فيها التفاضل، وحكم بعدم الربوية.

المثال الثاني: اللبن:

اختلف العلماء في ربوية اللبن، وسبب الخلاف فيه الخلاف في العلة، هل هي القوت؟ أو القوت مع الادخار؟ فمن رأى: أن العلة هي الاقتيات حكم بربوبته، ومن رأى: أن العلة هي: الاقتيات مع الادخار، حكم بعدم الربوية؛ لأنه لا يدخر.

المثال الثالث: العنب الذي لا يزيب، والرطب الذي لا يثمر:

كما اختلف العلماء في ربوية اللبن، اختلفوا في ربوية العنب الذي لا يتزيب، والرطب الذي لا يثمر.

وسبب الخلاف فيهما الخلاف في العلة، هل هي الادخار فقط، كما يقول ابن نافع؟ أو غلبة الادخار، كما روى عن الإمام مالك؟ فمن رأى: أن العلة هي الادخار، لا يعتبرهما ربويين؛ لأنهما لا يدخران، ومن رأى: أن العلة هي غلبة الادخار، حكم بربوبتهما؛ لأن أغلب الرطب والتمر يمكن أن يدخر، وتختلف العلة فيهما من باب النادر، والنادر لا حكم له.

المثال الرابع: الخوخ والرمان والكمثرى:

هذا المثال يوضح حكم المطعومات التي تدخر في بعض البلدان دون بعض، وخلاف العلماء فيها.



وسبب الخلاف فيها: هو السبب الوارد في المثال الثالث، هل العلة هي الادخار، أو غلبة الادخار؟
 من يرى: أن العلة هي الادخار حكم بربويتها، بناء على ادخارها في بعض البلدان، ومن رأى: أن العلة هي غلبة الادخار، رأى عدم ربويتها؛ لأن الغالب عليها عدم الادخار، وهو ما مشى عليه الإمام مالك في الموطأ، وهو مذهب المدونة، وهو الرأي المشهور.

2 - الاختلاف في تحقيق العلة:

الاختلاف في تحقيق العلة غير الاختلاف في تحديد العلة، فالاختلاف في التحقيق يعني: أن الفقهاء المختلفين في ربوية مطعم متفقون على العلة، واختلافهم إنما هو في انطباقها عليه، وعدم انطباقها. أي أن خلافتهم خلاف في شهادة، وخلاف في حال.
 والاختلاف في التحديد يعني: عدم الاتفاق على علة معينة.
 وقد ضرب ابن الحاجب مجموعة من الأمثلة للاختلاف في تحقيق العلة:

المثال الأول: البيض:

اختلف العلماء في ربوية البيض، وسبب اختلافهم اختلافهم:
 1 - في انطباق علة الادخار عليه، وعدم انطباقها، فمن يرى أنه يدخر - وهو المشهور في المذهب -، يرى أنه من الربويات، وسرعة تغيره إنما هي في بعض الأزمنة. ومن يرى: أنه لا يدخر - وهو اختيار الباقي -: يرى عدم ربويته؛ لعدم تحقق العلة فيه.



2 - في انطباق علة الاقتيات فيه، وعدم انطباقها، فمن رأى أنه يقتات حكم بالربوية، ومن رأى عدم الاقتيات حكم بعدم الربوية.

المثال الثاني: السكر والعسل:

اختلف العلماء في ربوية السكر والعسل، وسبب الاختلاف الاختلاف: هل هما إدامان، أو دواءان؟ قال خليل: والأقرب في العسل أنه ملحق بالإدام؛ لغلبة هذا المعنى فيه في أكثر البلاد، دون السكر. وقد نص في المدونة على أن السكر ربوي.

وقال القاضي عبد الوهاب: ذكره رحمته الله التمر في الحديث، منبهاً به على العسل، والزبيب، والسكر، وكل حلاوة مدخرة غالباً للاقتيات، وأن الربا يتعلق بنوع الحلوات.

المثال الثالث التوابل:

ظاهر كلام ابن الحاجب: أن التوابل كلها نوع واحد، وأنها مختلف فيها كلها⁽¹⁾. والأمر في المذهب ليس كذلك؛ فالتوابل نوعان:

- نوع اتفق على أنه من الطعام، وهو الفلفل، والكروية، والكزبرة، والقرفا، والسنبل.

- ونوع اختلف في عده من المطعومات، وهو الأنيسون،

(1) سبب هذا أنه سار على نهج ابن شاس، الذي ذكر التوابل ولم يعدها، ونسب الخلاف فيها إلى ابن القاسم وأصبح. انظر التوضيح، ج 2 لائحة 138. الجواهر، ج 2، ص 400.



والشمار، والكمونان؛ فيرى ابن القاسم: أنها طعام. ويرى
أصبغ: أنها دواء.

وهذا الخلاف ترتب عليه الخلاف في ربويتها: فابن القاسم
يرى: أنها ربوية؛ لأنها طعام، مصلح للقوت، مدخر.
وأصبغ يرى: عدم جريان الربا فيها؛ لعدم وجود العلة. ورأي
ابن القاسم مبني على أن علة الملح هي الإصلاح، ولهذا
يلحق به ما هو شبيه له. وهناك من العلماء من لا يسلم بأن
علة الملح هي الإصلاح، ويرى: أن العلة هي الأكل
والادخار، ولهذا فلا يجوز إلحاق التوابل به.

- البصل والثوم: البصل والثوم مخالفان للبقول، فهما ربويان
سواء كانا أخضرين، أم يابسين؛ لأن الغالب فيهما اليبس
والادخار. وهما من المصلحات للقوت.

المثال الرابع: الحلبة:

هناك طريقتان في حكاية المذهب في حكم الحلبة:

الطريقة الأولى: أن فيها ثلاثة أقوال:

- القول الأول - لابن القاسم في الموازية -: يرى أنها ربوية، يمنع
التفاضل فيها مطلقاً، سواء كانت خضراء أم يابسة؛ لأنها تدخر
للإصلاح.

- القول الثاني - لابن حبيب -: يرى أنها غير ربوية، ويجوز فيها
التفاضل مطلقاً؛ لأنها دواء، وليست بطعام.

واستظهر هذا القول ابن رشد.



– القول الثالث – لأصبغ –: يفصل بين الخضراء واليابسة، فاليابسة يجوز فيها التفاضل؛ لأنها دواء، والخضراء لا يجوز؛ لأنها مطعوم.

الطريقة الثانية: ترى أن في الحلبة قولاً واحداً، وهو: أن الخضراء طعام، واليابسة دواء. وهذه الطريق، هو ما يعنيه ابن الحاجب بقوله: «والثانية: الثالث»، أي أن الطريق الثانية، كالقول الثالث في الطريق الأولى.

المثال الخامس: الطلع والبلح الصغير والكبير:

اختلف العلماء في الطلع والبلح الصغير: هل يعتبر كل منهما طعاماً، أم لا؟ ومذهب المدونة: أن البلح الصغير من الأعلاف، وإذا كان البلح من الأعلاف، فالطلع من باب أولى. وفي الموازية: أن الطلع طعام، وإذا كان طعاماً، فالبلح من باب أولى.

ويترتب على الخلاف فيهما، طلب المناجزة في مبادلتها بالطعام وعدم طلبها.

وأما البلح الكبير فالخلاف فيه ليس في عده من الطعام، وإنما في ربويته: ومذهب المدونة: أنه ربوي، ويرى أبو إسحاق: أنه غير ربوي، لأنه لا يدخر، وهو ما حسنه اللخمي، ومال إليه. ولا خلاف في البسر أنه ربوي.

المثال السادس: اللبن:

يعتبر اللبن من الربويات؛ لأنه مقتات، ومشتقاته كثير منها مدخر، وما لم يدخر منها ومنه، يقوم دوام وجوده مقام ادخاره.



واستخرج اللخمي من قول المدونة: «يجوز سمن بلبن، قد أخرج زبده» أنه غير ربوي. ووجه استخراجه: أنه لو كان اللبن ربوياً، لامتنع بيعه بالسمن؛ لأن فيه بيع رطب بيابس. مما يترتب عليه عدم التماثل.

ورد ابن بشير تخريج اللخمي واستنتاجه: بأن جواز بيع السمن باللبن الذي أخرج زبده، سببه أن السمن صار جنساً مخالفاً للبن، لانتقاله بالصنعة والنار.

ولم يرتض ابن الحاجب تخريج اللخمي، ولا رد ابن بشير، وقال: وهم اللخمي في تخريجه؛ لعدم مراعاته للسياق الموجود في المدونة؛ فإن بعد لفظ المدونة السابق: «فأما بلبن فيه زيد فلا»⁽¹⁾.

وكذلك وهم ابن بشير؛ لأن السمن لو نقلته الصنعة، لجاز باللبن الذي فيه زيد.

المثال السابع: الماء:

لا يعتبر الماء من الربويات على المشهور في المذهب؛ فيجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً، ويبيعه بطعام إلى أجل. ومنع ابن نافع من بيعه بطعام إلى أجل.

واستنبط القاضي عبد الوهاب، من منع ابن نافع، قولاً بمنع

(1) ووجه الوهم: أن ترتب المنع على وجود الزيد، فيه دليل على أن المنع لأجل الزيد، لما يؤدي إليه من المزابة، إذ لا يعلم مقدار الزيد الذي فيه، هل هو مساو لأجزاء السمن أم لا؟ التوضيح، ج2 لوحة 139.



التفاضل في الماء؛ لأنه لما دخل فيه ربا النسيئة، دخل فيه ربا الفضل.

ولم يرتض ابن الحاجب هذا الاستنباط، وقال: وهم القاضي؛ لأن هذا المنع حكم الطعام، سواء كان ربوياً، أم غير ربوي؛ فلا يلزم من وجود ربا النسيئة وجود ربا الفضل؛ لأن ربا النسيئة أعم من ربا الفضل، فالخص يجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً، ولا يجوز نسيئة.

علة ربا النسيئة:

ما تقدم بيانه وتفصيله من العلل، يتعلق بربا الفضل، وأما ربا النسيئة، فعلته في المذهب المالكي هي: الطعم على غير وجه التداوي، فكل ما كان طعاماً، لا يتداوى به، يدخل فيه ربا النسيئة، ويحرم فيه التأخير في المعاوضة، سواء كان مدخراً، أم لا، مقتاتاً، أم لا⁽¹⁾.

رأي الأحناف:

يرى الأحناف: أن العلة في الأشياء الأربعة المنصوص عليها (البر، والشعير، والتمر، والملح) هي الكيل مع الجنس؛ فكل ما اتحد جنسه، وكان مما يكال، يعتبر ما لا ربوياً، يحرم فيه التفاضل، سواء كان مطعوماً، أم لا، فلا يجوز صاع من البر بصاعين منه، ولا قنطار من الحديد بقنطارين منه. استناداً إلى ما جاء عن عبادة بن

(1) المدونة، ج4، ص 105. الجواهر، ج2، ص 395 - 400. التوضيح، ج2 لائحة 138 - 139. مواهب الجليل، ج1، ص 345 - 356. الشرح الكبير، ج3، ص 47 - 51. حاشية الدسوقي، ج3، ص 47 - 51.



الصامت ﷺ أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: بيانه أن علة الأموال الربوية في المطعومات، هي الجنس مع الكيل.

ويؤخذ الجنس من قوله: «البر بالبر، والشعير بالشعير...».

ويؤخذ الكيل من:

1 - قوله: «مثلاً بمثل»، الذي يدل على المكايلة، لأنها الوسيلة لحصول المثلية.

2 - قوله «البر بالبر...». فإن معناه بيع البر بالبر، والبيع فيه لا يكون، إلا إذا كان البر ذا قدر؛ بأن كان نصف صاع فأكثر⁽²⁾؛ لأنه لا تقدير في الشرع دون ذلك.

ومعنى ما تقدم أن ربا الفضل في المطعومات يختص بالمقدرات المثلية المكيلة، ولا يدخل المذروعات، والمعدودات، والأموال القيمة كالحيوانات، والأشجار.

علة ربا النسيئة:

علة ربا النسيئة هي أحد وصفي علة ربا الفضل: الجنس

(1) تقدم تخريجه ص 664.

(2) معنى هذا أنه يصح الربا في أقل من نصف صاع. الفقه الإسلامي، ج 4، ص 678.



والكيل . فكل ما اتحد جنسه، أو كان مما يكال، يحرم فيه النساء، ولو كان البدلان متساويين، فيع الملح بملح مثله إلى أجل لا يجوز، ويبيع قنطار من الجص بقنطار منه نسيئة يمنع، استناداً إلى:

1 - ما جاء عن جابر رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، اثنين بواحد»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الجنس بالجنس نسيئة.

2 - ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: «أنه قام، فقال: يا أيها الناس، إنكم قد أحدثتم يوعاً، لا أدري ما هي؟ وإن الذهب بالذهب، وزنا بوزن، تبره وعينه، والفضة بالفضة، وزنا بوزن، تبرها وعينها، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة، والفضة أكثرهما، يداً بيد، ولا يصلح نسيئاً، والبر بالبر، مداً بمد، يداً بيد، والشعير بالشعير، مداً بمد، يداً بيد، ولا بأس ببيع الشعير بالبر، والشعير أكثرهما، يداً بيد، ولا يصح نسيئة»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: منعه بيع المكيل بالمكيل نسيئة⁽³⁾.

- (1) مسند الإمام أحمد - الفتح -، ج 15، ص 80، كتاب البيوع، باب ما جاء في التفاضل والنسيئة في غير المكيل والموزون وبيع اللحم بالحيوان. معاني الآثار، ج 4، ص 60، كتاب البيوع، باب استقراض الحيوان.
- (2) سنن النسائي، ج 7، ص 276. كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير. معاني الآثار، ج 4، ص 4، كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالحنطة متفاضلاً واللفظ له.
- (3) انظر المبسوط، ج 12، ص 116. البدائع، ج 5، ص 186. الدر المختار، ج 5، ص 171 - 172. جامع الرموز على متن الوقاية، ج 3، ص 60. فتح القدير، ج 5، ص 274 - 278. بداية المبتدى، ج 5، ص 274 - 278. شرح العناية، ج 5، ص 274 - 277. اللباب، ج 2، ص 37 - 39. معاني الآثار، ج 4، ص 70. بداية المجتهد، ج 2، ص 131. تهذيب الفروق، ج 3، ص 254. الفقه الإسلامي، ج 4، ص 676 - 679.



رأي الشافعية:

اختلف المذهب الشافعي، في تحديد علة الربا في المطعومات، إلى قولين:

- القول الأول - وهو الأصح، وهو قول الشافعي في الجديد-: يرى أن علة الربا في الأصناف الأربعة المنصوص عليها هي: الطعمية. فكل ما قصد للطعم يعتبر ربوياً، ويحرم فيه الفضل والنساء، سواء كان مقتاتاً، كالبر والشعير، أم مجعولاً للتفكه كالتمر، أم مقصوداً به إصلاح الطعام والبدن كالملح والأدوية، استناداً إلى:

1 - ما جاء عن معمر بن عبد الله⁽¹⁾ أنه قال: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «الطعام بالطعام، مثلاً بمثل»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: بيانه أن الطعم هو علة الحكم؛ لأن الحكم إذا علق باسم مشتق، دل على أن المعنى الذي اشتق منه الاسم، هو علة الحكم، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽³⁾ حيث رتب الحكم، وهو القطع، على الوصف، وهو السرقة.

(1) معمر بن عبد الله بن نافع بن نضلة العدوي القرشي، صحابي جليل، من المعمرين. الاستيعاب، ج3، ص441. الإصابة، ج3، ص448.

(2) صحيح مسلم - النووي -، ج11، ص20، كتاب المساقاة والمزارعة، باب الربا. مسند الإمام أحمد - الفتح -، ج15، ص78، كتاب البيوع باب بيع الطعام مثلاً بمثل. معاني الآثار، ج4، ص3، كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالحنطة متفاضلاً.

(3) سورة المائدة، الآية: 38.



فتبين من هذا التحليل أن الطعم هو علة الحكم، وهو وصف مناسب؛ لأنه يدل على زيادة الأهمية في الأشياء الأربعة التي نص عليها الحديث؛ لأن حياة النفوس بالطعام، أما القدر فلا يدل على زيادة الأهمية في الأشياء.

2 - أن الحب ما دام مطعوماً يحرم فيه الربا، فإذا زرع لم يحرم فيه الربا، لخروجه عن أن يكون طعاماً، فإذا انعقد الحب، وصار مطعوماً، حرم فيه الربا، فدل على أن العلة فيه كونه مطعوماً.

- القول الثاني - مقابل الأصح، وهو قول الشافعي في القديم:-:

يرى أن علة تحريم الربا في الأجناس الأربعة، هي الطعم مع القدر، استناداً إلى حديث معمر المتقدم، فإنه يدل على علة الطعم، كما سبق بيانه آنفاً، وعلى علة القدر؛ لأن المماثلة لا تكون إلا بالكيل⁽¹⁾.

رأي الحنابلة:

تعددت الروايات في المذهب الحنبلي، فيما يتعلق بتحديد العلة:

(1) المذهب، ج1، ص376 - 377. المجموع، ج9، ص448 - 451. نهاية المحتاج، ج3، ص413 - 414. شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل، ومسالك العلة، لأبي حامد الغزالي، تحقيق حمد الكبسي، ص364، مطبعة الإرشاد ببغداد، ط أولى. بداية المجتهد، ج2، ص132. الفقه الإسلامي، ج4، ص686 - 687.



- الرواية الأولى - وهي الأشهر، وظاهر المذهب، والمختارة عند عامة الأصحاب، والموافقة للأحناف⁽¹⁾ -: ترى أن العلة هي القدر مع الجنس، فكل مكيل اتحد جنسه، يحرم فيه ربا الفضل، ولو كان غير مطعوم، استناداً إلى ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين، فإني أخاف عليكم الرماء (والرماء هو الربا)، فقام إليه رجل، فقال: يا رسول الله، رأيت الرجل يبيع الفرس بالأفراس، والنجية⁽²⁾ بالإبل؟ فقال: لا بأس، إذا كان يدا بيد»⁽³⁾.

ووجه الدلالة بيانه: أن ربا الفضل، يختص بالمكيل، ذي الجنس الواحد.

- الرواية الثانية - وهي الموافقة للمذهب الشافعي -: ترى أن العلة هي الطعم، استناداً إلى ما استند إليه المذهب الشافعي.

- الرواية الثالثة: ترى أن العلة متكونة من ثلاثة أوصاف: الطعم، والجنس، والكيل. فكل ما فيه هذه الأوصاف الثلاثة يحرم

(1) نقطة الخلاف بينها وبين الأحناف، أنها ترى حرمة الربا في كل مكيل، ولو كان قليلاً كتمر بتمرتين، والمذهب الحنفي لا يرى الربا فيما هو أقل من نصف الصاع. الفقه الإسلامي، ج4، ص678 و690.

(2) النجيب الفاضل من كل حيوان، والنفيس في نوعه. انظر الفتح الرباني، ج15، ص74. القاموس، ج1، ص130، مادة النجيب.

(3) مسند الإمام أحمد - الفتح -، ج15، ص73 - 74، كتاب البيوع، باب الأصناف التي يوجد فيها الربا. مجمع الزوائد، ج4، ص108، كتاب البيوع، باب بيع الحيوان بالحيوان، وقال: زواه أحمد، والطبراني في الكبير، وفيه أبو جناب الكلبي، وهو مدلس ثقة.



فيه الربا، وما اختل منه وصف واحد لا يجري فيه الربا، كالمطعوم الذي لا يكال، كالتفاح، والرمان، أو المكيل الذي لا يطعم، كالجبس. استناداً إلى:

- 1 - أن لكل واحد من هذه الأوصاف الثلاثة أثر، والحكم مقرون بجميعها في المنصوص عليه، فلا يجوز حذف أي منها.
- 3 - أن الطعم بمجرد مجرده لا تتحقق المماثلة به؛ لعدم المعيار الشرعي فيه، وإنما تجب المماثلة في المعيار الشرعي، وهو الكيل.
- 4 - أن الأحاديث الواردة في الباب يجب الجمع بينها، وتقييد كل واحد منها بالآخر؛ فنهيه ﷺ عن بيع الطعام بالطعام، إلا مثلاً بمثل⁽¹⁾، يتقيد بما فيه معيار شرعي، وهو الكيل. ونهيه ﷺ عن بيع الصاع بالصاعين⁽²⁾، يتقيد بالمطعوم المنهي عن التفاضل فيه⁽³⁾.

المناقشة:

1 - مناقشة التعليق بالكيل:

يرى الأحناف، وبعض الشافعية، وجمهور الحنابلة: أن الكيل أحد علتي ربا الفضل، استناداً إلى:

- (1) تقدم تخريجه ص 952.
- (2) تقدم تخريجه ص 954.
- (3) انظر المغني، ج 6 ص 54 - 59. بلغة الساغب، ص 176 - 177. غاية المستهى، ج 2، ص 52. مجموع الفتاوى، ج 29، ص 470. الربا ونظرة الإسلام إليه، ص 134 - 136. الفقه الإسلامي، ج 4 ص 689 - 690.



أ - أن الأحاديث التي نصت على الأصناف الأربعة، نصت على المثلية «مثلاً بمثل»، والمثلية لا تعرف إلا بالكيل.

ب - ما جاء عن ابن عمر - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين، ولا الدرهم بالدرهمين، ولا الصاع بالصاعين»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: بيانه أن ربا الفضل يختص بالكيل ذي الجنس الواحد.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ:

أ - أن العلة لا تؤخذ من أداة التقدير للشيء، وإنما تؤخذ من نفس الشيء⁽²⁾.

ب - أن الكيل وصف مخلص من الربا، وليس علة له.

ج - أن رسول الله ﷺ في حديث عبادة السابق، ذكر أشياء متعددة «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»⁽³⁾، فلو كان المقصود الكيل، لاكتفى بواحد من الأصناف الأربعة، فإنه يكفي في التدليل عليه.

2 - مناقشة التعليل بالطعم:

يرى الشافعية، وبعض الحنابلة: أن علة الربا في المطعومات هي الطعم، استناداً إلى:

(1) - تقدم تخريجه ص 666.

(2) - الربا ونظرة الإسلام إليه، ص 141 - 142.

(3) - تقدم تخريجه ص 664.



1 - ما جاء عن معمر بن عبد الله قال: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: «الطعام بالطعام، مثلاً بمثل»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: بيانه أن الطعم هو علة الحكم؛ لأن الحكم إذا علق باسم مشتق، دل على أن المعنى الذي اشتق منه الاسم، هو علة الحكم.

2 - أن الحب ما دام مطعوماً يجري فيه الربا، فإذا زرع لم يحرم فيه الربا؛ لخروجه عن أن يكون طعاماً، فإذا انعقد الحب، وصار مطعوماً، حرم فيه الربا فدل على أن العلة فيه كونه مطعوماً.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ:

1 - ما جاء في المناقشة السابقة: من أن رسول الله ﷺ ذكر أشياء متعددة «البر بالبر...»، ولو كان المقصود الطعام، لاقتصر على ذكر واحد منها، لتساوي الأكل في جميعها.

2 - ما جاء عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - أنه قال: «جهز رسول الله ﷺ جيشاً بإبل من إبل الصدقة، حتى نفدت»⁽²⁾، وبقي ناس، فقال رسول الله ﷺ: «اشتر لنا إبلا، بقلائص»⁽³⁾ من إبل الصدقة، إذا جاءت، حتى تؤديها

(1) تقدم تخريجه ص 952.

(2) أي لم يبق منها شيء. الفتح الرباني، ج 15، ص 81.

(3) القلوص: الأنثى الشابة من الإبل أول ما تركب. المرجع السابق نفس المكان. المصباح المنير، ج 2، ص 620 مادة قلص.



إليهم، فاشتريت البعير بالاثنتين، والثلاث قلائص، حتى فرغت، فأدى ذلك رسول الله ﷺ من إبل الصدقة⁽¹⁾.
 ووجه الدلالة: تجويزه التفاضل في بعض أنواع الطعام، ولو كانت علة الربا في المطعومات هي الطعم، لمنعه ﷺ.
 والدليل على أن القلائص وغيرها من الحيوانات، يدخل في مفهوم الطعام، قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾⁽²⁾.
 ووجه الدلالة: بيانه أن الحيوانات من المطعومات.

الترجيح:

أقول: بعد دراستي لأقوال العلماء، وتتبعي لتحليلاتهم، تبين لي أن هناك نقاط اتفاق، واختلاف، فيما بينهم، في دراستهم لعلة الربا في المطعومات:

نقاط الاتفاق:

تتفق المذاهب الأربعة على:

- 1 - أن ثبوت الربا، في الأصناف الأربعة المنصوص عليها في الأحاديث لعلة، وأنه يثبت الحكم في كل موضع وجدت فيه العلة.
- 2 - أن ربا الفضل لا يجري إلا في الجنس الواحد.

(1) سنن أبي داود - العون -، ج9، ص206 - 207 رقم 3341، كتاب البيوع، باب في الرخصة في ذلك. مسند الإمام أحمد - الفتح -، ج15، ص81، كتاب البيوع، باب ما جاء في التفاضل والنسيئة في غير المكمل والموزون وبيع اللحم بالحيوان. واللفظ له.

(2) سورة الأنعام، الآية: 145.



3 - أن ما انعدم فيه الكيل، والطعم، واختلف جنسه، لا ربا فيه.

4 - جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة، متفاضلا، أو مؤجلا، كبيع الذهب بالحنطة، وبيع الفضة بالشعير.

نقطة الاختلاف:

- اختلف فقهاء المذاهب الأربعة في علة الربا في المطعومات، هل هي علة واحدة، أم أكثر؟ وما هي هذه العلة، أو العلل؟
- يرى القاضي إسماعيل: أنها علة واحدة، وهي الاقتيات.
- ويرى ابن نافع: كذلك أنها علة واحدة، وهي الادخار.
- ويرى الإمام مالك في إحدى الروايات: أن العلة هي غلبة الادخار.
- ويرى الأبهري: أن العلة متكونة من وصفين، هما: الاقتيات والادخار.
- ويرى بعض المالكية: أنها متكونة من ثلاث علل، هي: الاقتيات، والادخار، والتفكه.
- ويرى القاضيان: أنها متكونة من ثلاث علل هي: القوت، والادخار، والاتخاذ للعيش غالباً.
- ويرى بعض المالكية: أن كل نوع من الأنواع الأربعة يختص بعلة:

فالبر يختص بعلة الاقتيات، مع التوسع.

والشعير يختص بعلة الاقتيات مع الضيق.



والتمر يختص بعله التفكه .

والمالح يختص بعله إصلاح القوت .

- ويرى الأحناف، وجمهور الحنابلة: أن العلة متكونة من وصفين، هما: الكيل والجنس .

- ويرى الشافعية، وبعض الحنابلة: أنها الطعم .

- ويرى بعض الحنابلة: أنها متكونة من ثلاثة أوصاف: الطعم، والجنس، والكيل .

والراجح عندي هو ما يراه الأبهري، وارتضاه جمهور المالكية: من أن العلة هي: القوت مع الادخار، لـ:

1 - أن تعدد الشرط في الأحاديث «مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد»⁽¹⁾، واقتترانه بالوعيد «فمن زاد، أو استزاد، فهو ربا»⁽²⁾، يعبر عن أهمية المتحدث عنه وتميزه، كما يعبر طلب وجود الولي، والشهود، والصداق، في الزواج عن أهمية النكاح؛ لأنه كلما عظم خطر الشيء في الواقع، عظمت أهميته شرعاً وعقلاً.

ولا غرابة فللطعام مزية على غيره، وللمقتات منه شرف على غير المقتات؛ لعظم مصلحته؛ إذ هو سبب بقاء البنية، وسبب المحافظة عليها.

2 - ما جاء في سنن النسائي: أن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قام خطيباً، فقال: أيها الناس، إنكم قد أحدثتم يوعاً، لا أدري ما هي، ألا إن الذهب بالذهب، وزنا بوزن، تبرها وعينها، وإن الفضة

(1) تقدم تخريجه ص 950 .

(2) تقدم تخريجه ص 668 .



بالفضة، وزناً بوزن، تبرها، وعينها، ألا إن البر بالبر،
والشعير بالشعير، مُدّياً بمدى، ولا بأس ببيع الشعير بالحنطة يدّاً
بيد، والشعير أكثرهما، ولا يصلح نسيئة، ألا وإن التمر بالتمر، مُدّياً
بمدى، حتى ذكر الملح، مدّاً بمد، فمن زاد، أو استزاد، فقد
أربى⁽¹⁾.

ووجه الدلالة - كما قال القاضي عبد الوهاب - أنه جعله
الملح غاية لما حرم التفاضل فيه، ولا يصلح أن يكون غاية لأدنى
المقتات؛ لأن ما هنا ما ليس من جنسه مما يكال، والشيء لا يكون
غاية لغير جنسه، ولا غاية لأدنى المأكولات، لأنه ليس بما دون
الحشائش وغيرها، مما يؤكل على وجه التداوي، فلا يجوز أن يقال
إنها دونه، ولا أنه دونها؛ لأن كل واحد منها نوع مختص بالمنفعة
التي يراد لها، فلم يبق إلا أنه غاية للمقتات⁽²⁾.

3 - أن الحكمة في تحريم الربا: ألا يغبن الناس بعضهم
بعضاً، وأن تحفظ أموالهم، فوجب أن يكون ذلك في أصول
المعاش، وإذا نظرنا إلى الأصول التي تدور عليها الحياة اليومية
للمجتمع، نجدتها مشتركة بين القوت والثمنية⁽³⁾.

انتهى المبحث الأول، ويليه المبحث الثاني،
وعنوانه معيار الجنسية.

(1) ج 7، ص 276، كتاب البيوع، باب بيع الشعير بالشعير. مسند الإمام، ج 15،
ص 73، كتاب البيوع، باب الأصناف التي يوجد فيها الربا، ولفظه «الذهب
بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، حتى خص الملح».

(2) انظر الأشراف، ج 2، ص 529.

(3) انظر الربا ونظرة الإسلام إليه، ص 140.

المبحث الثاني

معيار الجنسية⁽¹⁾

نص جامع الأمهات:

«واختلاف الجنسية يبيح التفاضل، والمعول في اتحاده استواء المنافع وتقاربها. فمنه ما اتفق على جنسيته: كأصناف الحنطة، وأصناف التمر، وأصناف الزبيب، وكلحوم ذوات الأربع مطلقاً، وكلحوم الطير، وكدواب الماء، وكالجراد، وكالألبان مطلقاً، وإن لم يتساو في وجود الزبد، والجبن.

ومنه ما اتفق على اختلافها، كبعض ما ذكر مع بعض.

(1) مدلول الجنس في باب الربويات، يختلف عن مدلوله عند المناطق وعلماء الأصول؛ فمدلوله في باب الربويات: مرادف للصنف واللون، ومدلوله عند المناطق وعلماء الأصول: كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق، في جواب ما هو؟ كالحَيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس. انظر موسوعة مصطلحات أصول الفقه، ج1، ص529 مادة جنس. كتاب التعريفات، ص83 مادة الجنس. الربا ونظرة الإسلام إليه، ص144.



ومنه ما اختلف فيه : كالقمح والشعير : المنصوص⁽¹⁾ : الجنسية ؛
لتقارب منفعتهما في القوتية . ومثله السلت .

وقيل : والعلس . بخلاف الأرز ، والذرة ، والدخن على
المشهور . ثم في جنسيتها قولان .

واختلف في القطاني : فقليل : جنس . وقيل : أجناس . وقيل :
الحمص ، واللوييا جنس ، والبسيلة ، والجلبان جنس . والكزسنة
قليل : من القطاني . وقيل : لا .

واختلف في الأمراق واللحوم المطبوخة المختلفة ، والمشهور :
أنها جنس .

واختلف في التوابل على أنها ربوي ، فالمشهور : أجناس ، وقال
ابن القاسم : الأنيسون ، والشمار جنس . والكمونان جنس ،
وكرهه الباجي .

واختلف في الأخباز المختلفة الحبوب : وفي الخلول .

واختلف في الخبز والكعك بالأبزار . والمذهب : أنهما جنسان .

والصنعة متى كثرت ، أو طال الزمان ، نقلت على الأصح ؛ لأن
المصنوع يصير معدا لغير الأصل . كالتمر ، وخله ، والزبيب ،
وخله ، ومتى قلت بغير نار ، لم تنقل على الأصح : كالتمر ،
ونبيذه ، والزبيب ونبيذه ، والمشهور : أن نبيذ التمر والزبيب
صنفان . والزيوت أصناف .

(1) المقصود بالمنصوص هنا : ما يقابل اختيار بعض المتأخرين ، ومقابل المنصوص
هنا اختيار السيوري . كشف النقاب ، ص 103 .



والمذهب أن الطحن والمعجن، وإن كانت بنار بمجرد
تجفيف⁽¹⁾، لم تنقل. وإن كانت لزيادة أبازير كشي اللحم بها،
أو تجفيفه بالشمس بها، أو طبخه بها بماء، أو غيره، أو خبز
الخبز فناقل.

وفي قلي القمح وشبهه: قولان. وفي الصلق⁽²⁾ ثالثها: في
الترمس⁽³⁾ ناقل، وفي الفول غير ناقل.

ش: يرى ابن الحاجب: أن اختلاف جنس المطعومات الربوية
يبيح التفاضل بينها، استناداً إلى ما جاء عن عبادة بن
الصامت رضي الله عنه: أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر،
والمالح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت
هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد»⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه التفاضل في تبادل الجنس الربوين
المختلفين.

(1) عبارة المطبوع «وإن كانت بنار لمجرد التجفيف» وعبارة التوضيح ما أثبتته فوق.
ج2 لوحة 140.

(2) يقال: صلق اللحم: طبخه، وصلق الشاة ونحوهما: شواها على جنيها.
المعجم الوسيط، ج1، ص523 مادة صلق.

(3) بالضم حمل شجر، له حب مفلطح، محرز، مرّ، والباقلاء المصري.
القاموس، ج1، ص202 مادة الترمس. المعجم الوسيط، ج1، ص84 مادة
ترمس.

(4) تقدم تخريجه ص664.



والمعيار في اتحاد الجنس واختلافه: هو استواء المنفعة في الطعامين أو تقاربها، وعدم الاستواء والتباعد.

فالأشياء المتفقة في المنافع، أو المتقاربة فيها تعتبر جنساً واحداً، والأشياء المختلفة فيها تعتبر أجناساً متعددة، كما دل عليه حديث عبادة السابق، الذي يعبر عن:

1 - أن أنواع البر جنس واحد، وأنواع الشعير جنس واحد، وكذلك أنواع التمر، والملح؛ لأن اللام في البر، والشعير، والتمر، والملح، للجنس⁽¹⁾.

2 - أن الطعامين المختلفين في المنفعة، يعتبران جنسين متباينين، كالبر مع التمر، والشعير مع الملح.

أقسام المطعومات الربوية باعتبار الجنس:

تنقسم الربويات باعتبار الجنس إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما اتفق على عده جنساً واحداً، كأصناف الحنطة، وأصناف التمر، وأصناف الزبيب، وأصناف الماشية؛ لدلالة العموم فيما نص عليه في الأحاديث، ولاتحاد المنفعة وتقاربها، فيما لم ينص عليه.

القسم الثاني: ما اتفق على اختلاف جنسيته: كالبر مع التمر، والشعير مع الملح، استناداً إلى حديث عبادة السابق.

القسم الثالث: ما اختلف في اتحاد جنسيته:

(1) انظر موسوعة مصطلحات أصول الفقه، ج 1، ص 1050 مادة عموم.



ومن أمثلته:

المثال الأول: القمح والشعير:

اختلف علماء المالكية في القمح والشعير، هل يعدان جنساً واحداً، أو جنسين مختلفين، على قولين:

القول الأول - وهو المشهور والمعتمد -: يرى أن القمح والشعير جنس واحد، يحرم التفاضل في بيع بعضه ببعض، استناداً إلى:

1 - ما رواه الإمام مالك في الموطأ: أن سعد بن أبي وقاص فني علف حماره، فقال لغلّامه: خذ من حنطة أهلك، فابتع بها شعيراً، ولا تأخذ إلا مثله. ووجه الدلالة: حكمه باتحاد جنس الحنطة مع الشعير. وما رواه الإمام عن سعد⁽¹⁾ رضي الله عنه، روى مثله عن جمع من الصحابة والتابعين⁽²⁾.

2 - عمل أهل المدينة.

3 - تقارب منفعتهما، وتقارب المنفعة يعني: أنه لا يشملهما قوله ﷺ في الحديث السابق «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم»⁽³⁾.

(1) سعد بن أبي وقاص مالك بن أهيب القرشي الزهري، أحد العشرة المبشرين، توفي سنة خمس وخمسين، الإصابة، ج2، ص33. الاستيعاب، ج2، ص18.

(2) انظر الموطأ - الزرقاني -، ج5، ص245، كتاب البيوع، باب بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما.

(3) تقدم تخريجه ص664.



القول الثاني - للسيوري⁽¹⁾ وابن الصائغ⁽²⁾ - :

يرى السيوري، وتلميذه عبد الحميد الصائغ: أن القمح والشعير جنسان مختلفان، يجوز التفاضل في بيع بعضهما ببعض، استناداً إلى حديث عبادة السابق، الذي يدل على أن القمح والشعير جنسان مختلفان.

حكم السلت والعلس:

يعتبر السلت جنساً واحداً مع القمح والشعير؛ لتقارب المنافع في كل من الثلاثة، وفصله ابن الحاجب في جامعهم عنهما؛ لعدم تحقق قول السيوري فيه.

والمشهور في المذهب: أن العلس لا يلحق بالثلاثة، لتباعد المنافع. ويرى المدنيون: ضمه إلى الثلاثة.

المثال الثاني: الأرز والذرة والدخن:

تعرض ابن الحاجب في دراسته لهذا المثال لنقطتين:

النقطة الأولى: أنها لا تلحق بالقمح، والشعير، والسلت، على المشهور؛ لتباعد المنافع بينها. ويرى ابن وهب: إلحاقها؛ لأن العادة اختيارها للقوت.

(1) عبد الخالق بن عبد الوارث، أبو القاسم، آخر شيوخ القيروان، وعليه تفقه اللخمي، توفي سنة ستين وأربعمئة. ترتيب المدارك، ج 8، ص 65. الديباج، ج 2، ص 22.

(2) عبد الحميد بن محمد القيرواني (المعروف بابن الصائغ)، الإمام، المحقق، توفي سنة ست وثمانين وأربعمئة. شجرة النور، ص 117 رقم 327.



قال خليل : وقول ابن وهب شاذ، وبعيد.

النقطة الثانية: أنها أجناس مختلفة، يجوز التفاضل في بيع بعضها ببعض؛ لاختلاف المنافع فيها، وانفصال بعضها عن بعض في المنبت والمحصد.

ويرى ابن وهب: أنها جنس واحد؛ لاشتراكها مع القمح، والشعير، والسلت في الجنسية.

المثال الثالث: القطاني⁽¹⁾:

اختلف العلماء في جنسية القطاني على ثلاثة أقوال:

- القول الأول - وهو المشهور -: يرى أنها أجناس متباينة؛ لـ:

1 - اختلاف صورها، وأسمائها الخاصة بها، ومنافعها، وعدم استحالة بعضها إلى بعض.

2 - أن المرجع في اختلاف الأصناف إنما هو العرف، والعرف إنما يعتبرها أصنافاً مختلفة.

- القول الثاني: يرى أنها جنس واحد؛ لتقارب المنافع فيها.

- القول الثالث: يرى أن القطاني أجناس، إلا الحمص، واللوبيا، فجنس واحد، وإلا البسيلة والجلبان فجنس.

حكم الكرسة:

اختلف العلماء في الكرسة، هل هي من القطاني، وهو ما

(1) تقدم تفسيرها وأنها: الفول، والحمص، والجلبان، واللوبيا، والترمس، والبسيلة - البرسيم -، والعدس، والكرسة على خلاف فيها. انظر ص 934.



يراه الإمام في العتية، أو هي صنف قائم برأسه. وهو ما يراه ابن حبيب.

والخلاف فيها وفيما سبق، منشأ الشهادة بتقاربها مع القطاني في المنافع، وتباعدها.

المثال الرابع: الأماق واللحوم:

اختلف في الأماق واللحوم المطبوخة المختلفة على قولين:

- القول الأول - وهو المشهور -: يرى أن الأماق واللحوم المطبوخة صنف واحد⁽¹⁾، وإن اختلفت صفة الطبخ؛ لتقارب المنافع.

- القول الثاني - للحمي وابن يونس -: يرى أنها أجناس؛ لتباين الأغراض.

المثال الخامس: التوابل:

اختلف العلماء، الذين يقولون بربوية التوابل، في جنسيتها، على قولين:

- القول الأول - وهو المشهور -: يرى أنها أجناس، لاختلاف منافعها، وتباين الأغراض فيها: فالفلفل غير الكرويا، والأنيسون غير الشمار.

(1) فلا بد من التماثل في بيع مرق بمرق، ومرق بلحم، ومرق بمرق ولحم، ومرق ولحم بمرق ولحم، وفي الصورة الأخيرة هل يعتبر اللحم وحده فيتحرى، أو يعتبر هو والمرقة؟ قولان. الجواهر، ج2، ص404. حاشية الدسوقي، ج3، ص49.



- القول الثاني - لابن القاسم -: يرى أن الأنيسون، والشمار، جنس، والكمونين جنس.

وأنكر الباجي قول ابن القاسم، قال: والأظهر عندي أن تكون أجناساً، لاختلاف منافعها، وتباين الأغراض فيها، وأنها لا تتمازج في منبت ولا محصد، ولا يجرى بعضها عن بعض في شيء، ولا تتقارب في صورة، وإنما يجمع الكمونين اسم الكمون.

المثال السادس: الأخباز:

يرى ابن الحاجب: أن علماء المذهب اختلفوا في الأخباز، هل تعد جنساً واحداً، أو أجناساً مختلفة؛ غير أنه لم يبين هذا الاختلاف. وقد ذكر الشيخ خليل في توضيحه: أن هناك ثلاثة أقوال في المسألة:

- القول الأول - وهو المشهور -: يرى أنها صنف واحد، سواء اتحد أصلها، أم اختلف؛ لأن المنفعة فيها واحدة، ولهذا فلا يجوز التفاضل في بيع بعضها ببعض، قال ابن القاسم: أكره خبز القمح بخبز الأرز متفاضلاً؛ لأنهما إذا صارا خبزاً، فقد صارا صنفاً واحداً، وهما عندي، وما أشبهه مما يجمعه اسم الخبز بمنزلة الخل: خل العنب، والتمر، والعسل، وأشباه ذلك مما أصوله مختلفة، فإذا اجتمع خلا، جمعه الاسم والمنفعة، وحرم بعضه ببعض متفاضلاً.

- القول الثاني: يرى أنها تابعة لأصولها، فإن كانت الأصول أجناساً، فهي أجناس، وإن كانت جنساً واحداً، فهي جنس واحد.



- القول الثالث: يرى أن خبز القطاني صنف، وخبز غيرها صنف، فيجوز التفاضل في خبز ذلك كله بخبز القطنية، ولا يجوز التفاضل في أخباز القطنية، ولا في أخباز ماعدا القطنية. والمماثلة فيها تكون: بأن يتحرى كيل ما يدخل في كل واحد منهما من الدقيق، وسوف يأتي التعرض لها.

المثال السابع الخلول:

ذكر ابن الحاجب: أن العلماء اختلفوا في الخلول: هل تعتبر جنساً واحداً، أم أكثر من جنس، ولم يبين هذا الاختلاف.

والمعروف في المذهب - كما قال خليل - أن الخلول كلها تصير بالتخليل جنساً واحداً، وإن اختلفت أصولها، فخل العنب، وخل التمر، وخل العسل، جنس واحد؛ لاتفاق الغرض منها، واتحاد المنفعة المرجوة.

المثال الثامن: الخبز والكعك بالأبزار:

الكعك، إذا لم تدخله الأبزار، والأدهان، يعتبر جنساً واحداً مع الخبز؛ لاتحاد وسيلة النقل - وهي النار - ، فإذا دخلته الأبزار، وعجن بها، أو لطخ بها من الخارج، فيرى ابن الحاجب: اختلاف العلماء فيه.

قال خليل: والظاهر أن هذا الخلاف سببه اختيار لبعض العلماء، أو تخريج على بعض المسائل، وأن المعروف في المذهب: أن الأبزار تصير الكعك جنساً مستقلاً، عن الأخباز الخالية منه، ومن الأدهان؛ لأنها من الأشياء التي تنقل الطعام عن جنسه.



ومثل الأبخار في النقل عن الجنس الأدهان: كالسمن،
والزيت، والعسل، فالزلاية، والعسل، والفطيرة، والسفنز⁽¹⁾،
والكعك بالسمن، تعتبر كلها جنسا مستقلا عن الخبز.

حكم الصناعة:

يرى ابن الحاجب: أن الصناعة تنقل الطعام الربوي عن
جنسه، وتصيره جنسا آخر، في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كثرت الصناعة، كطبخ اللحم بالأبخار؛ لأن
المصنوع يصير معدا لغير الأصل.

أما إذا لم تكثر، فلا يعد ناقلا، إلا إذا تحققت فيه العلة
السابقة، بأن صار معدا لغير ما عد له الأصل، كقلي القمح.

الحالة الثانية: إذا طال زمن الصناعة، كما هو الأمر في تخليل
التمر، والعنب، على القول الأصح⁽²⁾.

أما إذا لم يطل الزمن، فلا تعتبر الصناعة ناقلة عن الجنس على
المشهور - وهو مذهب المدونة -، كانتباد التمر والزبيب. ولا زال كل
واحد منهما تابعا لجنسه، ومقابل المشهور⁽³⁾: يرى النقل عن
الجنسية.

حكم الزيوت:

تعتبر الزيوت أجناساً متعددة؛ لأن منافعها مختلفة.

- (1) الزلاية، والعسل، والسفنز والفطيرة أكالات لينة تصنع في محال خاصة.
- (2) مقابل الأصح للمغيرة، يرى: عدم النقل. التوضيح، ج2 لوحة 140.
- (3) قال خليل: وهم ابن الحاجب، بل مذهب المدونة هو المشهور. المرجع
السابق، نفس المكان.



حكم الطحن والعجن:

الطحن، والعجن، لا ينقلان المطحون، والمعجون عن جنسه على المشهور؛ لأن الطحن ليس فيه إلا تفريق الأجزاء، والعجن إضافة.

التجفيف بالصنعة:

إذا كانت الصنعة مجرد تجفيف للمطعم، فلا تنقل عن الجنسية ليسارة الصنعة، كشيء اللحم بلا أبازير، أما إذا أضيفت إليها الأبازير فتعتبر ناقلة.

قلي القمح:

اختلف العلماء في قلي القمح، هل ينقله عن جنسه، أو لا؟ على قولين:

القول الأول - وهو المشهور - : يرى النقل؛ لأن القلي أعده لمعنى غير ما يتخذ له اليابس.

القول الثاني: يرى عدم النقل، لخفة الصنعة.

حكم الصلق:

اختلف العلماء في الصلق، هل ينقل عن الجنس أو لا؟ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى أن الصلق ينقل عن الجنس، ويصير به المصلوق جنسا مستقلا، لوجود الصنعة، واختلاف الغرض.



القول الثاني: يرى أن الصلق لا ينقل عن الجنس، لخفة الصنعة فيه.

القول الثالث: يرى أن الصلق لا ينقل عن الجنس، إلا في الترمس، فيعتبر ناقلاً؛ لأن الصلق فيه لا يوجد إلا بعد فترة طويلة⁽¹⁾.

رأي الأحناف:

يرى الأحناف: أن الضابط لاختلاف الجنسين هو:

1 - اختلاف الأصل، كخل التمر مع خل العنب، ولحم البقر مع لحم الضأن. فكل ما اختلف أصله جاز التفاضل فيه؛ لاختلاف جنسه، فيجوز بيع لحوم الإبل بلحوم الضأن متفاضلاً. وبيع زيت الزيتون بزيت الذرة، وخل الدقل بخل العنب كذلك، استناداً إلى حديث عبادة: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: تجويزه التفاضل بين الجنسين المختلفين.

2 - اختلاف المقصود، فكل ما اختلف المقصود منه، جاز

(1) انظر الملونة، ج4، ص86 و107 و109 - 110. الجواهر، ج2، ص407 - 416، التوضيح، ج2 لوحة 139 - 140. التاج، ج4، ص353 - 356. مواهب الجليل، ج4، ص353 - 356. شرح الزرقاني، ج5، ص65 - 66. الخرخشي، ج3، ص413 - 417. حاشية العلوي على الخرخشي، ج3، ص413 - 417. الشرح الكبير، ج3، ص47 - 49. حاشية الدسوقي، ج3، ص47 - 49.

(2) تقدم تخريجه ص664.



التفاضل فيه، فيجوز بيع القمح بالشعير متفاضلاً؛ لأنهما جنسان مختلفان، والجنسان المختلفان يجوز التفاضل بينهما، كما دل عليه حديث عبادة السابق.

3 - تبدل الصفة، كالخبز مع الحنطة، فإن الخبز صار عددياً، أو موزوناً، والحنطة مكيلاً، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلاً، لتبدل الصفة ودخول الصنعة⁽¹⁾.

رأي الشافعية والحنابلة:

يرى الشافعية والحنابلة: أن الضابط لاتحاد الجنس واختلافه هو: كل شيئين اتفقا في الاسم الخاص من أصل الخلقة، فهما جنس واحد. وكل شيئين اختلفا في الاسم من أصل الخلقة، فهما جنسان. وعلى هذا، ف:

1 - يمنع بيع التمر البرني بالتمر المعقلي⁽²⁾، وبيع دقيق حنطة بدقيق حنطة من نوع آخر متفاضلاً، لاشتراكهما في الأصل.

2 - يجوز بيع الحنطة بالشعير، وبيع دقيق البر بدقيق الشعير، وخل التمر بخل العنب، ودهن الجوز بدهن اللوز، ولحم البقر

(1) انظر الموطأ، لمحمد بن الحسن الشيباني، ص335، طبعة اليوسفي 1315هـ. فتاوى قاضيخان، لحسن بن منصور بن محمود فخر الدين قاضيخان الفرغاني، ج2، ص275. ط الثالثة 1393هـ. فتح القدير، ج5، ص290 - 298. بداية المبتدى، ج5، ص290 - 298. شرح العناية، ج5، ص290 - 298. الفقه الإسلامي، ج4، ص683. الربا ونظرة الإسلام إليه، ص164.

(2) نسبة إلى معقل بن يسار المزني، وهو نوع من تمر البصرة. المصباح المنير، ج2، ص505 مادة عقل.



بلحم الضأن، وبيض العصافير ببيض الدجاج، متفاضلاً؛ لأنهما من أصلين مختلفين، استناداً إلى: أن النبي ﷺ في حديث عبادة السابق⁽¹⁾ ذكر ستة أشياء، حرم فيها التفاضل، إذا باع كل شيء منها بما وافقه في الاسم، وأباح فيه التفاضل، إذا باعه بما خالفه في الاسم، فدل على أن كل شيئين اتفقا في الاسم فهما جنس، وإذا اختلفا في الاسم فهما جنسان⁽²⁾.

الترجيح:

أقول: اختلف علماء المذاهب في ضابط الجنس في المطعومات الربوية:

- يرى ابن الحاجب: أن المعيار في اتحاد الجنس واختلافه هو: استواء المنفعة في الطعامين، أو تقاربها، وعدم استواء المنفعة، وتباعدها.

- ويرى الأحناف: أن الضابط لاختلاف الجنس هو: اختلاف الأصل، أو المقصود، أو تبدل الصفة.

- ويرى الشافعية، والحنابلة: أن الضابط لاتحاد الجنس واختلافه هو: كل شيئين اتفقا في الاسم الخاص من أصل الخلقة، فهما جنس واحد، وكل شيئين اختلفا في الاسم من أصل الخلقة، فهما جنسان.

(1) سبق تخريجه ص 664.

(2) انظر الأم، ج3، ص16. مغنى المحتاج، ج2، ص23. المذهب، ج1، ص378. المغنى، ج6، ص76 - 77. غاية المتهى، ج2، ص55. الفقه الإسلامي، ج4، ص688 و690. الربا ونظرة الإسلام إليه، ص144 - 145.



ما يترتب على هذا الاختلاف:

ترتب على اختلافهم في ضابط الجنس اختلافهم في بعض المسائل، ومن أشهر مسائل الاختلاف⁽¹⁾ الاختلاف في:

مسألة البر والشعير:

اختلف الفقهاء في القمح والشعير، هل يعدان صنفاً واحداً، أو يعدان صنفين:

– فجمهور المالكية يرى: أنها صنف واحد، استناداً إلى:

1 – ما رواه الإمام مالك في الموطأ: أن سعد بن وقاص فني علف حماره، فقال لغلّامه: خذ من حنطة أهلك، فابتع بها شعيراً، ولا تأخذ إلا مثله.

ووجه الدلالة: حكمه باتحاد جنس الحنطة مع الشعير.

وما رواه الإمام مالك عن سعد رضي الله عنه، روى مثله عن جمع من الصحابة والتابعين⁽²⁾.

2 – عمل أهل المدينة، وهم ألوف من الصحابة والتابعين.

3 – تقارب منفعتهما.

– وجمهور علماء المذاهب الأخرى، والسيوري، والصائغ،

من المالكية: يرون أن القمح والشعير جنسان مختلفان، استناداً إلى:

1 – ما جاء عن عبادة رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب

بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير،

(1) أي التي تعرض لها ابن العاجب.

(2) تقدم تخريجه ص 967.



والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء،
يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم،
إذا كان يدا بيد⁽¹⁾.

2 - ما جاء عن عبادة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ولا بأس
ببيع الشعير بالحنطة، يدا بيد، والشعير أكثرهما»⁽²⁾.

والراجح عندي هو ما يراه جمهور المالكية، من عد القمح
والشعير جنساً واحداً، استناداً إلى ما استندوا إليه، وما ورد من
النصوص التي تبيح التفاضل بين الجنسين، فمخصوص بعمل
الصحابة من أهل المدينة، وهم وجوه الأمة وخيرتها، من أن الشعير
والقمح جنس واحد، وعملهم - وهم ألوف - لا يمكن أن يقع مع
وجود الأحاديث، التي يروونها عبادة، وأبو هريرة، وغيرهما⁽³⁾ من
مشاهير الصحابة، التي تنص على: أن البر جنس، والشعير جنس
آخر، إلا أن يكون هناك نقل عن النبي ﷺ؛ لأن الصحابة لم يكونوا
يتسرعون في القضاء والفتوى بغير هدى من الله، وما يعقل أن تظل
الأحاديث محجوبة وهم في مدينة العلم⁽⁴⁾.

- (1) تقدم تخريجه ص 664.
- (2) سنن النسائي - السيوطي -، ج 7، ص 276، كتاب البيوع، باب بيع الشعير
بالشعير.
- (3) انظر صحيح مسلم - النووي -، ج 11، ص 14 - 15، كتاب المساقاة، باب
الربا.
- (4) انظر كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، لمحمد الطاهر بن
عاشور، ص 30. نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع
الجزائر 1976م. تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب
الفقهية، لمحمد أبو زهرة، ص 416 - 417. دار الفكر العربي 1996م.



مسألة الخبز:

اختلف العلماء في الأخباز، هل تعتبر جنساً واحداً، أو أجناساً مختلفة:

- فجمهور المالكية يرون: أنها جنس واحد؛ لأن المنفعة فيهما واحدة.

- ويرى الشافعية، والحنابلة⁽¹⁾، وبعض المالكية: أنها تابعة لأصولها، فإن كانت الأصول أجناساً مختلفة، فهي أجناس مختلفة، وإن كانت جنساً واحداً، فهي جنس واحد.

- ويرى بعض المالكية: أن خبز القطاني صنف، وخبز غيرها صنف.

والراجع عندي هو ما يراه الشافعية، والحنابلة، وبعض المالكية: من أنها تابعة لأصولها، وأن الخبز لا ينقلها عن جنسها؛ لبقاء منافع كل جنس في خبزه.

مسألة الخلول:

اختلف العلماء في الخلول، هل تعتبر جنساً واحداً، أو أجناساً مختلفة؟

- يرى جمهور المالكية: أن التخليل ينقل الخل عن جنسه، ويصير الخلول كلها جنساً واحداً، فخل العنب، وخل التمر، وخل العسل، كلها جنس واحد؛ لاتفاق الغرض منها، واتحاد المنفعة

(1) انظر المذهب، ج1، ص378. المغني، ج6، ص77.



المرجوة، فلا يجوز بيع خل من نوع، بخل آخر من نوع آخر، متفاضلاً.

- ويرى الأحناف، والشافعية، والحنابلة، وبعض المالكية على رأي ابن الحاجب: أن الخلول أجناس، لاختلاف أصولها، فيجوز بيع خل بخل آخر من غير جنسه، متماثلاً، ومتفاضلاً. ومنع الحنابلة هذا البيع، لم يكن مستنداً لمعيار الجنسية، بل لأن كل واحد منهما، أضيف إليه شيء من غير جنسه.

والراجح عندي هو ما يراه الأحناف، والشافعية، والحنابلة وبعض المالكية: من أن الخلول كلها أجناس، لـ:

1 - أنها من أصول مختلفة، فهي كدقيق الحنطة، ودقيق الشعير.

2 - أن منافع الأصل تبقى في الخل، مما يؤكد الاختلاف بينها.

انتهى المبحث الثاني، ويليه المبحث الثالث،
وعنوانه وقت المماثلة ومعيارها.

المبحث الثالث

وقت المماثلة ومعياريها

نص جامع الأمهات:

«وتعتبر المماثلة حال الكمال، ولا يباع رطب بتمر، ونحوهما، باتفاق؛ لتوقع الربا، ولأنه مزبنة، وظن اللخمي: أنه كاللحم الطري باليابس.

والمشهور: جواز الرطب بالرطب، وفي الحليب بالحليب قولان، ويجوز الزيتون بمثله اتفاقاً، كاللحم باللحم. واختلف في رطبهما بيابسهما بتحري النقص.

والمشهور: منع القمح بمثله، وجواز المشوي بالمشوي، والقديد بالقديد.

وتعتبر المماثلة بمعيار الشرع فيه من كيل، أو وزن، فإن لم يكن فبالعادة العامة. فإن اختلف فبعادة محله، فإن عسر الوزن فثالثها، يتحرى في اليسير.

وفي القمح بالدقيق طريقان:



الأولى : ثالثها : بالوزن لا بالكيل .

والثانية : الثالث .

والمشهور : إلغاء العظام . وقيل : تتحرى ، وتسقط . وكذلك جلد الشاتين مذبوحتين . وأجيز بيع الخبز بالخبز تحرياً . وفي التحري ثالثها : بالدقيق في خبز الصنفين ، وبالرطوبة في الصنف . قال الباجي : ينبغي الوزن وحده .

ش : المماثلة في بيع الربوي بجنسه مطلوبة بإجماع الفقهاء . استناداً إلى ما جاء في الحديث الشريف «مثلاً بمثل»⁽¹⁾ .

وتعتبر المماثلة بين الربويين حال الكمال ؛ لأنه الوقت المقصود بالبيع .

ولهذا فلا يجوز بيع الرطب بالتمر ، لـ :

1 - ما جاء في الحديث الشريف : «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال : أينقص الرطب ، إذا ييس ؟ فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك»⁽²⁾ .

ووجه الدلالة : منعه من بيع الرطب بالتمر ؛ لتوقع الربا .

(1) تقدم تخريجه ص 664 .

(2) سنن ابن ماجه - الألباني - ، ج 2 ، ص 26 ، كتاب التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر . الموطأ - الزرقاني - ، ج 5 ، ص 210 - 211 ، كتاب البيوع ، باب ما يكره من بيع التمرة . واللفظ له . مسند الإمام أحمد ، ج 15 ، ص 37 ، كتاب البيوع والكسب والمعاش وما يتعلق بالتجارة ، باب النهي عن بيع المزبنة والمحاقلة وعن بيع كل رطب يابس . واللفظ له .



2 - النهي عن المزابنة: عن عبد الله بن عمر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة. والمزابنة: أن يبيع الرجل تمر حائطه، إن كانت نخلاً، بتمر كيلاً، وإن كانت كرمًا أن يبيعه بزييب كيلاً، وإن كانت زرعاً، أن يبيعه بكيل طعام. نهى عن ذلك كله»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع المعلوم بالمجهول، وبيع الرطب باليابس.

3 - أن الرطب لم يصل إلى حالة الكمال، وعدم وصوله إليها يؤدي إلى الشك في المماثلة.

وخرج اللخمي قولاً بجواز بيع الرطب بالتمر، من أحد القولين، الذي يجيز بيع اللحم الطري باليابس.

أقسام بيع الرطب بجنسه:

ينقسم الرطب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أن تكون رطوبته أصلية، وله كمال بعدها هو المقصود.

وهذا القسم لا يجوز بيعه بالتمر، كما تقدم آنفاً، واختلف في بيعه بالرطب على قولين:

القول الأول - وهو المشهور -: يرى جواز بيع الرطب بالرطب، نظراً إلى الحال.

(1) سنن ابن ماجه - الألباني -، ج2، ص53، كتاب التجارات، باب المزابنة والمحاكلة. مسند الإمام أحمد - الفتح -، ج15، ص36 - 37، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع المزابنة والمحاكلة وعن بيع كل رطب يبابسه.



القول الثاني - لابن الماجشون - : يرى عدم الجواز، التفاتاً إلى حال الكمال.

منشأ الخلاف :

منشأ الخلاف بين القولين في بيع الرطب بالرطب هو : هل يعتبر الحال أو المآل، من نظر إلى الحال أجاز، ومن نظر إلى المآل منع ؛ لاحتمال أن ينقص أحدهما أكثر من الآخر.

بيع الحليب بالحليب :

اختلف العلماء في جواز بيع الحليب بالحليب على قولين : القول الأول - وهو المشهور - : يرى جواز البيع، لوجود التساوي، والقول الثاني : يرى المنع، لاختلاف الناتج والريع.

ولم يبين ابن الحاجب في بيع الحليب بالحليب القول المشهور، كما فعل حين بيانه لحكم بيع الرطب بالرطب ؛ لأن مقابل المشهور في بيع الحليب بالحليب قوي ؛ لأن الحليب بالحليب قد يطلب منهما الزبد، فتظهر المزاينة فيهما، وليس كذلك الرطب بالرطب.

القسم الثاني : أن يكون له حالة الرطوبة، كالزيتون، واللحم.

وهذا القسم يجوز فيه بيع الربوي بمثله، فيجوز بيع الزيتون بمثله اتفاقاً، قياساً على بيع القمح بالقمح، مع اختلاف الريع فيه. وكذلك بيع اللحم باللحم.



القسم الثالث: أن تكون الرطوبة طارئة، كما في القمح المبلول.

وهذا القسم لا يجوز فيه بيع الربوي بجنسه، لا كيلا، ولا وزنا؛ لعدم تحقق المماثلة في البلل؛ إذ من الحب ما يقبل الماء، ومنه ما لا يقبله. ولأن أسفله لا يساوي أعلاه.

بيع المشوي والقديد:

يجوز بيع المشوي بالمشوي، والقديد بالقديد، على المشهور؛ لوجود التساوي في العوضين، ويرى ابن حبيب: عدم الجواز، وقال: لا خير في بيع القديد بالقديد؛ لأن يسه يختلف، ولا في الشواء بالشواء؛ لأنه لا يعتدل، ولا في بيع أحدهما بالآخر.

مقياس المماثلة:

طريق المماثلة في بيع الربوي بمثله، تكون بالمعيار الذي وضعتة الشريعة؛ وهو الكيل فيما معيار الشرع فيه الكيل، كالقمح، والشعير، والوزن فيما معيار الشرع فيه الوزن، كالذهب والفضة، فلا يجوز بيع قمح بقمح وزناً، ولا ذهب بذهب، أو فضة بفضة كيلاً.

فإن لم يكن للشرع فيه معيار، فالمعتبر العادة العامة، فما جرت به العادة بأن يكال، لا يجوز بيعه بغير الكيل، وما جرت العادة بوزنه، لا بد فيه من الموزون ﴿وَأَمَّا بِالْعَرَفِ﴾⁽¹⁾.

فإن اختلفت فيه العوائد، كالسمن، والعسل، واللبن، فينظر

(1) سورة الأعراف، الآية: 199.



إلى عادة أهل بلده، ولا يخرج عن العادة، إلا أن تعلم نسبة المتقل إليه من الجاري في العوائد.

عسر الوزن:

اختلف العلماء في بيع الربوي الموزون بجنسه تحريماً، إذا فقد الوزن⁽¹⁾ - كما إذا وقع التعامل في سفر، أو في أرض لا وزن فيها - على ثلاثة أقوال:

القول الأول - لابن القاسم -: يرى الجواز، لوجود التماثل. وقيد ابن رشد هذا القول، بأن لا يكتر جداً؛ لتعذر التحري حيثئذ.

القول الثاني - رواه ابن القصار -: يرى المنع مطلقاً، لأن التساوي غير محقق.

القول الثالث - لابن حبيب، وعزي لمالك -: يرى الجواز في اليسير.

وزاد ابن رشد قولاً رابعاً: لا يجوز، إلا في الطعام، الذي يخشى فسادَه.

بيع القمح بالدقيق:

اختلف العلماء في نقل رأي المذهب، في بيع القمح بالدقيق على طريقتين:

(1) التقييد بعسر الوزن هو مذهب الأكثر ويرى بعض المتأخرين جواز التحري مطلقاً. التوضيح، ج2 لوحة 140.



الطريق الأولى: ترى أن علماء المذهب اختلفوا في بيع القمح بالدقيق على ثلاثة أقوال:

- القول الأول - وهو المشهور -: يرى جواز بيع القمح بالدقيق؛ لأن الطحن غير ناقل.

- القول الثاني - لمالك -: يرى منع بيع القمح بالدقيق، لاختلاف الربيع.

- القول الثالث: يجوز بيع القمح بالدقيق وزنا، ولا يجوز كيلا؛ لتحقيق التساوي في الوزن دون الكيل؛ لأن الطعام إذا صار دقيقا اختلف كيلاه.

سبب الخلاف:

سبب الخلاف بين القولين الأولين اختلاف النظر؛ فالقول الأول نظر إلى حصول التساوي، وعدم المانع، والقول الثاني نظر إلى أن الدقيق له تخلخل، والقمح أزيد منه.

وأما القول الثالث، فبني حكمه على التفرقة بين الوزن والكيل، بناء على أن الوزن يؤمن فيه من الزيادة، بخلاف الكيل.

الطريقة الثانية: ترى أن المذهب لم يختلف في هذه المسألة، وأن رأيه جواز بيع القمح بالدقيق وزنا، وعدم جواز بيعه به كيلا، لتحقيق التساوي في الوزن دون الكيل.

دخول العظام والجلد في بيع اللحم باللحم:

اختلف العلماء في حسابان العظام، إذا بيع اللحم باللحم تحريا، على قولين:



القول الأول - وهو المشهور -: يرى حسبان العظام، ودخولها في بيع اللحم باللحم تحرياً، كما تدخل النواة في بيع التمر بالتمر.

القول الثاني - لابن شعبان -: يرى أنه لا يحسب العظم في بيع اللحم باللحم، ويتحرى في البيع ما فيه من اللحم. وحكم الجلد - إذا بيعت شاتان مذبوحتان - في دخوله في التحري، وعدم دخوله، كحكم العظم مع اللحم.

بيع الخبز بالخبز تحرياً:

يجوز بيع الخبز بالخبز تحرياً.

كيفية التحري:

اختلف العلماء في كيفية التحري في بيع الخبز بالخبز، على ثلاثة أقوال:

القول الأول - لابن القاسم، وهو المشهور -: يرى أنه يتحرى دقيق الخبز.

القول الثاني: يرى أنه لا يلتفت إلى الدقيق، وإنما ينظر إلى وزن الخبز.

القول الثالث: يرى التفصيل في المسألة، فيتحرى الدقيق، إذا كانا من صنفين، ويتحرى الوزن إذا كانا من صنف واحد.

قال خليل: وفي كلام ابن الحاجب نظر من وجوه: أولها:



أن كلامه يقتضي أن الأول يعتبر الدقيق مطلقاً، وليس كذلك⁽¹⁾.

ثانيها: أن القول الثالث عكس فيه النقل؛ لأن المنقول أن الخبز، إن كان الأصل الذي خبزا منه، لا يحل التفاضل فيه كقمح وشعير، فيتحرى الدقيقان، لا وزن الخبز، وإن كان ما خبزاً منه، يجوز فيه التفاضل كقمح وفول، اعتبر تساويهما في الوزن⁽²⁾.

رأي الأحناف:

اختلف المذهب الحنفي في وقت اعتبار المماثلة:

- فيرى أبو حنيفة وأبو يوسف: أن المماثلة بين الربويين تعتبر في الحال، سواء كانا رطبين، أم يابسين، أم كان أحدهما رطباً، والآخر يابساً⁽³⁾، استناداً إلى ظاهر قوله عليه السلام: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل»⁽⁴⁾. فظاهره أن المثلية تعتبر حال البيع، لا حال المآل.

(1) قال الزرقاني: إن كانت الأخباز من جنس واحد، اعتبر المماثلة في دقيقتها، وإن كانت من أصناف اعتبرت المماثلة من وزنها؛ لأنه - كما قال العدوي - لو نظر إلى دقيقتها لجاز التفاضل، فقطع النظر عن ذلك، ونظر إلى صورتها. انظر شرح الزرقاني، ج 5، ص 65. حاشية العدوي على الخرشبي، ج 3، ص 417.

(2) الجواهر، ج 2، ص 400 - 401 و 403 - 407. بداية المجتهد، ج 2، ص 136. التوضيح، ج 2 لوحة 140 - 141. التاج، ج 4، ص 356 - 361. مواهب الجليل، ج 4، ص 357 - 360. شرح الزرقاني، ج 5، ص 64 و 70 - 73. حاشية البناي، ج 5، ص 70 - 73.

(3) ترك أبو يوسف هذا الأصل في بيع الرطب بالتمر، لما جاء في السنة من النهي عنه. رد المحتار، ج 5، ص 181.

(4) تقدم تخريجه ص 664.



- ويرى الشيباني: أن المماثلة بين الربويين اليابسين تعتبر في الحال للحديث السابق، وبين الربويين الرطب واليابس تعتبر في المآل، في أعدل الأحوال، عند الجفاف؛ لما جاء في الحديث: «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال: أينقص الرطب، إذا ييس؟ فقالوا: نعم، فنهي عن ذلك»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: منعه من بيع الربوي بجنسه، إذا كانا يختلفان في المآل.

بيع ما فيه رطوبة بجنسه:

اختلف علماء المذهب الحنفي في بيع ما فيه رطوبة بجنسه:

رأي أبي حنيفة:

يرى الإمام أبو حنيفة: جواز بيع الحنطة المبلولة، بالحنطة المبلولة واليابسة، وبيع التمر بالرطب، والرطب بالرطب، استناداً إلى:

1 - ما جاء عن أبي هريرة وأبي سعيد - رضي الله عنهما - «أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدي الأنصاري، فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكل تمر خير هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو بيعوا هذا، واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك الميزان»⁽²⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 984.

(2) تقدم تخريجه ص 669.



ووجه الدلالة: تسميته الرطب بالتمر «أو كل تمر خبير هكذا؟»
وبيع التمر بالتمر جائز، كما يدل عليه الحديث الآتي:

2 - عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:
«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير،
والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً
بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً
بيد»⁽¹⁾.

وقد استدل أبو حنيفة بهذا الحديث، عندما دخل بغداد، وكان
أهلها أشداء عليه، لمخالفته الخبر، فاحتج بأن الرطب لا يخلو، إما
أن يكون تمرأ، أو لا، فإن كان تمرأ جاز العقد بأول الحديث «التمر
بالتمر». وإن لم يكن تمرأ جاز بقوله: «فإذا اختلفت هذه الأصناف،
فبيعوا كيف شئتم».

أما حديث «تنقص الرطبة، إذا ييست». فحديث ضعيف⁽²⁾.

رأي أبي يوسف:

يرى أبو يوسف: جواز بيع الحنطة المبلولة بالمبلولة واليابسة،
وبيع الرطب بالرطب، استناداً إلى وجود المماثلة في الحال.

ويمنع بيع الرطب بالتمر، استناداً إلى ما جاء في الحديث

(1) تقدم تخريجه ص 664.

(2) لأن في روايته زيد بن عياش وهو ضعيف. بداية المبتدى، ج5، ص292 -
293.



الشریف: «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال: أينقص الرطب، إذا ييس؟ فقالوا: نعم، فمنه عن ذلك»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة منعه من بيع الرطب بالتمر.

رأي الشيباني:

يرى محمد الشيباني: منع بيع الحنطة المبلولة باليابسة، وبيع الرطب بالتمر، استناداً إلى:

1 - الحديث السابق، الذي منع فيه ﷺ بيع الرطب بالتمر، والذي بين فيه ﷺ الحكم، وأوماً لعلته، وهو النقصان عند الجفاف.

2 - أن المساواة المطلوبة تكون في أعدل الأحوال، وهو المآل عند الجفاف، وذلك متف في الرطب مع اليابس⁽²⁾.

سبب الخلاف بين أبي يوسف والشيباني:

سبب الخلاف بين أبي يوسف والشيباني في بيع الحنطة المبلولة باليابسة، أن الشيباني عدى الحكم الوارد في الحديث، الذي تقدم ذكره آنفاً، إلى حيث تعدت العلة، وقال: إن الرطب ينقص إذا جف، وأبو يوسف قصره على محل النص؛ لكونه حكماً ثبت على خلاف القياس.

(1) تقدم تخريجه ص 984.

(2) أما اليابسة فهذا ظاهر، وأما المبلولة مع المبلولة فالتفات إلى اختلاف قدر البلل.



بيع الحنطة بالدقيق:

لا يجوز عند الأحناف بيع الحنطة بالدقيق؛ لأن المجانسة باقية من وجه؛ لأنهما من أجزاء الحنطة، والمعيار فيهما الكيل، والكيل غير متساو بينهما؛ لانكباس الدقيق في الكيل.

بيع الخبز بالخبز:

يجوز بيع الخبز بالخبز مفاضلة، لأن الخبز ليس من الأموال الربوية؛ لأن علة الربا في المطعومات هي الكيل، والخبز غير مكيل.

طريقة المماثلة:

يرى جمهور الأحناف: أن مقياس المماثلة في الأموال الربوية، هو المعيار الشرعي، فما نص الشرع على كونه كيليا، كالبر، والشعير، والتمر، والملح، فمعياره الكيل، وما نص على كونه وزنيا، كالذهب، والفضة، فمعياره الوزن.

وهذا المعيار لا يتغير، وإن ترك الناس التعامل به؛ لقوله عليه السلام: «المكيال على مكيال أهل المدينة، والوزن على وزن أهل مكة»⁽¹⁾.

(1) سنن أبي داود - العون - ، ج9، ص188 رقم 3324، كتاب البيوع، باب في قول النبي ﷺ «المكيال مكيال المدينة». سنن النسائي - السيوطي - ، ج7، ص284، كتاب البيوع، باب الرجحان في الوزن. واللفظ له.



وما لم ينص الشرع على معياره، فمحمول على عادة الناس
﴿وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ﴾⁽¹⁾.

ويرى أبو يوسف: أن المقياس المعتبر في الأموال الربوية،
في المنصوص عليه وغيره، هو القياس العرفي، وأنه يتبدل بتبدل
العرف⁽²⁾.

رأي الشافعية:

يرى المذهب الشافعي: أن المماثلة بين الربويين تعتبر حال
الكمال، فتعتبر في الثمار، والحبوب، وقت الجفاف، لما جاء في
الحديث: «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال:
أينقص الرطب، إذا ييس؟ فقالوا: نعم، فنهي عن ذلك»⁽³⁾.
ووجه الدلالة: إشارته بقوله «أينقص» إلى أن المماثلة تعتبر
حال الجفاف.

بيع ما فيه رطوبة بجنسه:

أولاً: بيع الرطب باليابس:

لا يجوز بيع الرطب باليابس، كبيع الرطب بالتمر، والحنطة
المبلولة باليابسة⁽⁴⁾، لـ:

(1) سورة الأعراف، الآية: 199 .

(2) انظر فتح القدير، ج 5، ص 288 - 295. بداية المبتدى، ج 5، ص 288 - 295. شرح
العناية، ج 5، ص 288 - 295. الدر المختار، ج 5، ص 181. رد المحتار، ج 5،
ص 181. الاختيار، ج 2، ص 258 - 259. الفقه الإسلامي، ج 4، ص 680.

(3) تقدم تخريجه ص 984.

(4) وكذلك بالرطوبة للجهل بالتماثل وقت الجفاف. مغني المحتاج، ج 2، ص 36.



- 1 - الحديث الشريف السابق، الذي منع فيه ﷺ من بيع الرطب باليابس.
- 2 - أنه لا يعلم التماثل بينهما حال الكمال والادخار - أي في وقت الجفاف -.

ثانياً: بيع الرطب بالرطب:

يتنوع الرطب إلى نوعين:

النوع الأول: الرطب الذي يدخر يابسه، كالرطب والعنب، فهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض على المشهور؛ لأنه لا يعلم التماثل بينهما حال الكمال والادخار. ويرى بعض العلماء: الجواز؛ لأن معظم منافعه في حال رطوبته، كاللبن⁽¹⁾.

النوع الثاني: الرطب الذي لا يدخر يابسه، كسائر الفواكه.

وهذا النوع قد اختلف فيه العلماء على قولين:

القول الأول: يرى أنه لا يجوز فيه بيع الرطب بالرطب؛ لأنه جنس فيه الربا، كبيع رطب النخل برطب النخل.

القول الثاني: يرى الجواز؛ لأن معظم منافعه في حال رطوبته.

بيع الحب بالدقيق:

لا يجوز بيع الحب بالدقيق؛ لـ:

(1) لم يسلم بعض الشافعية بهذا القياس؛ لأن اللبن كماله في حال رطوبته؛ لأنه يصلح لكل ما يراد به. والرطب كماله في حال يبوسته. المذهب، ج1، ص381.



1 - عدم وجود التماثل حال الادخار.

2 - القياس على بيع التمر بالرطب.

مقياس المماثلة:

تعتبر المماثلة في المكيالات كيلا، وفي الموزونات وزناً، فلا يصح بيع بعض المكيل ببعض وزناً، ولا بيع بعض الموزون ببعض كيلاً؛ لما روي أن النبي ﷺ قال: «المكيال على مكيال أهل المدينة، والوزن على وزن أهل مكة»⁽¹⁾.

والمعتبر في كون الشيء مكيلاً، أو موزوناً، غالب عادة أهل الحجاز في عهد رسول الله ﷺ؛ لظهور أنه اطلع على ذلك وأقره، فلو أحدث الناس خلاف ذلك، فلا اعتبار به.

وما لم يكن في ذلك العهد، أو كان وجهل حاله، ولو لنسيان، أو كان ولم يكن بالحجاز، أو استعمل الكيل والوزن فيه سواء، فيراعى فيه عادة بلد البيع حالة البيع على المشهور؛ لأن الشيء إذا لم يكن محدوداً في الشرع ولا في اللغة، كان الرجوع فيه إلى عادة الناس، كالقبض والحزر. وقيل: يلجأ فيه إلى الكيل؛ لأن أغلب ما ورد فيه النص مكيل. وقيل: يراعى فيه الوزن، لأنه أخصر وأقل. وقيل: يتخير؛ للتساوي. وقيل: إن كان له أصل معلوم المعيار، اعتبر أصله في الكيل، أو الوزن، كدهن السمسم أصله مكيل، فالتماثل فيه بين الدهن والدهن، يكون بالمكيال،

(1) تقدم تخريجه ص 995.



ودهن اللوز أصله موزون، فالتماثل بين الدهنين فيه يكون بالوزن⁽¹⁾.

رأي الحنابلة:

يرى المذهب الحنبلي: أن المماثلة بين الربوين المتساويين في الصفة⁽²⁾ تعتبر في الحال، وبين الربوين المختلفين في الصفة تعتبر في المآل، استناداً إلى:

1 - ظاهر قوله عليه السلام: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»⁽³⁾، الذي يدل على أن المثلية في الربوين المتساويين في الصفة، تعتبر في الحال.

2 - ما جاء في الحديث: «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال: أينقص الرطب، إذا ييس؟ فقالوا: نعم، فنهى عن ذلك»⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة: تعبيره عن أن المثلية في الربوين المختلفين في الصفة، تعتبر في المآل.

بيع ما فيه الرطوبة بجنسه:

أولاً: بيع الرطب باليابس:

لا يجوز بيع الرطب باليابس من جنسه، كييع الرطب بالتمر، لـ:

(1) انظر الأم، ج3، ص24 - 25. المذهب، ج1، ص380 - 381. مغني المحتاج، ج2، ص33 و35 - 36. الروضة، ج3، ص380 - 382 و387. الإقناع، ج2، ص9 - 10.

(2) كصفه الرطوبة والييس.

(3) تقدم تخريجه ص 664.

(4) تقدم تخريجه ص 984.



1 - النهي عن بيع الرطب بالتمر:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تبتاعوا الثمر، حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب بالتمر.

2 - أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال: أينقص الرطب، إذا ييس؟

فقالوا: نعم، فنهى عن ذلك⁽²⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب باليابس، وتعليقه بالمنع بنقصان الرطب عن اليابس.

3 - أنه جنس فيه الربا، يبيع بعضه ببعض، على وجه يتفرد أحدهما بالنقصان.

ثانياً: بيع الرطب بالرطب:

يجوز بيع الرطب بالرطب، استناداً إلى:

1 - مفهوم نهيه عليه السلام في الحديث السابق، عن بيع الرطب بالتمر، الذي يدل على إباحة بيع كل واحد بمثله.

2 - أنهما تساويا في الحال، على وجه لا يتفرد أحدهما بالنقصان.

(1) صحيح مسلم - النووي - ، ج 10، ص 182، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع.

(2) تقدم تخريجه ص 984.



بيع الحب بالدقيق:

لا يجوز بيع الحب بالدقيق؛ لأن بيعه به يؤدي إلى التفاضل، أو الشك في التماثل، فالطحن يفرق أجزاء الحنطة، فيحصل في مكيالها دون ما يحصل في مكيال الحنطة، تحقيقاً، أو شكاً، والشك في التماثل كتحقق التفاضل.

بيع الخبز بالخبز:

يجوز بيع الخبز بالخبز، إذا تساوى في النشافة والرطوبة، ويعتبر التساوي في الوزن؛ لأنه معيار المماثلة في العادة.

مقياس المماثلة:

تعتبر المماثلة في المكيالات كيلاً، وفي الموزونات وزناً، فلا يجوز بيع بعض المكيل ببعض وزناً، ولا بيع بعض الموزون ببعض كيلاً.

وأما غير المكيل والموزون، فما لم يكن له أصل بالحجاز، من كيل أو وزن، ولا يشبه ما جرى فيه العرف بذلك، كالخضروات، فيعتبر التماثل في الوزن؛ لأنه أخصر.

والمرجع في ذلك إلى العرف بالحجاز في عهد النبي ﷺ؛ لما روى عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال: «المكيال على مكيال أهل المدينة، والميزان على ميزان أهل مكة»⁽¹⁾، والنبي ﷺ، إنما يحمل كلامه على بيان الأحكام، فما كان مكيلاً، أو موزوناً بالحجاز

(1) تقدم تخريجه ص 995.



في زمن النبي ﷺ، انصرف التحريم في تفاضل الكيل والوزن إليه، ولا يجوز أن يتغير هذا المقياس.

وما لا عرف له بالحجاز، يحتمل وجهين:

الوجه الأول: يرد إلى أقرب الأشياء شبيهاً به في الحجاز، كما في الحوادث ترد إلى أشبه المنصوص عليه بها، وهو القياس.

الوجه الثاني: يعتبر العرف في موضع البيع ﴿وَأَمْرٌ بِالْعُرْفِ﴾⁽¹⁾.

وإن اختلفت أعراف البلد، فالمعتبر الغالب، فإن لم يكن غالب بطل هذا الوجه، وتعين الوجه الأول⁽²⁾.

رأي ابن حزم:

يرى ابن حزم: أن المماثلة بين الربويين تعتبر في الحال؛ لظاهر قوله عليه السلام: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل»⁽³⁾. فظاهره أن المثلية تعتبر في الحال.

بيع ما فيه رطوبة بجنسه:

أولاً: بيع الرطب بالتمر:

يختلف حكم بيع الرطب بالتمر على حسب نوع المبيع، فإن

(1) سورة الأعراف، الآية: 199.

(2) المغني، ج 6، ص 67 - 69 و 73 و 83 و 86. غاية المنتهى، ج 2، ص 53 - 54. العدة شرح العدة، فقه حنبلي، لبهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي، ص 218 - 221 رقم 710 و 717 - 720. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1424هـ - 2003م.

(3) تقدم تخريجه ص 664.



كان رطب وتمر نخل، لم يجز؛ للنهي عن بيع الرطب بالتمر.

وإن كان رطب وتمر غير رطب وتمر النخل جاز؛ لعدم ورود ما يحرمه في الشريعة ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾، ولا يصح قياسه على رطب وتمر النخل، لأن القياس باطل.

ثانيا: بيع الرطب بالرطب:

لا يجوز بيع الرطب بالرطب، لا متماثلا، ولا متفاضلا؛ لما جاء عن عبد الله بن عمر أنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر»⁽²⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب بالرطب⁽³⁾.

بيع القمح بالدقيق:

يجوز بيع القمح بالدقيق؛ لأن الرويات في الشريعة معدودة، والدقيق ليس منها، «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة: عدم عده الدقيق في الرويات⁽⁵⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية: 119.

(2) صحيح مسلم - النووي - ، ج 10، ص 182، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع.

(3) التمر اسم لثمرة خارجة من النخل، من حيث تتعقد صورتها، إلى أن تدرك، والرطب اسم لنوع منه. شرح العناية، ج 5، ص 292.

(4) تقدم تخريجه ص 664.

(5) المحلى، ج 9، ص 487 - 493 رقم 1474 و 499 رقم 1477 و 562 - 563 رقم 1491.



المناقشة :

1 - مناقشة أبي حنيفة وأبي يوسف وابن حزم في وقت المماثلة :

يرى الإمام أبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن حزم: أن المماثلة بين الربويين تعتبر في الحال؛ لظاهر قوله عليه السلام: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»، فظاهره أن المثلية تعتبر حال البيع، لا في المآل.

وحديث «أينقص الرطب، إذا يبس؟»⁽¹⁾ حديث ضعيف؛ لأن في روايته مجهول⁽²⁾، وهو زيد بن عياش⁽³⁾.

ويمكن أن يناقش هذا التفنيذ بـ:

أ - أن هذا الحديث رواه مالك في الموطأ، ومالك لا يروي إلا الصحيح، قال الحاكم⁽⁴⁾: هذا حديث صحيح؛ لإجماع أئمة النقل على إمامة مالك بن أنس، وأنه محكم لكل ما يرويه في الحديث، إذ لم يوجد في روايته إلا الصحيح، خصوصاً في حديث أهل المدينة⁽⁵⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 984.

(2) بداية المبتدى، ج 5، ص 293. المحلى، ج 9، ص 499.

(3) زيد بن عياش أبو عياش الزرقى، ويقال المخزومي، مولى بني زهرة المدني تابعي صدوق. التهذيب، ج 3، ص 523. نصب الراية، ج 4، ص 41. شرح الزرقاني على الموطأ، ج 5، ص 211.

(4) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري (المعروف بالحاكم)، الإمام، الحافظ، صاحب (المستدرک على الصحيحين)، توفي سنة أربعمائة وخمس. السير، ج 17، ص 162. وفيات الأعيان، ج 4، ص 280.

(5) نصب الراية، ج 4، ص 41.



ب - أن زيد بن عياش ممن عرفه أئمة هذا الشأن، فالإمام مالك قد أخرج حديثه في موطئه، مع شدة تحريه في الرجال، ونقده، وتتبعه لأحوالهم، والترمذي قد صحح حديثه، وكذلك الحاكم في المستدرک. وقد ذكره مسلم في كتابه الكنى، وذكره غيره⁽¹⁾.

2 - مناقشة أبي حنيفة في تجويزه بيع الرطب بالتمر:

يرى الإمام أبو حنيفة: جواز بيع الرطب بالتمر، لـ:

أ - أن حديث خبير سمي فيه رسول الله ﷺ الرطب تمرأ: «أكل تمر خبير هكذا؟»⁽²⁾.

وبيع التمر بالتمر جائز:

عن عبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد»⁽³⁾.

قال أبو حنيفة: والرطب لا يخلو، إما أن يكون تمرأ، أو لا، فإن كان تمرأ جاز العقد بأول الحديث «التمر بالتمر»، وإن لم يكن تمرأ، جاز بقوله «فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم».

(1) انظر المرجع السابق، نفس المكان.

(2) تقدم تخريجه ص 669.

(3) تقدم تخريجه ص 664.



ب - أن حديث المنع «أينقص الرطب...». حديث ضعيف؛
لجهالة زيد بن عياش.

ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال، بـ:

أ - أن تجويز بيع الرطب بالتمر مخالف للحديث الصحيح:
عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبتاعوا الثمر
حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب بالتمر؛ لأن معنى «التمر»
في الحديث الرطب⁽²⁾.

ب - أن حديث «أينقص الرطب، إذا يبس؟»⁽³⁾ حديث
صححه الأئمة، كما تقدم بيانه قريباً.

ج - أن حصره تردد الرطب: بين أن يكون تمراً، أو غيره،
وأنه إن كان تمراً جاز بيعه بنص الحديث «التمر بالتمر»، وإن لم
يكن جاز أيضاً، غير جامع؛ لأن هناك قسماً ثالثاً: وهو أن يكون
من الجنس، ولا يجوز بيعه بالآخر، كالحنطة المقلية بالحنطة غير
المقلية، فإن كليهما جنس واحد، ومع هذا، منع أبو حنيفة بيع
بعضها ببعض، ولو أخذنا بحصره في الحديث، لاقتضى جواز بيع
المقلية بغير المقلية؛ لأن المقلية: إما أن تكون حنطة، فتجوز
بأول الحديث «القمح بالقمح»، أو لا تكون حنطة، فتجوز بآخر

(1) تقدم تخريجه ص 1000.

(2) انظر النووي على مسلم، ج 10، ص 182.

(3) تقدم تخريجه ص 984.



الحديث⁽¹⁾، «إذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم»⁽²⁾.

3 - مناقشة الشافعية في منع بيع الرطب بالرطب:

يرى الشافعية: منع بيع الرطب بالرطب؛ لعدم المماثلة؛ لأنه لا يعرف كيف يكونان في المعتقد.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ:

أ - أن مفهوم قوله عليه السلام: «لا تبتاعوا الثمر بالتمر»⁽³⁾. يدل على جواز بيع الرطب بالرطب.

ب - أن التعليل بعدم المماثلة في المآل، وارد في بيع الثمر بالرطب؛ لعدم المساواة، فلا يلحق به بيع الرطب بالرطب، لإمكانية التساوي.

4 - مناقشة ابن حزم في بيع الرطب بالرطب⁽⁴⁾:

يرى ابن حزم: منع بيع الرطب بالرطب؛ لما جاء عن عبد الله ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر»⁽⁵⁾. ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب بالرطب.

(1) انظر بداية المبتدى، ج5، ص293.

(2) تقدم تخريجه ص 664.

(3) تقدم تخريجه ص 1000.

(4) فصلت مناقشة ابن حزم عن مناقشة الشافعية، مع اتحاد الحكم، لاختلاف الاستدلال.

(5) تقدم تخريجه ص 1003.



ويمكن أن يناقش هذا الاستدلال، بـ:

أ - أن المقصود ببيع الثمر بالتمر، بيع الرطب بالتمر⁽¹⁾: كما جاء في حديث المزينة⁽²⁾ «أن رسول الله ﷺ نهى عن المزينة: الثمر بالتمر، إلا أصحاب العرايا، فإنه قد أذن لهم»⁽³⁾.

ب - أن مفهوم قوله عليه السلام: «لا تبتاعوا الثمر بالتمر»⁽⁴⁾ يدل على جواز بيع الرطب بالرطب.

5 - مناقشة ابن حزم في بيع الرطب واليابس من غير النخل:

يرى ابن حزم: أن حكم بيع الرطب بالتمر، يختلف على حسب نوعية المبيع، فإن كان رطب وتمر نخل، لم يجز، للنهي عن بيع الرطب بالتمر، وإن كان رطب وتمر غير رطب وتمر النخل، جاز؛ لعدم ورود ما يحرمه شرعاً، ولا يصح قياسه على رطب وتمر النخل؛ لأن القياس باطل.

ويمكن مناقشة هذا التفيد، بأن النصوص الدينية المتعددة، دلت على القياس، وعلى جواز الأخذ به، ومن هذه النصوص:

1 - قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْبَصَرِ﴾⁽⁵⁾.

(1) النووي على مسلم، ج 10، ص 183.

(2) سيأتي تفسيرها في الحديث.

(3) مسلم - النووي -، ج 10، ص 187، كتاب البيوع، باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا.

(4) تقدم تخريجه ص 1000.

(5) سورة الحشر، الآية: 2.



ووجه الدلالة: أمره برد الشيء إلى نظيره في المناط؛ بأن يحكم عليه بحكمه؛ لأن الاعتبار هو: أن يفعل الشيء، فتفعل مثله⁽¹⁾.

2 - قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ﴾⁽²⁾.

ووجه الدلالة: قياسه الإنفاق في وجوه الخير والبر على الحبة التي بذرت، فأنبتت سبع سنابل.

3 - قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽³⁾.

ووجه الدلالة: إخباره سبحانه: بأن سيدنا عيسى مثل سيدنا آدم في التكوين، بجامع اشتراكهما في المعنى، الذي تعلق به سائر المخلوقات، وهي مجيئها طوع تكوينه ومشيتته⁽⁴⁾.

4 - ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: هشتت⁽⁵⁾ يوماً،

(1) انظر كشف الأسرار، لأبي البركات عبد الله بن أحمد (المعروف بحافظ الدين النسفي)، ج2، ص115، المطبعة الأميرية، ط أولى 1316هـ. أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، ج2، ص125. مطابع دار الكتاب العربي 1372هـ. نبراس العقول، لعيسى منون، ص74، مطبعة التضامن الأخوي ط أولى 1345.

(2) سورة البقرة، الآية: 261.

(3) سورة آل عمران، الآية: 59.

(4) حجية القياس في أصول الفقه، لعمر مولود عبد الحميد، ص255، منشورات جامعة بنغازي (د - ت).

(5) الهشاشة: الارتياح، والخفة، والنشاط. القاموس، ج1، ص293، المصباح المنير، ج2، ص786 مادة هشت.



فقبلت وأنا صائم، فأتيت النبي ﷺ، فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً، قبلت، وأنا صائم، فقال له رسول الله ﷺ: «أرأيت، لو تمضمضت بماء، وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ: فقيم؟»⁽¹⁾.

ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ شبه قلة الصائم من غير إيلاج، بمضمضة من غير ازدراد، وأجرى حكم أحدهما على الآخر، ليدل بذلك على أن حكم النظير حكم مماثله⁽²⁾.

6 - مناقشة ابن حزم في علة تجوز بيع القمح بالدقيق:

يرى ابن حزم: أنه يجوز بيع القمح بالدقيق؛ لأن الرويات في الشريعة معدودة، والدقيق ليس منها.

ويمكن مناقشة هذا الاستدلال، بـ:

1 - أن رأيه مبني على نفي القياس، وقد مضى آنفاً تفنيد هذا الرأي والرد عليه.

2 - أن العلة في تحريم الربا في الأشياء الستة، هي تحقيق العدل، والمصلحة بين العباد، وهذه العلة لا تقتصر على الأشياء الستة، مما يدل على أن التصريح بها جاء من قبل التمثيل.

الترجيح:

أقول: اختلف العلماء في المبحث السابق في:

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج1، ص21 و 52، المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت (د - ت):

(2) حجية القياس، ص296.



1 - وقت اعتبار المماثلة:

- يرى ابن الحاجب: أن المماثلة بين الربويين تراعي حال الكمال؛ لأنه الوقت المقصود بالبيع.

- ويرى أبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن حزم: أن المماثلة بين الربويين تعتبر في الحال؛ لظاهر قوله عليه السلام: «البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح»⁽¹⁾، فظاهره أن المثلية تعتبر حال البيع، لا حال المآل.

- ويرى الشيباني، والحنابلة: أن المماثلة بين الربويين الياسين تعتبر في الحال، للحديث السابق، وبين الربويين الرطب واليابس تعتبر في المآل، في أعدل الأحوال، عند الجفاف؛ لما جاء في الحديث: «أن رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء التمر بالرطب، فقال: أينقص الرطب، إذا ييس؟ فقالوا: نعم، فنهي عن ذلك»⁽²⁾.

- ويرى الشافعية: أن المماثلة بين الربويين تعتبر حال الكمال، فتعتبر في الثمار والحبوب وقت الجفاف.

والباحث وهو يقرأ هذه الآراء المتعددة، يلاحظ:

أن هناك ثلاثة اتجاهات في تحديد وقت اعتبار المماثلة:

الاتجاه الأول: يمثله ابن الحاجب، والشيباني من الأحناف، والحنابلة -: يرى أن المماثلة بين الربويين تراعى حال الكمال، وحال الكمال يختلف من ربوي إلى آخر.

(1) تقدم تخريجه 664.

(2) تقدم تخريجه ص 984.



الاتجاه الثاني - يمثله أبو حنيفة، وأبو يوسف، وابن حزم - : يرى أن المماثلة بين الربويين تعتبر في الحال.

الاتجاه الثالث - ويمثله الشافعية - : يرى أن المماثلة بين الربويين تعتبر حال الكمال.

والفرق بين الاتجاه الثالث والاتجاه الأول : أن الاتجاه الثالث يرى : أن حالة الكمال في الحبوب والثمار، مخصوصة بالجفاف، والاتجاه الأول يرى : أن حالة الكمال تكون في الجفاف، كما في الثمار، وتكون في الرطوبة، كما في الرطب.

والراجع عندي هو ما يراه أصحاب الاتجاه الأول، استناداً إلى ما استندوا إليه. وما يراه أصحاب الاتجاه الثالث : من تخصيص الكمال بحالة الجفاف، لا أميل إليه؛ لأن مفهوم نهيه عليه السلام عن بيع التمر بالرطب⁽¹⁾، يدل على إباحة بيع كل واحد بمثله، مما ينبئ على أن حالة الكمال توجد في الرطوبة.

2 - في مقياس المماثلة :

اختلف العلماء في مقياس المماثلة :

أ - فيرى الجمهور : أن طريق المماثلة في بيع الربوي بمثله، تكون بالمعيار الذي وضعته الشريعة، وهو الكيل فيما معياره الشرعي الكيل، والوزن فيما معياره الشرعي فيه الوزن.

(1) تقدم تخريجه ص 984.



وإن لم يكن للشرع فيه معيار، فالمعتبر العادة، على ما يراه ابن الحاجب، والأحناف، والشافعية. ويرى الحنابلة: أن المعتبر هو الوزن؛ لأنه أخصر.

ب - ويرى أبو يوسف: أن المقياس المعتبر في الأموال الربوية في المنصوص عليه وغيره، هو المقياس العرفي.

وما يبدو لي رجحانه هو ما يراه أبو يوسف؛ لأن العرف الطارئ لا يخالف النص، بل يوافقه؛ لأن النص على كيلة الأربعة: البر، والشعير، والتمر، والملح، وعلى وزن الذهب والفضة مبني على ما كان في زمنه عليه السلام، من كون العرف كذلك، حتى لو كان العرف إذ ذاك بالعكس، لورد النص موافقاً له، ولو تعذر العرف في حياته عليه السلام، لنص على تغير الحكم⁽¹⁾.

3 - في بيع الرطب بالتمر:

اختلف العلماء في جواز بيع الرطب بالتمر:

- يرى ابن الحاجب، وجمهور الأحناف، والشافعية، والحنابلة، وابن حزم: عدم جواز بيع الرطب بالتمر مطلقاً عند الجمهور، ومخصوصاً عند ابن حزم برطب وتمر النخل، للنهي عن بيع الرطب بالتمر: «لا تبتاعوا الثمر بالتمر»⁽²⁾، ووجه الدلالة: نهيه عن بيع الرطب بالتمر، بسبب نقصان الرطب عن اليابس.

(1) انظر رد المحتار، ج5، ص176 - 177.

(2) تقدم تخريجه ص1000.



- ويرى أبو حنيفة: جواز بيع الرطب بالتمر؛ لأن الرطب تمر شرعاً، والتمر يجوز بيع بعضه ببعض.

والراجع عندي ما يراه الجمهور، استناداً إلى:

1 - ما ورد في مناقشة أبي حنيفة، من الأحاديث التي تمنع بيع الرطب بالتمر.

2 - للنهي عن المزابة، والمزابة بيع الرطب بالتمر كيلاً، وبيع العنب بالزبيب كيلاً.

والعقل يجزم بوقوع المفاضلة بين الرطب والتمر مآلاً.

4 - في بيع رطب النخل بمثله:

اختلف العلماء في بيع رطب النخل برطب النخل:

- يرى ابن الحاجب، والأحناف، والحنابلة: جواز بيع رطب النخل بمثله، استناداً إلى:

أ - مفهوم نهيه عليه السلام عن بيع الرطب بالتمر «لا تبتاعوا الثمر بالتمر»، الذي يدل على إباحة بيع الرطب بالرطب.

ب - أنهما تساويا في الحال، على وجه لا ينفرد أحدهما فيه بالنقصان.

- ويرى ابن الماجشون من المالكية، والشافعية، وابن حزم: منع بيع الرطب بالرطب، لـ:

1 - أنه - كما قال ابن الماجشون والشافعية - لا يعلم التماثل بينهما حالة الكمال والادخار.



2 - أن - كما قال ابن حزم - «النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر»⁽¹⁾.

والراجع عندي ما يراه ابن الحاجب، والأحناف، والحنابلة: من جواز بيع الرطب بالرطب، استناداً إلى ما استندوا إليه، وما يراه الشافعية وابن حزم: قد سبقت مناقشته، فلا داعي لإعادة ما سبق بيانه.

5 - في بيع القمح بالدقيق:

اختلف العلماء في بيع القمح بالدقيق:

- فجمهور المالكية - كما تدل إحدى الطرق -: يرون جواز بيع القمح بالدقيق؛ لأن الطحن غير ناقل.

- وبعض المالكية، والأحناف، والشافعية، والحنابلة: يرون منع بيع القمح بالدقيق؛ لأن بيعه به يؤدي إلى التفاضل، أو الشك في التماثل، فالطحن يفرق أجزاء الحنطة، فيحصل في مكيالها دون ما يحصل في مكيال الحنطة تحقيقاً أو شكاً، والشك في التماثل كتحقيق التفاضل.

- والمذهب المالكي - كما تقول الطريقة الثانية في حكاية المذهب -: يجوز بيع القمح بالدقيق وزناً، لتحقيق المساواة في الوزن، ولا يجوز كيلاً، لعدم تحقق التماثل.

والراجع عندي هو ما يقوله أصحاب الطريقة الثانية في المذهب المالكي: من أنه يجوز بيع القمح بالدقيق وزناً، لتحقيق

(1) تقدم تخريجه ص 1000.



المساواة ؛ لأن الحبوب إذا طحنت، لا يزيد وزنها، وأقصى ما يطرأ عليها هو تفرق أجزائها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على زين المرسلين، سيدنا ومولانا محمد في كل وقت وحين.

وكان الفراغ من هذا البحث في الساعة الثانية عشرة ونصف ظهرا يوم الخميس السابع من شهر رجب 1426هـ الموافق 8/11/2005 افرنجي.

الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الطويلة، مع ابن الحاجب وآرائه، في باب البيوع، مقارنة بأقوال الفقهاء، أستطيع أن أثبت الآتي:

1 - الدراسات الفقهية المقارنة، تساهم في ازدهار الحركة الفقهية، وتعقد الصلة العملية بين المذاهب بعضها مع بعض، بالموازنة بينها فيما تتفق فيه، أو تختلف، مما يهيئ لطلبة الفقه الإمام ببعض من وجوه المقارنة بين المذاهب، في أدلتها، واستنباطاتها.

2 - الفقه المقارن يستلزم أموراً عديدة، يجب أن يتصف بها الباحث، منها معرفته باللغة العربية، وآيات وأحاديث الأحكام، وتفسيرها، والناسخ والمنسوخ، والقواعد العامة في الفقه الإسلامي وأصوله، وأسباب اختلاف الفقهاء؛ لأن هذه الأمور تتيح للباحث النظرة المتأمله لوجهة نظر كل مذهب وأدلة، وتعطيه القدرة على تحرير محل النزاع في المسألة، مما يقوده إلى ترجيح رأي منها، أو



إلى إحداث رأي توفيقى، أو الانتهاء إلى رأي جديد، ينسجم مع مبادئ الشريعة، وكلياتها، ومقاصدها.

3 - يمتاز الفقه الإسلامى بالمرونة، والقدرة على مسايرة التطور، ومواجهة كل جديد بما يناسبه.

4 - لم يكن اختلاف الفقهاء في المسائل الفقهية ناشئاً عن تعصب، أو هوى في نفوسهم، أو رغبة في الخلاف، فقد كان كل واحد منهم، يبذل جهده وما في وسعه، مستهدفاً إصابة الحق، وفقاً لغلبة ظنه في الاجتهاد، قاصداً بذلك مرضاة الله.

5 - اختلاف الفقهاء فيما بينهم في أحكام كثيرة، مرده إلى أسباب متعددة، منها: اختلافهم في ثبوت الدليل وعدم ثبوته، وفي كون المصدر دليلاً أو غير دليل، وفي مفاد النص إذا كانت دلالة ظنية، وفي إعمال النص بإطلاقه وتقييده، وفي اختلاف البيئة، وتغاير العرف بين الناس باختلاف الأقطار، وتباين الأزمان...

6 - ثراء مختصر ابن الحاجب الفرعى، واتسامه بصفة الشمول والموسوعية، فهو كتاب يضم ستاً وستين ألف مسألة، في مختلف أبواب الفقه المالكي، ويفوق كتاب الأم في الفقه المالكي - المدونة - التي تضم ستاً وثلاثين ألف مسألة، والمختصر الكبير لابن عبد الحكم، الذي يضم ثمانية عشر ألف مسألة، وهو خلاصة لستين من أمهات الفقه المالكي كالمدونة، والتفريع، والبداية، وغيرها.

7 - أمانة ابن الحاجب في النقل، ودقة تعبيره عن المعاني، التي يريد التعبير عنها، وقد تبين لي هذا، من خلال مراجعة النصوص، التي تضمنها المختصر، في مراجعتها الأصلية، التي توفرت لي، ووقعت بين يدي.



وقراءة هذا الجامع، تكشف عن قدرة الإمام، ودقته، وتمكنه من وسائل التعبير، فهو - كما قال ابن دقيق العيد - قد تيسرت له البلاغة، فتقياً ظلها الظليل، وتفجرت له ينابيع الحكمة، فكان خاطره بطن المسيل، وقرب المرمى، فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز، فناداه لسان الإنصاف ﴿عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾⁽¹⁾.

8 - استناد مسائل هذا الكتاب، إلى الأدلة الأصولية من القرآن، والسنة، والإجماع، والقياس، وغيرها.

وقد تبين لي هذا، من خلال البحث عن أدلة مسائل هذا الكتاب، في كتب التفسير، والحديث، والأصول، والقواعد. ولا عجب فابن الحاجب رأس في علوم كثيرة تعني بهذه الأدلة، وتوليها مكان الصدارة.

9 - القناعة التامة بحاجة الطلبة في الدراسات العليا، إلى دراسة مثل هذا الكتاب، حتى نضمن تكوين كوادر من المتخصصين ذوي المستويات المرتفعة، ففرق كبير بين طلبة الأمس، الذين درسوا أمثال هذه الموسوعات، واستوعبوها، وطلبة اليوم الذين يعتمدون على الكتب الحديثة الميسرة.

10 - صواب رأي الأساتذة والمشائخ، الذين يوصون بقراءة مثل هذه الموسوعات، وتفضيلها على غيرها من الكتب الحديثة، سواء من حيث قيمة المؤلف، أو من حيث المادة في سعتها، وشموليتها، وصحتها.

(1) سورة التوبة، الآية: 91.

التوصيات

يوصى الباحث بما يلي:

- 1 - مزيد العناية بأبواب المعاملات والبيوع، من أجل المساهمة في ازدهار الحركة الفقهية.
- 2 - مزيد من العناية والدراسة لابن الحاجب، وكتبه المتعددة.
- 3 - العمل على تحقيق باقي مؤلفات ابن الحاجب، التي لم تر النور بعد.
- 4 - زيادة الاهتمام بدراسة الفقه المقارن في الجامعات الإسلامية، وإلى خدمة كتب المذاهب القديمة، بمؤلفات جديدة، تتم بالتيسير، والتدليل، والتععيد.
- 5 - ضرورة الانفتاح على المذاهب الفقهية، وأخذ أفضل ما في كل منها، في كل مسألة.
- 6 - لا بد في التقنين للفقه الإسلامي أن يستفاد من جميع المذاهب؛



لأن كل مذهب بمفرده، لا يمكن أن يعتبر هو الممثل للشريعة وحده، ما دام إلى جانبه مذهب آخر، أو مذاهب تخالفه.

7 - توجيه الدارسين إلى الاهتمام بكتب الأمهات والمراجع الأصلية للمذهب، التي عرفت بثروة فقهية طائلة، هي حصيلة دراسة أجيال وقرون من الاستنباط، والترجيح، والموازنة، والاختيار، والتصحيح، وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان.

8 - الإعانة على التجديد في الفقه، بأن يعاد إخراج كتبه المهمة إخراجاً علمياً صحيحاً، يليق بمكانتها، ويوسع الفائدة المرجوة منها.

9 - توجيه الدارسين إلى منهج الأئمة المهدين: في البحث، والدراسة، الذي يتسم بالتأني، والإحاطة، والإخلاص لله سبحانه وتعالى.

الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
- فهرس الآثار
- فهرس القواعد الأصولية والفقهية
- فهرس المصطلحات
- فهرس الألفاظ اللغوية
- فهرس المدن والأماكن
- فهرس الأعلام
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس المواضيع

فهرس الآيات

الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
1	﴿أَنذَرْتُ رَابِيَةً...﴾	الحاقة	10	630
2	﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا...﴾	يوسف	12	322
3	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ...﴾	الأعراف	172	282
4	﴿إِلَّا مَا اضْطَرَّرْتُمُوهُ إِلَىٰ...﴾	الأنعام	119	872 ، 869 ، 799
5	﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ...﴾	التوبة	111	170 ، 164 ، 161
6	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ...﴾	النحل	90	526
7	﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ...﴾	آل عمران	59	1009
8	﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ...﴾	النجم	23	179 ، 174
9	﴿أَوَّاهٍ إِلَىٰ رُكْنٍ...﴾	هود	80	150
10	﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ...﴾	المائدة	1	919 ، 771 ، 763
11	﴿ثُمَّ انصَرَفُوا...﴾	التوبة	127	688
12	﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ...﴾	المائدة	3	368 ، 304 416 ، 397 ، 396
13	﴿خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ...﴾	البقرة	29	469 ، 465 ، 417



الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
14	﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا...﴾	النحل	75	877 ، 874
15	﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾	الحشر	2	1008
16	﴿فَتَوَكَّلْ بِرُكْبِهِ...﴾	الذاريات	39	149
17	﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ...﴾	يوسف	47	539
18	﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ عَرَفُوا...﴾	البقرة	89	584
19	﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ...﴾	الأحزاب	32	481
20	﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا...﴾	محمد	18	197
21	﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ...﴾	يسين	78 - 79	457 ، 455 ، 304
22	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ...﴾	الأنعام	145	414 ، 312 ، 298
23	﴿قُرِ اللَّيْلُ إِلَّا قَلِيلًا...﴾	المزمل	2 - 3	850
24	﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ...﴾	البقرة	256	284
25	﴿لَهُمَا مَا كَسَبَتْ...﴾	البقرة	286	389
26	﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ...﴾	النور	61	255
27	﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا...﴾	يوسف	40	179
28	﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِن...﴾	التوبة	91	76
29	﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ...﴾	البقرة	261	1009
30	﴿وَمَا تَوْأَلَى الْيَتَامَى...﴾	النساء	2	272
31	﴿وَابْتَغُوا الْيَتَامَى...﴾	النساء	6	221 ، 219 ، 247 ، 238 ، 265 ، 251 ، 269 ، 267 ، 273 ، 270 ، 274



الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
32	﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ...﴾	البقرة	275	140، 143، 173، 277، 278، 335، 415، 417، 419، 425، 469، 573، 583، 586، 592، 622، 638، 692، 736، 874، 879
33	﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً...﴾	الجمعة	11	485
34	﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ...﴾	البقرة	282	140
35	﴿وَالْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَذُوةَ...﴾	المائدة	64	217، 283
36	﴿وَأَمَرَ بِالْعَرَفِ...﴾	الأعراف	199	181، 186، 872، 987، 996، 1002
37	﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَى...﴾	النور	32	808، 876
38	﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدةً...﴾	الحج	5	630
39	﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ...﴾	المائدة	2	282
40	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾	المائدة	38	952
41	﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ...﴾	النحل	76	877
42	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ...﴾	الأنعام	119	418، 469، 800، 982، 985، 1003
43	﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ...﴾	المائدة	2	322
44	﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى...﴾	البقرة	222	452
45	﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ...﴾	الأنعام	164	423، 516، 519



الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
46	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ...﴾	البقرة	195	323
47	﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ...﴾	البقرة	221	203
48	﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا...﴾	الإسراء	70	371
49	﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا...﴾	التوبة	107 - 108	470
50	﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ...﴾	النحل	80	370 ، 456
51	﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ...﴾	البقرة	89	543 ، 584
52	﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ...﴾	النساء	141	216 ، 232 ، 235 ، 236 ، 241 ، 245 ، 248 ، 267 ، 272 ، 275 ، 276 ، 281 ، 283
53	﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ...﴾	الأحزاب	5	243 ، 257 ، 259
54	﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ...﴾	الحج	78	835
55	﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا...﴾	الأحزاب	36	222
56	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ...﴾	الإسراء	15	565
57	﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْلِفْ مِنْكُمْ...﴾	النساء	25	876
58	﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي...﴾	لقمان	5	399 ، 468 ، 470 ، 486
59	﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ...﴾	الأعراف	157	459
60	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا...﴾	البقرة	278	490 ، 879



الرقم	الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
61	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ...﴾	البقرة	282	173 ، 229 ، 247 ، 266 ، 271 ، 272 ، 273 ، 275
62	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا...﴾	المائدة	1	230 ، 266 ، 268 ، 350 ، 763 ، 771 ، 919
63	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا...﴾	النساء	29	141 ، 168 ، 170 ، 172 ، 173 ، 174 ، 176 ، 221 ، 230 ، 233 ، 239 ، 244 ، 250 ، 253 ، 254 ، 263 ، 266 ، 268 ، 275 ، 317 ، 329 ، 407 ، 419 ، 420 ، 421 ، 427 ، 488 ، 515 ، 575 ، 583 ، 588 ، 604 ، 736 ، 749 ، 750 ، 763 ، 874
64	﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا...﴾	النساء	43	223 ، 243
65	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ...﴾	المائدة	4	496
66	﴿يَمَحُ اللَّهُ الرِّبَا...﴾	البقرة	276	638

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الرقم	الحديث	الصفحة
1	أترضى أن أزوجهك ..	286
2	اتقوا الملاعن ...	464
3	أتى رسول الله ﷺ وهو بخير ...	816 ، 829 ، 832 ، 848 ، 853 ، 859 ، 867
4	أتى النبي ﷺ رجل ..	662
5	احتجم رسول الله ﷺ ...	496
6	إذا بايعت فقل	230 ، 266 ، 268 ، 271 ، 273 ، 620
7	إذا بعث فكل	613
8	إذا نسي فأكل ...	259
9	إذا وقع الذباب ...	458
10	إذا وقعت الفأرة ...	302 ، 369 ، 394 ، 415 ، 416 ، 433 ، 437 ، 445 ، 447 ، 448 ، 451 ، 452



الرقم	الحديث	الصفحة
11	أراد النبي ﷺ أن يتوضأ...	459 ، 306
12	أرأيت إذا منع الله الثمرة...	534 ، 513 ، 439 ، 316
13	أرأيت لو تمضمض...	1010
14	أرخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب	416 ، 373 ، 309
15	استصبحوا به ولا...	452
16	استلف النبي ﷺ من زحل...	915 ، 913 ، 905
17	أعلفه نواضحك	466 ، 454
18	أقبلنا من مكة إلى المدينة مع رسول الله ﷺ...	185 ، 181 ، 178 ، 168 ، 162
19	أكل تمر خبير هكذا؟...	872 ، 779 ، 673 ، 669 ، 898 ، 892 ، 887 ، 883 ، 1005 ، 993 ، 992
20	أكل ذي ناب...	398
21	ألا أخذتم إهابها...	435 ، 415 ، 373 ، 303
22	ألا إن كل ريا من ريا	646 ، 639
23	ألا إنما الريا من النسيئة...	655 ، 653 ، 636
24	أن أباه قتل يوم أحد...	914
25	إن الأشعرين إذا أرملوا	902
26	أن جارية لكعب...	401 ، 374 ، 314
27	إن دماءكم وأموالكم...	518 ، 516 ، 423
28	أن رجلا حمل معه خمرا...	491
29	أن رسول الله ﷺ أرخص في ثمن كلب...	501 ، 498



الرقم	الحديث	الصفحة
30	أن رسول الله ﷺ استلف من رجل بكرة	913 ، 905
31	أن رسول الله ﷺ دفع إليه ديناراً	389 ، 388
32	أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك	896
33	أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية	1007 ، 835
34	أن رسول الله ﷺ زجر عن ثمن الكلب	502 ، 418 ، 396
35	أن رسول الله ﷺ قال عن العظام	458
36	أن رسول الله ﷺ قضى أن خراج	617
37	أن رسول الله ﷺ لعن أكل	639
38	أن رسول الله ﷺ مر بشاه	434 ، 415 ، 373 ، 303 ، 450
39	أن رسول الله ﷺ مر على صبره	363
40	أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع الرجل	650
41	أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر	276 ، 241 ، 217 ، 216
42	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار	439 ، 316
43	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحصاة	588 ، 578
44	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنبل	540
45	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين	430 ، 367
46	أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل	367 ، 359 ، 340 ، 339 ، 586
47	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور	395 ، 372



الرقم	الحديث	الصفحة
48	أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر	308 ، 395 ، 418 ، 492 ، 494
49	أن رسول الله ﷺ نهى عن الثبأ	550
50	أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابة	985 ، 1008
51	أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة	408 ، 608
52	إن الله تجاوز عن أمي	222 ، 233 ، 240 ، 245 ، 252 ، 257 ، 712
53	إن الله تعالى إذا حرم	302 ، 397 ، 437 ، 445 ، 449 ، 461 ، 462 ، 464
54	إن الله ورسوله حرم بيع الخمر	298 ، 368 ، 393 ، 433 ، 436 ، 445 ، 450 ، 463
55	أن المشركين أرادوا . . .	427
56	أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ	454 ، 466
57	أن النبي ﷺ استعمل ابن الأتية	176
58	أن النبي ﷺ اشترى طعاما	142
59	أن النبي ﷺ أعطاه دينارا	256 ، 329 ، 424 ، 515
60	أن النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب	373 ، 499
61	أن النبي ﷺ حين خرج	351 ، 352 ، 549 ، 551 ، 553 ، 557
62	أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج	648
63	أن النبي ﷺ نهى أن يتلقى	364
64	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر	896
65	أن النبي ﷺ نهى عن بيع جبل	366 ، 408 ، 431



الرقم	الحديث	الصفحة
66	أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان	951
67	أن النبي ﷺ نهى عن الثنا	554
68	إنما الأعمال بالنيات	205 ، 206 ، 256
69	إنما البيع عن تراض	253 ، 254
70	إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة	505
71	إنما الربا النسبة	255 ، 653
72	إنما نهيتكم لأجل الدافة	662
73	أنه سئل عن فأرة	452
74	إنها ليست بنجس	311
75	أيما إهاب دبع	307 ، 313 ، 398 ، 459
76	أينقص الرطب إذا	984 ، 992 ، 994 ، 996 ، 1000 ، 1004 ، 1006 ، 1011
77	بلغنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى	378
78	البيعان بالخيار	320 ، 363
79	ثلاث جدهن جد	261 ، 262 ، 263
80	ثم أنت بالخيار في كل سلعة	268 ، 271
81	ثمن الكلب خيث	492 ، 493 ، 496
82	جلبت أنا ومخرمة العبد	677
83	جهز رسول الله ﷺ جيشا	957
84	جيدها ورديتها سواء	888
85	حط الضمان وأزيدك	910 ، 911
86	دخل أبو بكر علي	481



الرقم	الحديث	الصفحة
87	دعوة فإن لصاحب	904
88	الدينار بالدينار لا فضل	824 ، 693
89	زكاة الجنين	508
90	زكاة الميتة	313
91	الذهب بالذهب تبرها	837 ، 826
92	الذهب بالذهب مثلاً بمثل	888
93	الذهب بالذهب وزناً بوزن	668 ، 672 ، 673 ، 692 ، 696 ، 816 ، 829 ، 832 ، 848 ، 853 ، 859 ، 868 ، 882 ، 885 ، 888 ، 901
94	الذهب بالذهب والفضة	664 ، 683 ، 692 ، 697 ، 701 ، 755 ، 820 ، 826 ، 838 ، 848 ، 852 ، 854 ، 856 ، 861 ، 950 ، 965 ، 978 ، 993 ، 1005
95	الذهب بالورق ربا	706 ، 707 ، 708 ، 711 ، 712 ، 720 ، 728 ، 738 ، 757 ، 792 ، 853 ، 857
96	رأيت رسول الله ﷺ سمع صوت	477
97	رحم الله رجلاً	173 ، 141
98	رضية رسول الله ﷺ لدينا	251
99	رفع القلم	214 ، 220 ، 232 ، 238 ، 243 ، 248 ، 249
100	الرهن من صاحبه الذي رهنه	618



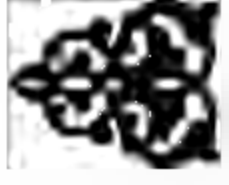
الرقم	الحديث	الصفحة
101	سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل	894
102	السنور من أهل البيت	503
103	صل ركعتين	913
104	ضعوا وتعجلوا	648
105	الطعام بالطعام	957 ، 952
106	طلقت امرأتي وهي حائض	208 ، 204
107	طهور إناء أحدكم	495 ، 492 ، 394
108	عليكم بستي	785
109	فإن أكل الكلب	374
110	فلا تستنجوا بهما	458
111	كان إحدانا إذا كانت	453
112	كان على رسول الله ﷺ وسق من ثمر	917
113	كان لي على النبي ﷺ دين	785
114	كل ذي ناب من السباع	312
115	كنا في عهد النبي ﷺ نسمي السماسرة	142
116	كنا مع النبي ﷺ في سفر	160
117	كنا نشترى الطعام من الركبان	355
118	كيف ترى بعيرك	179
119	لا بأس أن تأخذها بسعر	709 ، 711 ، 712 ، 731 ، 736 ، 743 ، 750 ، 766 ، 767 ، 768 ، 780 ، 782 ، 794
120	لا تباشر المرأة	543
121	لا تباع حتى تفصل	858 ، 830 ، 816



الرقم	الحديث	الصفحة
122	لا تبتاعوا الثمر	1000 ، 1006 ، 1007 ، 1008 ، 1013 ، 1014
123	لا تبع ما ليس عندك	376 ، 381 ، 391 ، 406 ، 516 ، 517 ، 540 ، 541 ، 581 ، 582
124	لا تبيعوا الدينار بالدينارين	666 ، 675 ، 954 ، 956
125	لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء	827 ، 828
126	لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً	639 ، 669 ، 696 ، 697 ، 705 ، 708 ، 710 ، 750 ، 757 ، 893
127	لا تبيعوا شيئاً غائباً	719 ، 720
128	لا تقل إلا خيراً، فأنا	915
129	لا وصية لوارث	562
130	لا يولن أحدكم	447
131	لا يبيع الرجل على بيع	128
132	لا يحل سلف وبيع	406 ، 516 ، 517 ، 578
133	لا يحل لرجل أن يبيع	561
134	لا يمنع جار جاره	334
135	لعن الله الواصلة	371
136	لقد رأيت الناس	425
137	لما نزلت آيات سورة البقرة	634
138	ليكونن من أمتي	307 ، 468 ، 471 ، 475 ، 484
139	ما كان يدا بيد	653 ، 657



الرقم	الحديث	الصفحة
140	مثل القائم في حدود الله	526
141	مر النبي ﷺ بشاه	435 ، 345
142	مروا الصبيان بالصلاة	274 ، 251
143	المكيال على مكيال أهل المدينة	1001 ، 998 ، 995
144	من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه	349
145	من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه	613
146	من ابتاع نخلاً بعد أن تؤبر	797 ، 813 ، 814 ، 834 ، 836
147	من أحدث في أمرنا هذا	203 ، 208 ، 443 ، 748 ، 768 ، 749
148	من استطاع منكم	522
149	من اشترى بيعاً	591
150	من اشترى شيئاً	564 ، 587 ، 591 ، 604 ، 902
151	من أمسك كلباً	498 ، 494 ، 310 ، 308
152	من صور صورة	323
153	من غش فليس منا	561 ، 363
154	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن	828 ، 823
155	من لعب الترد	417
156	نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة	808
157	نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب	504
158	نهى رسول الله عن بيع الثمر	1003



الرقم	الحديث	الصفحة
159	نهى رسول الله عن بيع الحصاة	324 ، 335 ، 367 ، 375 ، 378 ، 381 ، 409 ، 420 ، 426 ، 431 ، 438 ، 537 ، 538 ، 539
160	نهى النبي ﷺ عن الزبيب	809
161	نهى رسول الله ﷺ عن صوم	809
162	نهى رسول الله ﷺ عن المزابة	345 ، 385 ، 410 ، 422 ، 548 ، 549
163	نهى عن لبس جلود السباع	398
164	نهية عن بيع ما لم يضمن	330
165	هل عندك من شيء	530
166	هم إخوانكم جعلهم الله	880
167	الورق بالذهب ربا	646 ، 692 ، 703 ، 705 ، 757
168	ولا بأس ببيع الشعر	979
169	وما صدت بكلك	314
170	يغفر الله للوط	150

فهرس الآثار

الرقم	الأثر	الصحابى أو التابعى	الصفحة
1 -	أتجعلين أمرى إلى...	عبد الرحمن بن عوف	286
2 -	أتحل الربا يا مروان؟	زيد بن ثابت	651
3 -	احفظ هذا المعيار...	ابن عمر	916
4 -	اختبروا اليتامى عند الحلم.	ابن عباس	270
5 -	إذا أدركت ذكاة الموقوفة...	علي	401
6 -	أرى أن تشق الصحيفة	ابن عمر	491
7 -	اشترى دراهم بدنانير	ابن عمر	765
8 -	اقتلوا الكلاب	عثمان	500
9 -	أما الزيادة فلا	عمر	716
10 -	أن لا تبيع ذلك إلا مثلاً...	عمر	894
11 -	إن من الربا بيع التمر	عمر	633
12 -	أنه صرف فضة بورق...	ابن مسعود	208
13 -	الرشد العقل	مجاهد	270



الرقم	الأثر	الصحابي أو التابعي	الصفحة
14 -	الرشد العقل والصلاح	السدي	270
15 -	الغناء ينبت التفاق...	ابن مسعود	472 ، 468
16 -	كان خباب قينا...	إبراهيم النخعي	837
17 -	كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد...	ابن شهاب	618
18 -	لا بأس ببيع السيف المحلى...	ابن عباس	863
19 -	لا تبيعوا سيوفا فيها حلقة...	عمر	855
20 -	لا تحل التجارة في شيء...	عمر	450
21 -	لا تشتروا السمك...	ابن مسعود	375 ، 324 ، 402 ، 376
22 -	لا يتجر في سوقنا...	عمر	821
23 -	لا يشتري أحدكم دينارا...	عمر	636
24 -	لهو الحديث الرجل...	ابن عباس	486
25 -	لي الخيار لأنني بعت...	عثمان	592 ، 576
26 -	ليس بين العبد وميله...	ابن عباس	874
27 -	ما أدركه الصفقة حيا...	ابن عمر	617
28 -	مضت السنة أن لا يشتري...	الزهري	246
29 -	وإن كان مائعا...	عائشة	452
30 -	وإن وثب من سطح...	ابن عمر	707
31 -	والله لا تفارقه حتى...	عمر	706 ، 707 ، 710 ، 720 ، 792



الفهارس

الرقم	الأثر	الصحابي أو التابعي	الصفحة
32 -	وما ذلك؟	علي	822 ، 836
33 -	يأيها الناس إنكم قد أحدثتم...	عبادة بن الصامت	951 ، 960
34 -	يجوز الانتفاع بالمتجسس	علي وابن عمر	455

فهرس القواعد الأصولية والفقهية

الرقم	القاعدة	الصفحة
1 -	الأحكام الشرعية صفات . . .	507
2 -	إذا بطل الجزء . . .	489 ، 488 ، 400 ، 317
3 -	إذا فقد المعنى المقصود . . .	920
4 -	الأسباب إذا كانت أسبابا . . .	280
5 -	الأصل بقاء ما كان . . .	565
6 -	التابع يأخذ حكم المتبوع . . .	508 ، 506 ، 504 ، 398
7 -	الحاجة تنزل منزلة . . .	819 ، 299
8 -	الحكم إذا علق باسم مشتق . . .	957 ، 952
9 -	الحكم للمتبوع . . .	487
10 -	الضرورات تبيح . . .	415 ، 299
11 -	العبرة في العقود . . .	187 ، 171 ، 170
12 -	الفعل إذا كان مكروها . . .	486



جامع الأمهات

الرقم	القاعدة	الصفحة
13 -	لا يكون قول بعض الصحابة . . .	441 ، 473
14 -	المصالح العامة . . .	526
15 -	المعدوم شرعا . . .	307 ، 406 ، 428 ، 487 ، 507 ، 516
16 -	منع الاستدانة يدل على . . .	281
17 -	النهي يقرر المشروعية . . .	207
18 -	يغتفر في التوابع . . .	799

فهرس المصطلحات

الرقم	المصطلح	الصفحة
1	الاختيار	205 ، 224 ، 254
2	الأخضر الأخضر	116
3	الاستبدال	776
4	الاستثناء المفرد	801
5	الاستحقاق	786
6	الاسم التجاري	319
7	الأسهم	701
8	الأشهر	84
9	الأصح	84
10	اصطلاح	132
11	الأظهر	84
12	الأموال المادية	319
13	الأموال المعنوية	319



الرقم	المصطلح	الصفحة
14	أهلية التصرف	212
15	الإيجاب	151
16	بطاقة الائتمان	702
17	بطلان	202
18	بيع	129 ، 130 ، 133 ، 135 ، 137 ، 161 ، 138
19	بيع التلجئة	227
20	بيع السنين	366
21	البيع الغائب	573 ، 574 ، 575
22	بيع الفضولي	328 ، 256
23	بيع المضغوط	235
24	بيع الملامسة	407
25	بيع الهزل	226
26	بيع الآجال	651
27	تحقيق المناط	829
28	تراب الصواغين	336
29	التزوير الكامل	770
30	التزوير الناقص	771
31	تصحيف	96
32	التضخم	641
33	تفريق الصفقة	316 ، 317
34	التوكيل	713
35	التمنية	665



الرقم	المصطلح	الصفحة
36	الثنيا	344
37	الجزء	350
38	الجزاف	354 ، 297
39	الجناية	331
40	الجنس	963
41	الحديث الغريب	311
42	الحديث المضطرب	311
43	الحديث المعتل	519
44	حديث منقطع	475
45	الحرام	637
46	الحسابات الجارية	760
47	حسم الأوراق التجارية	649
48	حسم تعجيل الدفع	649
49	حق المرور	136
50	دائق	762
51	دلالة الاقتضاء	182
52	الدور	132
53	الدين	144
54	الذمة	146
55	الربا	630 ، 145
56	ربا الجاهلية	645
57	الربا الخفى	650
58	ربا النسيئة	646



الرقم	المصطلح	الصفحة
59	الرشد	270 ، 269 ، 235 ، 220
60	الرضا	253 ، 224 ، 205
61	الركن	200 ، 152 ، 151
62	الرهن	327
63	وهن ثقة	212
64	السبر والتقسيم	662
65	السلم	146
66	السلم الموسيقى	477
67	السمسار	142
68	السندات الربوية	633
69	السياق	313
70	الشاهد	520
71	الشرط الجعلى	199
72	الشرط الشرعي	199 ، 198
73	الشيك	700
74	صحة العقد	202
75	الصرف	690 ، 689 ، 144 ، 134
76	الصرف على الذمة	736 ، 729
77	الصرف في الذمة	729
78	صورىة العقد	226
79	الصيغة	172 ، 170 ، 169 ، 167
80	صيغة المساومة	187
81	ضع وتعجل	648



الرقم	المصطلح	الصفحة
82	الطرد المحض	672
83	الطعام الربوي	937
84	الظاهر	660
85	الظرف	359
86	العارية	751
87	العائد	154
88	العريّة	835
89	العقود البحرية	579
90	علة	660
91	علة قاصرة	675
92	علة المتحدة	937
93	الغرر الكثير	347 ، 346
94	غلبة الثمنية	665
95	غية النقد	718
96	الفائدة	641
97	فساد العقد	202
98	القبول	182
99	القرض	137
100	القرطم	935
101	القصر الإضافي	655
102	القضاء	904 ، 903
103	قطع النقود	1039
104	القياس	132



الرقم	المصطلح	الصفحة
105	كل صاع بدرهم	341 - 342
106	الكميالة	700
107	المال	368
108	المال المتقوم	368
109	المبادلة	135
110	المتابعة	497
111	المتنجس	300
112	المجمل	830
113	المحاولة	345
114	المحل التجاري	318
115	المدرج	674
116	المراطة	135
117	المرسل	555
118	المزابة	345
119	مسالك العلة	661
120	المشهور	84
121	المصالح المرسلة	320
122	المضاربة	640
123	المعاطاة	136
124	المعروف	84
125	المعقود عليه	154
126	المعين	764



الرقم	المصطلح	الصفحة
127	المفارقة الاضطرارية	710
128	مفهوم مخالفة	189
129	مفهوم موافقة	189
130	المقاصة	729
131	المقايضة	147
132	المكايسة	134
133	المنابذة	407
134	المنصوص	84
135	المواعدة	721
136	النسخ	555
137	نظرية عيب الرضا	227
138	النفاذ	229
139	النقد	679
140	النهي	202
141	هبة الثواب	134
142	الودائع الآجلة	760
143	الودائع الادخارية	760
144	الوديعة	751
145	الوديعة المصرفية	758

فهرست الألفاظ اللغوية

الرقم	اللفظ اللغوي	الصفحة
1	ابتاع	163
2	الآبق	294
3	الادخار	934
4	آرمل	902
5	الاستخراج	908
6	الاستمتاع	434
7	اشترى	163
8	الأطعمة	937
9	الاقتيات	934
10	الأنيسون	936
11	البرنامج	595
12	البريد	596
13	البز	677
14	بكر	160



الرقم	اللفظ اللغوي	الصفحة
15	البندق	935
16	البهيم	500
17	بيع	128
18	التبر	689
19	التجارة	170
20	الترمس	965
21	تلكس	167
22	التمر المعقلي	976
23	التميز	213
24	التوكيل	713
25	جامات	822
26	الجلب	364
27	جمع	669
28	جنيب	669
29	حبل الحبل	365
30	الحضرة	762
31	الحنطة	339
32	الخراج	617
33	الداجن	377
34	الدائق	898 ، 765 ، 762
35	الدخن	934
36	الدقل	491
37	ذي النقطتين	500
38	الرباعي	905 ، 904



الرقم	اللفظ اللغوي	الصفحة
39	الربع	614
40	الركن	150
41	الساج	595
42	السبع	294
43	السبك	690
44	الستوق	765
45	سقاية	893
46	السكة	739
47	السلب	557
48	السلت	934
49	السنبل	339
50	الشارد	295
51	الشاهترج	935
52	الشرط	198 ، 197
53	الشف	696
54	الشمار	936
55	شماسة	99
56	الصبر	935
57	الصهرة	363
58	الصفقة	316
59	الصلق	305
60	الصواغ	166
61	الصوان	297
62	الصيغة	166



الرقم	اللفظ اللغوي	الصفحة
63	طارت	923
64	الطبق	480
65	الطوارئ	761
66	عسب الفحل	203
67	العلس	934
68	الغض	346
69	الفاكس	167
70	الفلوس	678
71	القائمة	904
72	القباء	484
73	القبض	699
74	القرطم	935
75	القصب	935
76	القضاء	904 ، 903
77	القطاني	934
78	القفيز	636
79	قلائص	958 ، 957
80	القين	837
81	القينة	480
82	الكرسة	934
83	الكربرة	936
84	الكمثري	935
85	اللي	917
86	المتردية	401



617	المجموع	87
904	المجموعة	88
845 ، 846 ، 847 ، 848 ، 849 ، 850 ، 851 ، 852	المحلى	89
294	المخرج	90
294	المخوف	91
419	المدنق	92
880	المراطة	93
371	المستوصلة	94
634	معصفة	95
315	المقرب	96
663	المكتل	97
500	المهارشة	98
295	المهملة	99
401	الموقوذة	100
957	التقاد	101
401	النطيحة	102
454	نواضحك	103
646	هاء	104
136	الهبة	105
300	الهرمون	106
935	الهندبا	107
371	الواصلة	108
917	الوسق	109
701	يد بيد	110

فهرس المدن والأماكن

الرقم	المدينة أو المكان	الصفحة
1 -	الإسكندرية	68 ، 70 ، 75 ، 78 ، 114
2 -	أسنا	64
3 -	أندونيسيا	49
4 -	بجاية	68 ، 70 ، 97 ، 100 ، 109
5 -	بعاث	481
6 -	بعلبك	71
7 -	بغداد	43 ، 54 ، 85 ، 107
8 -	البقيع	709 ، 731 ، 736
9 -	بنغازى	115
10 -	بون	73
11 -	تونس	29 ، 37 ، 100 ، 108 ، 115
12 -	ثمود الحجر	454 ، 466
13 -	الجار	650
14 -	حطين	47



جامع الأمهات

الرقم	المدينة أو المكان	الصفحة
15 -	حلب	86 ، 54
16 -	خراسان	66
17 -	خير	832 ، 829 ، 825 ، 816 ، 779
18 -	دمشق	53 ، 54 ، 60 ، 64 ، 66 ، 67 ، 70 ، 71 ، 73 ، 75 ، 77 ، 116
19 -	الرملة	49
20 -	روما	73
21 -	زملكان	71
22 -	سروج	46
23 -	سلع	314
24 -	الشام	72 ، 47 ، 46
25 -	صفد	77
26 -	صور	49 ، 47
27 -	صيدا	77
28 -	طرابلس	115
29 -	عكا	49 ، 48
30 -	الغابة	720 ، 706
31 -	فلسطين	48
32 -	القاهرة	114 ، 75 ، 64 ، 61 ، 53 ، 43
33 -	القدس	60
34 -	قيصرية	48
35 -	الكرك	71 ، 60
36 -	لابتا المدينة	663
37 -	المدينة	658 ، 653 ، 115



الرقم	المدينة أو المكان	الصفحة
38 -	مكة	648 ، 649 ، 658
39 -	المنصورة	50
40 -	الموصل	46
41 -	نصيبين	70
42 -	نيسابور	54
43 -	يافا	48

فهرس الأعلام

78 ، 77 ، 76 ، 75 ، 74 ، 72 ، 71	(1)
94 ، 93 ، 92 ، 89 ، 84 ، 82 ، 80	إبراهيم النخعي 837
106 ، 103 ، 100 ، 99 ، 98 ، 97	ابن أبي زيد القيرواني 38 ، 81 ، 351
167 ، 154 ، 113 ، 112 ، 111 ، 109	548
181 ، 180 ، 176 ، 175 ، 174 ، 168	ابن أبي شيبة 37
193 ، 192 ، 191 ، 190 ، 188 ، 187	ابن أبي العلاء 70
256 ، 252 ، 214 ، 213 ، 212 ، 201	ابن الأثية 176
282 ، 380 ، 276 ، 274 ، 265 ، 263	ابن بشير 83 ، 715 ، 739 ، 740 ، 741
313 ، 311 ، 310 ، 304 ، 297 ، 284	745 ، 746 ، 747 ، 775 ، 805 ، 849
333 ، 332 ، 330 ، 328 ، 326 ، 315	904 ، 909 ، 936 ، 984
345 ، 344 ، 343 ، 340 ، 337 ، 336	ابن التنسي 111
354 ، 353 ، 352 ، 351 ، 350 ، 346	ابن تيمية 110 ، 153 ، 158 ، 161
433 ، 429 ، 363 ، 362 ، 357 ، 356	163 ، 473 ، 668 ، 671 ، 891 ، 895
509 ، 488 ، 468 ، 462 ، 442 ، 437	ابن جبير 60 ، 67
626 ، 524 ، 522 ، 514 ، 513 ، 512	ابن جزري 38
540 ، 538 ، 535 ، 533 ، 531 ، 528	ابن الجلاب 38 ، 83 ، 774
560 ، 559 ، 557 ، 556 ، 547 ، 544	ابن الحاجب 29 ، 30 ، 34 ، 35 ، 51
599 ، 596 ، 581 ، 579 ، 564 ، 563	52 ، 53 ، 55 ، 56 ، 60 ، 61 ، 62
614 ، 612 ، 611 ، 608 ، 607 ، 605	64 ، 65 ، 66 ، 67 ، 68 ، 69 ، 70



755 ، 735 ، 734 ، 727 ، 725 ، 719	704 ، 703 ، 688 ، 665 ، 619 ، 616
792 ، 790 ، 782 ، 781 ، 780 ، 778	718 ، 715 ، 713 ، 712 ، 710 ، 706
825 ، 812 ، 811 ، 810 ، 807 ، 793	741 ، 739 ، 736 ، 730 ، 728 ، 721
862 ، 858 ، 857 ، 833 ، 831 ، 830	757 ، 754 ، 753 ، 752 ، 751 ، 744
879 ، 878 ، 875 ، 872 ، 869 ، 867	775 ، 774 ، 772 ، 770 ، 762 ، 761
1013 ، 1012 ، 913 ، 897 ، 887	797 ، 793 ، 791 ، 790 ، 786 ، 781
ابن حمدون 337	818 ، 816 ، 806 ، 805 ، 803 ، 800
ابن خلدون 81 ، 99 ، 101 ، 102 ، 105	834 ، 833 ، 831 ، 823 ، 822 ، 821
ابن خلكان 76	871 ، 863 ، 860 ، 851 ، 846 ، 835
ابن دقيق العير 76 ، 97 ، 99 ، 109	889 ، 883 ، 882 ، 880 ، 875 ، 873
ابن دينار 295 ، 331	906 ، 905 ، 904 ، 903 ، 900 ، 898
ابن رشد 100 ، 102 ، 103 ، 108	933 ، 929 ، 921 ، 919 ، 910 ، 909
ابن رجب 38	973 ، 971 ، 968 ، 949 ، 947
ابن راشد (الجد) 38 ، 81 ، 83 ، 103 ، 105	1014 ، 1013 ، 1011
320 ، 309 ، 301 ، 189 ، 131 ، 105	ابن حبيب 315 ، 553 ، 615 ، 906
584 ، 449 ، 491 ، 444 ، 358 ، 321	988 ، 987 ، 970 ، 946
712 ، 711 ، 706 ، 669 ، 619 ، 586	ابن حجر العسقلاني 98 ، 497 ، 652
765 ، 726 ، 723 ، 722 ، 715 ، 714	655
946 ، 871 ، 869 ، 864 ، 820 ، 796	ابن حجر الهيثمي 478 ، 479 ، 484
988	683 ، 682
ابن رشد (الحفيد) 38 ، 83 ، 652 ، 765	ابن حزم 35 ، 39 ، 59 ، 138 ، 139
ابن زاغو 111	176 ، 175 ، 174 ، 173 ، 172 ، 155
ابن زياد 852	254 ، 248 ، 244 ، 243 ، 179 ، 178
ابن شاس 103 ، 191 ، 312 ، 600	414 ، 282 ، 281 ، 269 ، 267 ، 266
775 ، 764 ، 744 ، 725 ، 723 ، 714	442 ، 440 ، 439 ، 438 ، 433 ، 429
805 ، 784	458 ، 457 ، 455 ، 449 ، 448 ، 445
ابن شعبان 598 ، 698 ، 990	488 ، 476 ، 475 ، 470 ، 469 ، 459
ابن عابدين 38	519 ، 517 ، 516 ، 502 ، 494 ، 492
ابن عاشور 37	535 ، 533 ، 532 ، 529 ، 526 ، 525
ابن عباس 309 ، 323 ، 346 ، 373	550 ، 547 ، 546 ، 545 ، 544 ، 539
434 ، 427 ، 416 ، 415 ، 397 ، 396	591 ، 588 ، 579 ، 561 ، 553 ، 552
	620 ، 615 ، 611 ، 607 ، 606 ، 605



ابن القاسم 90، 93، 103، 104، 212،	435، 437، 445، 449، 450، 459،
214، 293، 295، 296، 297، 308،	460، 461، 462، 464، 486، 498،
343، 345، 346، 354، 358، 492،	501، 504، 505، 509، 613، 635،
494، 587، 615، 714، 723، 726،	650، 651، 652، 863، 874، 878،
747، 754، 765، 766، 769، 774،	879، 906، 914، 915، 916،
775، 799، 805، 818، 864، 884،	ابن عبد البر 38، 820،
898، 901، 936، 946، 964، 971،	ابن عبد الحكم 218، 600، 725،
988، 990،	727، 804، 811، 812، 847، 851،
ابن القباب 103،	858، 862، 908،
ابن قدامة 39، 59،	ابن عبد السلام 29، 70، 100، 102،
ابن القصار 586، 940، 988،	106، 108، 110، 111، 354، 614،
ابن القيم 158، 671، 672، 734،	616، 721، 722، 899، 908، 909،
891، 895،	ابن عتاب 86،
ابن الكاتب 774،	ابن العربي 37، 309، 475، 487،
ابن كثير 37،	501، 634، 722، 723، 819، 839،
ابن كنانة 309، 493،	ابن عرفة 110، 133، 139، 482،
ابن اللباد 301، 444، 446، 449،	586، 605، 681، 723،
ابن الماجشون 305، 456، 458، 986،	ابن عساكر 64، 67،
1014،	ابن عطية 37،
ابن ماجه 37،	ابن عمر 160، 163، 203، 204، 208،
ابن محرز 794، 798، 800، 863،	230، 241، 276، 307، 339، 349،
ابن مرزوق 109، 111،	355، 359، 366، 367، 398، 408،
ابن مسعود 208، 324، 375، 376،	425، 431، 438، 441، 443، 454،
402، 438، 441، 458، 468، 472،	455، 459، 460، 463، 466، 473،
543، 906، 914،	477، 478، 489، 490، 538، 540،
ابن ملي 71،	586، 616، 617، 635، 636، 648،
ابن المنير 78، 97،	707، 708، 709، 731، 736، 743،
ابن المواز 338، 669، 754،	750، 751، 752، 765، 768، 791،
ابن نافع 213، 309، 493، 725، 727،	797، 813، 814، 831، 834، 836،
ابن النجار 38،	847، 856، 859، 861، 914، 915،
ابن نجيم 38،	916، 918، 914، 916، 954، 956،
ابن هارون 100، 108،	ابن فرحون 84، 94،



أبو زيد التسي 110	ابن الهمام 38
أبو سعيد الخدري 639، 647، 673، 674، 692، 696، 697، 700، 701، 710، 750، 757، 779، 872، 883، 887، 892، 893، 895، 898، 992	ابن وهب 217، 283، 301، 305، 306، 346، 351، 359، 444، 446، 449، 456، 458، 459، 460، 548، 556، 557، 714، 772، 781، 874، 875، 876، 879، 968
أبو شامة 76، 78	ابن يونس 81، 82، 83، 330، 516، 517، 521، 592، 711، 712، 970
أبو الطاهر إسماعيل 67	الأبهري 330، 351، 516، 517، 521، 548، 586، 620، 819، 821، 838، 939، 959، 960
أبو طيبة 496	أبو إسحاق 70، 947
أبو عبد الله الأرتاحي 67	أبو بكر 352، 481، 549، 551، 553، 557
أبو عبد الله البغدادي 67	أبو بكر بن عبد الرحمن 773
أبو علي الفارسي 74	أبو بكر بن مريم 591
أبو الفرج الغزي 98	أبو ثعلبة الخشني 314
أبو القاسم النويري 112	أبو الحسن 347
أبو قتادة 503	أبو حميد الساعدي 176
أبو محمد الزواوي 70	أبو حنيفة 227، 230، 231، 263، 264، 266، 274، 368، 381، 384، 385، 469، 487، 488، 498، 544، 545، 555، 670، 776، 780، 781، 878، 923، 925، 927، 991، 992، 993، 1004، 1005، 1006، 1011، 1012، 1014
أبو محمد القاسم بن فيرة 66	أبو داود 37، 520، 646
أبو مسعود الأنصاري 308، 395، 418، 492، 494	أبو الدرداء 894، 895
أبو مصعب 474	أبو ذر الغفاري 222، 233، 239، 245، 252، 257، 880
أبو المنهال 653	أبو رافع 905، 906، 907، 913
أبو موسى 417، 902	أبو زهرة 39، 58، 183، 300
أبو النور الديبوسي 98	
أبو هريرة 261، 263، 302، 303، 308، 310، 324، 334، 335، 363، 364، 367، 369، 375، 378، 381، 394، 402، 408، 409، 415، 416، 420، 426، 431، 433، 435، 437، 438، 442، 445، 446، 447، 448، 451، 458، 491، 492، 494، 495، 498، 537، 538، 539، 578، 588، 608، 656، 662، 668، 669، 672، 673، 693، 696، 779، 809، 824	

1071



706، 710، 715، 742، 745، 775،	182، 184، 185، 186، 298، 345،
820، 945، 969، 971	367، 368، 372، 373، 385، 393،
الخليل 73	394، 395، 396، 410، 418، 422،
خولة بنت قيس 917	423، 430، 433، 436، 445، 450،
(د)	463، 482، 485، 494، 495، 497،
داود بن علي القلتاوي 113	499، 501، 502، 516، 518، 548،
الدردير 28، 38، 96، 723، 922	549، 550، 556، 639، 785، 808،
الدسوقي 38	809، 874، 896، 913، 914، 951
(ر)	جبير بن مطعم 576، 592
الرازي 37، 66، 179	الجصاص 37
رافع بن خديج 492، 496	جمال الدين أبو عمرو 75
الرافعي 66	(ح)
الربيع بنت المعوذ 475، 479	الحاكم 1005
رضي الدين القسنيطني 71	حرام بن محيصة 454
رفيق المصري 39	حزام بن محيصة 465
الرملي 38	الحسن 500، 549، 591
الرياني 577	الخطاب 15، 38، 98، 112، 189،
ريتشارد 48	321، 613، 704
(ز)	حفص ابن أبي النجود 36
الزرقاء 39	حكيم بن حزام 320، 321، 363،
الزرقاني 318، 347، 723	376، 388، 391، 424، 517، 540،
زفر 228، 252، 256	541، 582
زكي الدين المنذري 69	حمزة بن عبد المطلب 917
الزمخشري 73، 74، 179، 638	حنش 823
الزهري 246، 281، 312	(خ)
زيد بن أرقم 653	خباب بن الأثر 937
زيد بن ثابت 351، 548، 555، 557،	الخرشي 38، 190
896، 835، 650	الخطيب 111، 113
زيد بن عياش 1004	خليل 28، 29، 38، 96، 111، 189،
	190، 338، 350، 354، 599، 613



284، 544، 670، 780، 781، 924،

925، 928، 929، 992، 994، 1011

الشيرازي 38

(ص)

الصابوني 39

الصالح أيوب 77

الصاوي 38

الصائغ 978

صدقة بن خالد 475

الصديق الضرير 592

صلاح الدين الأيوبي 47، 48، 49،

50، 51، 53، 55، 58

صلاح الدين خليل 50

الصنعاني (صاحب كتاب المصنف) 37

الصنعاني (صاحب كتاب البدائع) 38

(ط)

الطاهر بن عاشور 37، 642

طاوس 650

الطبري 577

خلعة 576، 592، 597، 705، 707،

720، 792

(ع)

العادل (نور الدين) 46، 50، 54، 55

عاصم الكوفي 36

عائشة 142، 203، 214، 220، 232،

238، 243، 248، 306، 313، 443،

452، 453، 479، 480، 481، 617،

634، 711، 712

عبادة بن الصامت 656، 657، 664،

(س)

سالم بن عبد الله 204

السائب بن يزيد 479

السبكي 38

سحنون 38، 216، 306، 309، 343،

459، 460، 493، 546، 547، 818،

848، 849، 884، 892، 979

السخاوي 98

السدي 270

السرخسي 38، 59، 756

سعد بن أبي وقاص 967، 978

سعد بن معاذ 314، 374، 401

سليمان بن حرب 655

سليمان بن عمرو 639

السمرقندي 38

سهل بن سعد الساعدي 529

سويد بن قيس 677

سيبويه 74

السيوري 799، 968

السيوطي 38

(ش)

الشافعي 37، 38، 104، 237، 473،

474، 499، 555، 562، 579، 581،

655، 656، 755، 782، 827، 878،

925، 926

شبيب بن غرقدة 329، 519

الشرييني 38

الشتيبي 38

الشوكاني 163، 470

الشياني 38، 263، 265، 267، 378،



836 ، 822 ، 557 ، 555 ، 548	697 ، 820 ، 826 ، 837 ، 838 ، 848
علي بن المنير 69	852 ، 856 ، 857 ، 861 ، 862 ، 888
علي الخفيف 300	949 ، 951 ، 956 ، 960 ، 965 ، 966
علي الشاذلي 67	968 ، 976 ، 977 ، 979 ، 993 ، 1005
عماد الدين زنكي 46 ، 50	عبد الحق 724
عمارة بن غزية 554	عبد الرحمن بن عوف 286 ، 616 ، 618
عمر 160 ، 161 ، 168 ، 169 ، 204	عبد الرحمن الثعالبي 113
205 ، 250 ، 306 ، 443 ، 450 ، 473	عبد العزيز بن أيوب 51
500 ، 506 ، 633 ، 636 ، 646 ، 692	عبد الله بن عمرو ابن عمر 238
706 ، 707 ، 708 ، 710 ، 716 ، 720	عبد الله بن عمرو 266 ، 271 ، 405
721 ، 722 ، 757 ، 792 ، 794 ، 821	516 ، 517 ، 587 ، 620 ، 957
853 ، 855 ، 857 ، 864 ، 888 ، 894	عبد الله محمد الموصللي 38
عمر إبراهيم الكردي 591	عبد المؤمن الدمياطي 69
عمران بن حصين 306	عبد الوهاب القاضي 38 ، 91 ، 309
عمرو بن شعيب 250	586 ، 774 ، 799 ، 936 ، 940 ، 945
عمرو بن العاص 56	948 ، 961
عياض 83 ، 352 ، 553 ، 847	عبدة بن سفيان 312
عيسى بن دينار 351 ، 548 ، 556 ، 557	عتاب بن أسيد 649
906	عثمان بن عفان 372 ، 473 ، 499
عيسى بن مناس 800	500 ، 576 ، 584 ، 592 ، 597 ، 613
عيسى الزواوي 113	616 ، 618 ، 656
(غ)	العدوي 38 ، 189
الغزالي 38 ، 54 ، 103 ، 481 ، 483	العراقي 476
643 ، 486	عروة بن الجعد 256 ، 329 ، 424
الغمرائي 38	515 ، 517 ، 519 ، 520 ، 521
الغنيمي 38	عروة بن الزبير 351 ، 515 ، 549 ، 551
غياث بن فارس 66	553 ، 557
غياث الدين توران شاه 50	العز بن عبد السلام 77 ، 105
(ف)	عز الدين موسك الصلاحي 64
فاطمة بنت سعد 68	علي الأياري 65
	علي الأجهوري 104
	علي بن أبي طالب 351 ، 401 ، 455



775 ، 772 ، 764 ، 723 ، 714	فخر الدين أبو عبد الله 39
المازوني 106	فريتاغ 73
مالك بن أنس 76 ، 86 ، 91 ، 104 ، 188 ، 214 ، 216 ، 218 ، 270 ، 301 ، 304 ، 305 ، 306 ، 308 ، 312 ، 325 ، 330 ، 345 ، 346 ، 350 ، 351 ، 364 ، 444 ، 446 ، 449 ، 469 ، 473 ، 474 ، 490 ، 492 ، 494 ، 548 ، 552 ، 554 ، 555 ، 556 ، 557 ، 561 ، 581 ، 587 ، 598 ، 600 ، 614 ، 616 ، 650 ، 667 ، 680 ، 681 ، 682 ، 683 ، 698 ، 699 ، 704 ، 723 ، 726 ، 728 ، 731 ، 732 ، 745 ، 772 ، 783 ، 796 ، 805 ، 818 ، 819 ، 820 ، 830 ، 837 ، 838 ، 876 ، 893 ، 898 ، 901 ، 939 ، 943 ، 944 ، 959 ، 978 ، 1004	فضالة 816 ، 822 ، 823 ، 825 ، 828 ، 829 ، 830 ، 832 ، 833 ، 848 ، 853 ، 855 ، 857 ، 859 ، 862 ، 867 ، 869 ، 870 ، 872
مالك بن أوس 705 ، 720 ، 792	(ق)
مجاهد 270	القابسي 784
محمد الأمدي 112	قاسم العقباني 109 ، 112
محمد الارتاحي 67	القرافي 38 ، 69 ، 75 ، 104 ، 105 ، 107 ، 596 ، 617
محمد البسطي 113	القرطبي 37 ، 820 ، 821
محمد بن التائي 112	القلصاني 109
محمد بن سلامة 39	قيس بن أبي غرزة 142
محمد بن هارون الكناني 110	(ك)
محمد سكحال 39	الكامل 49 ، 51
محمد السنوسي 112	كعب بن مالك 314 ، 374 ، 401
محمد الضرير 39	كمال الدين عبد الواحد الزملكاني 71
محمد الغزنوي 65	كمال الدين محمد الزملكاني 99
محمد الفساني 97	(ل)
محمد القفصي 111	اللخمي 81 ، 83 ، 358 ، 706 ، 714 ، 715 ، 717 ، 722 ، 723 ، 725 ، 727 ، 774 ، 775 ، 782 ، 787 ، 904 ، 908 ، 909 ، 934 ، 936 ، 939 ، 940 ، 948 ، 983 ، 985
محمد المغيلي 112	لويس التاسع 50
محمد الهواري 110	(م)
	المازي 295 ، 332 ، 334 ، 335 ، 352 ، 482 ، 501 ، 524 ، 527 ، 528 ، 531



المواق 38، 309	مخرمة العبدى 677
الميتة 298	مرعى بن يوسف 39
(ن)	المرغيناني 38
الناصر داود 71	مروان بن الحكم 650، 651
نافع 477	المروزي 577
النسائي 37	المزني 38، 777
النضر بن الحارث 471	مسعر 913
نظام الملك 54	مسلم 37، 418، 502
النعمان بن بشير 526	مصطفى حسين وقيع الله 39
نور الدين زنكي 46، 50، 54، 55	مصطفى الزرقا 300
النووي 38، 59، 500، 859	مصطفى صبري 102
(هـ)	مطرف 305، 456، 458
هشام بن عمار 475، 476	معاذ بن جبل 464
(و)	معاوية 893، 894
الونشريسي 106، 107، 113	معمر بن عبد الله 952
وهبة الزحيلي 39	المعوذ بن عفراء 475، 479
(ي)	المفضل 74
يحيى القطان 474	المقري 106، 107، 724
يوسف (عليه السلام) 322	المقرزي 679
	مكحول 452
	منصور الزواوي 68
	منصور الهمداني 72

فهرس المصادر والمراجع

● القرآن الكريم

● من كتب التفسير:

- 1 - أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، المتوفى سنة 370هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د - ت).
- 2 - أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله، المعروف بابن العربي، المتوفى سنة 543هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1376هـ - 1957م.
- 3 - تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، (د - ت).
- 4 - تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، المتوفى سنة 774هـ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د - ت).
- 5 - التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، المتوفى سنة 606هـ، التزام عبد



- الرحمن ميدان، الجامع الأزهر بمصر، الطبعة الأولى، (د-ت).
- 6 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة 671هـ، دار الكتاب العربي، (د-ت).
- 7 - الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة 671هـ، طبعة دار الكتاب العربية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية 1387هـ - 1997م.
- 8 - صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت - الطبعة الرابعة 1402هـ - 1981م.
- 9 - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد ابن علي الشوكاني، المتوفى سنة 1250هـ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، (د-ت).
- 10 - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، المتوفى سنة 538هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (د-ت).
- 11 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المتوفى سنة 546هـ، وزارة الأوقاف والشؤون المغربية، (د-ت).
- 12 - معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زادان الفراء، المتوفى سنة 207هـ دار السرور، بيروت - لبنان، (د-ت).

● من كتب السنة وعلومها:

- 1 - أثر الحديث الشريف، محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، الطبعة الثالثة 1401هـ - 1990م.



- 2 - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، المعروف بابن عبد البر، المتوفى سنة 463هـ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، دار الوعي، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.
- 3 - إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، أبو عبد الله محمد الوشتاني الأبي، المتوفى سنة 821هـ أو 823هـ، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1328هـ.
- 4 - بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، تصحيح وتعليق محمد حامد الفقي، دار الفكر، (د - ت).
- 5 - البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، إبراهيم بن محمد بن كمال الدين، الشهير بابن حمزة الحسيني الحنفي الدمشقي، المتوفى سنة 1120هـ، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
- 6 - التيسير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المتوفى سنة 1031هـ، المطبعة المصرية، بيولاك، (د - ت).
- 7 - حاشية السندي على البخاري، محمد عبد الهادي الهندي، المتوفى سنة 1138هـ، المطبعة الميمنية بمصر 1320.
- 8 - سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الكحلاني الصنعاني، المعروف بالأمير، المتوفى سنة 1182هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د - ت).



- 9 - سنن أبي داود بشرح عون المعبود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، المتوفى سنة 275هـ، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية 1388هـ - 1969م.
- 10 - سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د - ت).
- 11 - سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
- 12 - السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة 458، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدين، الهند، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1352هـ.
- 13 - سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي، أحمد بن شعيب الخراساني، المتوفى سنة 303هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 14 - شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة، زين الدين العراقي، المتوفى سنة 806هـ، المطبعة الجديدة 1340هـ.
- 15 - شرح صحيح مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، تحقيق الحسيني أبو فرحة وآخرون، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د - ت).
- 16 - شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، المتوفى سنة 321هـ، تحقيق محمد زهري النجار، مطبعة الأنوار المحمدية، (د - ت).
- 17 - شرح موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي الزرقاني، المتوفى سنة 1122هـ، طبعة مصطفى الحلبي، (د - ت).



- 18 - شرح النووي على صحيح مسلم، محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة 676هـ، تحقيق عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د - ت).
- 19 - شرح النووي على صحيح مسلم، محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة 676هـ، المطبعة المصرية ومكتبتها، (د - ت).
- 20 - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، المتوفى سنة 256هـ، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الثالثة 1996م.
- 21 - صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م.
- 22 - صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المتوفى سنة 261هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى 1991م.
- 23 - عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود ابن أحمد المشهور بالعيني، المتوفى سنة 855هـ، دار الطباعة العامة، (د - ت).
- 24 - عون المعبود شرح سنن أبي داود، أبو عبد الرحمن شرف الحق، الشهير بمحمد أشرف آبادي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية 1388هـ - 1969م.
- 25 - فتح الباري شرح صحيح البخاري، شهاب الدين أبو الفضل أحمد ابن علي الكناني العسقلاني، المعروف بابن حجر، المتوفى سنة



852هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1378هـ.

26- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، مع مختصر شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني، أحمد عبد الرحمن البناء، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، (د - ت).

27- فتح العلام لشرح بلوغ المرام، أبو الخير الحسن بن محمد صديق ابن حسن بن علي القوجي البخاري الهندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

28- القبس في شرح موطن مالك، أبو بكر بن العربي المعافري، المتوفى سنة 543هـ، تحقيق محمد عبد الكريم ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1991م.

29- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العباسي، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1409هـ - 1989م.

30- كشف المغطي من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ، محمد الطاهر بن عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976م.

31- المسند أحمد بن حنبل، المتوفى سنة 189هـ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة 1954م.

32- مشارق الأنوار، القاضي عياض بن موسى اليحصبي، المتوفى سنة 539هـ، مطبعة المغرب 1333هـ.

33- المصنف، عبد الرزاق همام الصنعاني، المتوفى سنة 211هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، جنوب إفريقيا،



- باكستان، كجرات الهند 1392هـ - 1972م.
- 34 - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، توثيق وتحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، مطبعة دار الكتب 1974م.
- 35 - المنتقى شرح موطأ الإمام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رحمه الله، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي، المتوفى سنة 494هـ، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى 1331هـ.
- 36 - موطأ الإمام محمد، محمد بن حسن الشيباني، المتوفى سنة 189هـ، طبعة اليوسفي 1315هـ.
- 37 - الموطأ مالك بن أنس، المتوفى سنة 177هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث القاهرة، الطبعة الثانية 1993م.
- 38 - نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي، المتوفى 762هـ، دار الحديث، (- - ت).
- 39 - النكت على كتاب ابن الصلاح، الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، تحقيق ربيع بن هادي عمير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.
- 40 - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار، محمد ابن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة 1250هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، (د - ت).

● من كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية:

- 1 - الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.



- 2 - الأشباه والنظائر، زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم، المتوفى سنة 907هـ، تحقيق وتقديم محمد مطيع الحافظ، دار الفكر للنشر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1986م.
- 3 - أصول السرخسي، أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المتوفى سنة 490هـ، دار الكتاب العربي 1372هـ.
- 4 - أصول الفقه، محمد أبو زهرة، دار الثقافة العربية، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، (د - ت).
- 5 - أصول الفقه، محمد الخضري، الطبعة السادسة 1389هـ - 1969م، بدون بيان للمطبعة ومكان الطبع.
- 6 - التحصيل من المحصول، سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي، المتوفى سنة 686هـ، دراسة وتحقيق عبد الحميد علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1988م.
- 7 - تخریج الفروع على الأصول، شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني، مكتبة العيكان، الطبعة الأولى 1420هـ.
- 8 - تلقیح الفہوم من تنقیح صیغ العموم، خليل بن كلکید العلائي، تحقيق محمد بن عبد الله إسحاق آل الشيخ، الطبعة الأولى 1403هـ - 1983م.
- 9 - تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، محمد بن علي حسين، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى 1346هـ.
- 10 - حجة القياس في أصول الفقه، عمر مولود عبد الحميد، منشورات عن جامعة بنغازي، (د - ت).
- 11 - الرسالة، محمد إدريس الشافعي، المتوفى سنة 204هـ، تحقيق محمد



- سيد الكيلاني ومصطفى الحلبي، الطبعة الأولى 1388هـ.
- 12 - شرح الإسئوي نهاية السول، جمال الدين عبد الرحيم الإسئوي، المتوفى سنة 772هـ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده بالأزهر، مصر، (د - ت).
- 13 - شرح البدخشي منهاج العقول على منهاج الأصول في علم الأصول، محمد بن الحسن البدخشي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر، (د - ت).
- 14 - شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، محمد بن أحمد بن عبد العزيز النجار، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر بدمشق 1400هـ - 1980م.
- 15 - شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك العلة، أبو حامد الغزالي، المتوفى سنة 505هـ، تحقيق حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد ببغداد، الطبعة الأولى، (د - ت).
- 16 - غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحنفي الحموي، المتوفى سنة 1098هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م.
- 17 - فتح الودود علي مراقي السعود، محمد يحيى بن محمد الولاني الشنقيطي، المتوفى سنة 1320، المطبعة المولدية بفاس العليا المحمية، الطبعة الأولى 1327هـ.
- 18 - الفروق، أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 19 - فواتح الرحموت، عبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري،



- المطبعة الأميرية، ببلاق مصر، الطبعة الأولى 1324هـ.
- 20- القواعد في الفقه الإسلامي، أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي، مراجعة وتقديم طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية حسين محمد مبابي، الطبعة الأولى 1392هـ - 1972م.
- 21- كشف الأسرار، أبو البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي، المطبعة الأميرية، الطبعة الأولى 1316م.
- 22- كشف الأسرار من أصول فخر الإسلام، علاء الدين عبد العزيز أحمد النجاري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان 1394هـ - 1974م.
- 23- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م.
- 24- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر لابن قدامة، محمد أمين المختار الشنقيطي، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، (د - ت).
- 25- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة 505هـ، المطبعة الأميرية ببلاق مصر المحمية، الطبعة الأولى 1324هـ.
- 26- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، المتوفى سنة 970هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 27- نبراس العقول، عيسى منون، مطبعة التضامن الأخوي، الطبعة الأولى 1345هـ.
- 28- نيل السؤل على مرتقى الأصول، محمد بن يحيى بن محمد المختار



ابن الطالب عبد الله الحوضي الولاتي، المتوفى سنة 1320هـ،
المطبعة المولاوية بفاس العليا المحمية، الطبعة الأولى 1327هـ.

● من كتب الفقه الحنفي:

- 1 - الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
- 2 - الأصل المعروف بالمبسوط، أبو عبد الله محمد بن حسن الشيباني، المتوفى سنة 189هـ، تصحيح وتعليق أبو الوفاء الأفغاني، عالم الكتب بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.
- 3 - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، الملقب بملك العلماء، المتوفى سنة 587هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان الطبعة الثانية 1402هـ - 1982م.
- 4 - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، المتوفى سنة 743هـ، المطبعة الأميرية ببولاق 1314هـ.
- 5 - تحفة الفقهاء، علاء الدين السمرقندي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 6 - جامع الرموز شرح مختصر الوقاية، شمس الدين محمد الخراساني، المتوفى سنة 962هـ، طبعة الميرية بقزان، (د - ت).
- 7 - حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد أمين الشهير بابن عابدين، المتوفى سنة 1252هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1386هـ - 1966م.
- 8 - خزانة الفقه وعيون المسائل، أبو الليث نصر بن محمد أحمد بن



- إبراهيم السمرقندي، تحقيق وتقديم صلاح الدين الناهي، شركة الطبع والنشر الأهلية بغداد 1385هـ - 1965م.
- 9 - درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، منشورات مكتبة النهضة، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 10 - الدر المختار شرح تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، محمد علاء الدين علي الحصني العباسي، المتوفى سنة 1088هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1336هـ - 1966م.
- 11 - الدر المتقى في شرح الملتقى، محمد بن علي محمد بن علي الحصني الدمشقي، المتوفى سنة 1088هـ، دار الطباعة العامرة، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع 1316هـ.
- 12 - شرح بداية المبتدى على الهداية، برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، المتوفى سنة 593هـ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية بمصر، (د - ت).
- 13 - شرح العناية على الهداية، أكمل الدين محمد بن محمود البابر تي، المتوفى سنة 786هـ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية بمصر، (د - ت).
- 14 - فتاوى قاضيخان، حسن بن منصور بن محمود فخر الدين قاضيخان الفرغاني، المتوفى سنة 592هـ، الطبعة الثالثة 1993م، بدون بيان للمطبعة، ومكان الطبعة.
- 15 - الفتاوى الهندية، أبو المظفر محيي الدين محمد أورتك، المطبعة الأميرية ببولاق 1310هـ.
- 16 - فتح القدير على الهداية، محمد بن عبد الواحد المشهور بابن همام



- الدين الاسكندري، المتوفى سنة 861هـ، مصطفى الحلبي، 1350.
- 17- الكفاية لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني على الهداية، المطبعة الميمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخويه بمصر، (د-ت).
- 18- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي، أحد علماء القرن الثالث عشر، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان (د-ت).
- 19- المبسوط، شمس الدين السرخسي، المتوفى سنة 490هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، (د-ت).
- 20- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، عبد الله بن محمود بن سليمان المعروف بداماد أفندي، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، دار الطبعة العامة 1316هـ.

● من كتب الفقه المالكي:

- 1 - الإشراف على نكت مسائل الخلاف، لأبي محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، المتوفى سنة 433. مطبعة الإرادة، (د-ت).
- 2 - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة 595هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1398هـ - 1978م.
- 3 - بلغة السالك لأقرب المسالك، لأحمد الصاوي المتوفى سنة 1241هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1340هـ.
- 4 - التاج والإكليل لمختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري الشهير بالمواق، المتوفى سنة 897هـ، ملتزم الطبع والنشر مكتبة النجاح - طرابلس، ليبيا، (د-ت).



- 5 - تبين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، لمحمد الشيباني ابن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1409هـ - 1988م.
- 6 - التفريع، لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن ابن الجلاب البصري المتوفى سنة 378هـ، تحقيق حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ - 1987م.
- 7 - تكميل المنهج، لمحمد الأمين بن أحمد زيدان الشنقيطي، دار الكتاب المصري (د - ت).
- 8 - التوضيح، لخليل بن إسحاق المالكي، المتوفى سنة 776هـ، مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، رقم المخطوط 12739.
- 9 - حاشية البناني على شرح الزرقاني، لمحمد البناني، توفي سنة 1194هـ، دار الفكر، بيروت (د - ت).
- 10 - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقي توفي سنة 1230هـ، طبعة دار إحياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركاه (د - ت).
- 11 - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل، لمحمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني، المتوفى سنة 1230هـ، المطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية، طبعة أولى 1306هـ.
- 12 - حاشية علي العدوي على شرح الخرشي، المتوفى سنة 1289هـ، المطبعة العامرة الشرقية بشارع الخرنفش بمصر، الطبعة الأولى 1316هـ.
- 13 - الذخيرة، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة 684هـ، دار الغرب الإسلامي، طبعة أولى 1994م.



- 14- شرح ابن ناجي على متن الرسالة، لقاسم بن عيسى ابن ناجي التتوخي القيرواني، المتوفى سنة 838، المطبعة الجمالية بمصر، 1332هـ - 1914م.
- 15- شرح حدود ابن عرفة، لمحمد الرصاع، المتوفى سنة 894 هـ، طبعة تونس، طبعة أولى (د-ت).
- 16- شرح الخرشي على مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد الخرشي، المتوفى سنة 1101هـ، المطبعة العامرة الشرقية بشارع الخرنفش، الطبعة الأولى 1316هـ.
- 17- شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل، لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني، المتوفى سنة 1099، دار الفكر، بيروت (د-ت).
- 18- شرح زروق على متن الرسالة، لأحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي المعروف بزروق، المتوفى سنة 899هـ، المطبعة الجمالية بمصر، 1332هـ - 1914م.
- 19- الشرح الصغير، لأحمد بن محمد بن أحمد الدردير، المتوفى سنة 1201هـ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة 1372هـ - 1952م.
- 20- الشرح الكبير، لأحمد الدردير، المتوفى سنة 1201هـ، بدار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي وشركاه، (د-ت).
- 21- شرح ميارة الفاسي على تحفة الحكام، لمحمد بن أحمد ميارة الفاسي، دار الفكر (د-ت).
- 22- عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس، المتوفى سنة 612هـ، تحقيق محمد أبو الأجفان وعبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995م.



23- القوانين الفقهية، لمحمد بن أحمد بن عبد الله الكلبي الغرناطي المعروف بابن جزى، المتوفى سنة 741، مطبعة النهضة، تونس 1344هـ - 1926م.

24- المدونة الكبرى، أبو سعيد عبد السلام سحنون التنوخي، المتوفى سنة 240هـ، طبعة 1323هـ بمطبعة السعادة بمصر، دار صادر، بيروت.

25- المعونة على مذهب عالم المدينة الإمام مالك بن أنس، للقاضي عبد الوهاب البغدادي، المتوفى سنة 422هـ، تحقيق ودراسة، حميش عبد الحق، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1415هـ - 1995م.

26- المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، لأبي عيسى المهدي الوزاني، المتوفى سنة 1342هـ، طبعة فاس 1328هـ.

27- المقدمات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفى سنة 520هـ، مطبعة السعادات، لصاحبها محمد إسماعيل (د-ت).

28- مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بالخطاب، المتوفى سنة 945هـ، مكتبة النجاح، ليبيا (د-ت).

29- النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة 386هـ - 1987م.

● من كتب الفقه الشافعي:

1 - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد الشربيني الخطيب، دار الخير للنشر والتوزيع، بيروت - دمشق، (د-ت).



- 2 - الأم، محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة 204هـ، دار المعرفة بيروت - لبنان، (د - ت).
- 3 - تحفة المحتاج، أحمد بن محمد بن علي المكي، المعروف بابن حجر الهيثمي، المتوفى سنة 974هـ، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1315هـ.
- 4 - تكملة المجموع شرح المذهب، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، المتوفى سنة 657هـ، الناشر زكرياء علي يوسف، مطبعة العاصمة، (د - ت).
- 5 - توشيح علي بن القاسم فوت الحبيب القريب، محمد بن عمر الجاوي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه بجوار المشهد الحسيني بمصر، (د - ت).
- 6 - جواهر العقود ومعين القضاة الموقعين والشهود، شمس الدين محمد ابن أحمد المنهاجي الأسيوطي، طبع على نفقة محمد سرور الصبان وزير المالية والاقتصاد والمواصلات بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1374هـ - 1955م.
- 7 - روضة الطالبين، أبو زكرياء يحيى شرف الدين النووي، المتوفى سنة 676هـ، المكتب الإسلامي بدمشق 1388هـ.
- 8 - زاد المحتاج بشرح المنهاج، عبد الله بن حسن الحسن الكوهجي، تحقيق ومراجعة عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الشؤون الدينية بدولة قطر، (د - ت).
- 9 - السراج الوهاج، محمد الزهري الغمراوي، دار الجيل، بيروت - لبنان 1408هـ - 1987م.
- 10 - شرح غاية التقريب، أبو شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد



- الأصفهاني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د - ت).
- 11 - فتح العزيز شرح الوجيز، للرافعي، مطبعة التضامن الأخوي بمصر 1374هـ.
- 12 - فتح القريب المجيب على الكتاب المسمى التقريب، محمد بن القاسم الغزي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (د - ت).
- 13 - المجموع شرح المذهب، أبو زكرياء يحيى بن شرف النووي الشافعي، المتوفى 676هـ، مطبعة العاصمة، الناشر زكرياء علي يوسف، (د - ت).
- 14 - مختصر المزني بهامش الأم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني، المتوفى سنة 363هـ، طبعة دار الشعب، (د - ت).
- 15 - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شمس الدين محمد ابن الخطيب الشربيني، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1478هـ - 1997م.
- 16 - المذهب في فقه الإمام الشافعي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يونس الفيروزآبادي الشيرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1419هـ - 1999م.
- 17 - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، محمد بن أبي العباس أحمد بن شهاب الدين الرملي، المتوفى سنة 1004هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأخيرة.

● من كتب الفقه الحنبلي:

- 1 - بلغة الساغب ويغية الراغب، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله



ابن تيمية، المتوفى سنة 622هـ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1417هـ - 1997م.

2 - زاد المعاد في هدي خير العباد محمد ﷺ خاتم النبيين وإمام المرسلين، ابن قيم الجوزية، المتوفى سنة 751هـ، المطبعة المصرية (د - ت).

3 - شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى شرح المنتهى، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، المتوفى سنة 1046هـ، المكتبة السلفية، لصاحبها محمد عبد المحسن الكتبي بباب الرحمة بالمدينة المنورة، (د - ت).

4 - غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، منشورات المؤسسة السعدية بالرياض، الطبعة الثانية 1401هـ.

5 - الكافي في فقه الإمام المبجل، أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، المتوفى 620هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق، الطبعة الخامسة 1408هـ - 1988م.

6 - كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، المتوفى سنة 1046هـ، تحقيق أبو عبد الله محمد حسن إسماعيل الشافعي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ.

7 - كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي الحنبلي، المتوفى سنة 1046هـ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة 1394هـ.

8 - متن الإقناع، مرسي بن أحمد الحجاوي الصالحي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د - ت).



9 - مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد ابن القاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض 1412هـ - 1991م.

10 - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى السيوطي الرحيباني، الطبعة الثالثة 1421هـ - 2000م، بدون بيان للطباعة والنشر.

11 - المطلع على أبواب المقنع للبعلي، المكتب الإسلامي بدمشق 1385هـ.

12 - المغني، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة 620هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.

13 - المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المتوفى سنة 620هـ، مكتبة الرياض الحديثية الرياض 1400هـ - 1980م.

14 - منتهى الإرادات، تقي الدين الفتوحي الحنبلي المصري، الشهير بابن النجار، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، عالم الكتب، الطبعة الثانية 1416هـ - 1996م.

● من كتب الفقه الظاهري:

1 - المحلى، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، المتوفى سنة 456هـ، الناشر مكتبة الجمهورية العربية بمصر، لصاحبها عبد الفتاح عبد الحميد مراد 1389هـ - 1969م.



● كتب فقهية حديثة:

- 1 - أحكام عقد البيع في الفقه الإسلامي المالكي، محمد سكحال المحاجي، دار حزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
- 2 - أحكام المعاملات الشرعية، على الخفيف، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.
- 3 - أحكام المعاملات، كامل موسى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1415هـ - 1994م.
- 4 - البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على مشروعيتها، محمد توفيق رمضان البوطي، دار الفكر دمشق سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م.
- 5 - تبديد الأوهام فيما يتعلق بفوائد البنوك والأحكام من أحكام، يحيى هاشم فرغل طبعة 1419هـ - 1998م.
- 6 - تبيين المسالك لتدريب السالك إلى أقرب المسالك، محمد الشيباني ابن محمد بن أحمد الشنقيطي الموريتاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1409هـ - 1988م.
- 7 - الجامع في أصول الربا، رفيق المصري، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية 1422هـ - 2001م.
- 8 - الربا ونظرة الإسلام إليه، محمد عز الدين الغرياني، مخطوط في مكتبة الوالد، بتاجوراء طرابلس.
- 9 - شبهات معاصرة لاستحلال الربا، صالح فوزان الفوزان، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1412هـ - 1999م.
- 10 - عقد السلم في الشريعة الإسلامية عرض منهجي مقارن، نزيه حماد،



- دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع دمشق، الدار الشامية للطباعة والنشر بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.
- 11 - العقود المسماة في الفقه الإسلامي عقد البيع، مصطفى أحمد الزرقاء، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م.
- 12 - العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق سورية، الطبعة الأولى 1987م.
- 13 - الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، الصديق محمد الأمين الضير، دار الجيل بيروت، الطبعة الثانية 1410هـ - 1990م.
- 14 - فتاوى مصطفى الزرقاء، اعتنى بها محمد أحمد مكي، تقديم يوسف القرضاوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية 1422هـ - 2001م.
- 15 - فتاوى معاصرة، وهبة الزحيلي، تحرير محمد وهبي سليمان، دار الفكر، الطبعة الأولى 1424هـ - 2003م.
- 16 - الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، مطبعة طربين - دمشق، الطبعة العاشرة 1387هـ - 1968م.
- 17 - الفقه الإسلامي وأدلته الشامل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية، وهبة الزحيلي، دار الفكر، الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م.
- 18 - الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، فقه المعاملات، محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية صيدا، بيروت 1424هـ - 2003م.
- 19 - المدخل إلى نظرية الالتزام العامة، مصطفى الزرقاء، مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الثالثة 1958م.



- 20 - المدخل الفقهي العام، مصطفى أحمد الزرقاء، مطبعة طربين، دمشق 1387هـ - 1968م.
- 21 - المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، محمد مصطفى شلبي، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان 1403هـ - 1983م.
- 22 - المعاملات المالية الإسلامية في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، دار النفائس بالأردن، (د - ت).
- 23 - المعاملات المالية المعاصرة، وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الأولى 1421هـ - 2002م.
- 24 - الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، أحمد فراج حسين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 1999م.
- 25 - الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، مدينة مصر 1416هـ - 1996م.
- 26 - النظريات الفقهية، محمد الزحيلي، دار القلم دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ - 1993م.
- 27 - النقود واستبدال العملات، علي السالوس، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى 1985م.

● من كتب اللغة:

- 1 - التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، المتوفى سنة 816هـ، مكتبة لبنان ناشرون، (د - ت).
- 2 - تهذيب التهذيب، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق:



- عبد الله درويش، الدار المصرية للتأليف والترجمة، (د - ت).
- 3 - جمهرة اللغة، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الطبعة الأولى 1345.
- 4 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، المتوفى سنة 393هـ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية 1399هـ - 1979م.
- 5 - القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، المتوفى سنة 817هـ، شركة فن للطباعة، الطبعة الخامسة، (د - ت).
- 6 - القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، المتوفى سنة 817هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1987م.
- 7 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور، المتوفى سنة 711هـ، دار صادر بيروت، (د - ت).
- 8 - مختار القاموس مرتب على طريقة مختار الصحاح والمصباح المنير، الطاهر أحمد الزاوي الطرابلسي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى 1383هـ.
- 9 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المتوفى سنة 770هـ، تصحيح حمزة فتح الله، المطبعة الكبرى الأميرية، بيولاقي مصر المحمية، الطبعة الثانية 1324هـ - 1906م.
- 10 - معجم المقاييس في اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، المتوفى سنة 395هـ، دار الكتب العلمية إسماعيليان بحص إيران، (د - ت).



- 11 - المعجم الوسيط، مجموعة من العلماء، مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر، شركة مساهمة مصرية 1380هـ - 1960م.
 - 12 - المنجد في الأدب والعلوم، فردينيان توتل، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، (د-ت).
 - 13 - المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني، الناشر مكتبة الجامعة الأزهرية، (د-ت).
 - 14 - النظم المستعذب في شرح غريب المذهب، محمد بن أحمد بن بطلال الركبي، إشراف صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر للطباعة والنشر 1419هـ - 1999م.
- من كتب السير والتاريخ والتراجم:
- 1 - ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي، دار التربية بغداد، (د-ت).
 - 2 - أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة 630هـ، تحقيق: محمود فايد ومحمد عاشور، دار الشعب، القاهرة - مصر، (د-ت).
 - 3 - الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، تحقيق: محمد علي البخاري، دار نهضة مصر القاهرة، (د-ت).
 - 4 - الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة 1980م.
 - 5 - أنيس الفقهاء للقونوي، تحقيق أحمد عبد الرزاق الكيسي، دار الوفاء بجدة 1406هـ.



- 6 - البداية والنهاية، ابن كثير، منشورات مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الرابعة 1982م.
- 7 - بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1977م.
- 8 - بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د - ت).
- 9 - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، نشر مركز المخطوطات والتراث، الكويت 1407هـ - 1987م.
- 10 - تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبد التواب، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، (د - ت).
- 11 - تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، حسن إبراهيم حسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1967م.
- 12 - التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الأولى 1967م.
- 13 - تاريخ الأمم الإسلامية الدولة العباسية، محمد الخضري بك، دار المعرفة، بيروت، (د - ت).
- 14 - تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الفكر بيروت، (د - ت).
- 15 - تاريخ ابن خلدون، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت 1399هـ - 1979م.



- 16 - تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- 17 - تاريخ التربية الإسلامي، أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة 1966م.
- 18 - تاريخ قضاة الأندلس، أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1982م.
- 19 - تاريخ المذاهب الإسلامية في تاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة، ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، (د - ت).
- 20 - تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي 1996م.
- 21 - تاريخ النقد الأدبي عند العرب، إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الرابعة 1983م.
- 22 - ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تحقيق: أحمد بكر، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د - ت).
- 23 - تعريف الخلف، محمد بن إبراهيم الغول الحنفاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، المكتبة العتيقة تونس، الطبعة الأولى 1402هـ - 1982م.
- 24 - تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة 852هـ، دار صادر، بيروت، (د - ت).
- 25 - توشيح الديباج، بدر الدين القرافي، أحمد الشتيوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1403هـ.



- 26 - جذوة الاقتباس، أحمد المكناسي، دار المنصور، الرباط 1973م.
- 27 - جمهرة تراجم الفقهاء المالكية، قاسم علي سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
- 28 - الحروب الصليبية والأسرة الزنكية، أحمد شاكر أبو بدر، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، (د - ت).
- 29 - حسن المحاضرة، جلال الدين السيوطي، طبعة مصر 1299هـ.
- 30 - الخطط التوفيقية الجديدة، علي مبارك، طبعة مصرية 1304هـ.
- 31 - الديباج المذهب، إبراهيم بن علي بن فرحون، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة تونس 1975م.
- 32 - الذيل على الروضتين، أبو شامة الدمشقي، نشر عزت العطار، دار الجيل، بيروت، (د - ت).
- 33 - رحلة ابن جبير، دار الكتب، بيروت، دار التحرير للطبع والنشر والتوزيع 1978م.
- 34 - رحلة القلصادي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للنشر والتوزيع 1978م.
- 35 - روضات الجنات، محمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية علي الحجر، بدون بيان لمكان الطبعة.
- 36 - الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصالحية، شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن المقدسي الشافعي، دار الجيل بيروت، (د - ت).



- 37 - سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: صبري سعيد، المكتبة التوفيقية، (د - ت).
- 38 - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 39 - شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت - لبنان.
- 40 - الشرق الأدنى في العصور الإسلامية، الأيوبيين، السيد الباز العريني، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (د - ت).
- 41 - الصلة، أبو القاسم خلف بن عبد الملك (المعروف بابن بشكوال)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثانية 1944م.
- 42 - الطالع السعيد، كمال الدين الأدفوي، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة 1966م.
- 43 - طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1403هـ.
- 44 - طبقات الشافعية، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م.
- 45 - العالم الإسلامي في العصر العباسي، حسن أحمد محمود وأحمد إبراهيم الشريف، ملتزم الطباعة والنشر، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية 1987م.
- 46 - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأندلسي التكروري الشافعي (المعروف بابن



- الملقن)، تحقيق: أيمن نصر الزهري وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1417هـ - 1967م.
- 47 - عنوان الدراية، أبو القاسم الفبريني، تحقيق: رابع بو نار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981م.
- 48 - غاية المنتهى في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة 1402هـ - 1982م.
- 49 - غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، نشر برجشقر، (د - ت).
- 50 - الفتح المبين في طبقات الأصوليين، عبد الله مصطفى المراغني، مطبعة أنصار السنة المحمدية، الطبعة الأولى، (د - ت).
- 51 - الفوائد البهية في تراجم الحنفية مع التعليقات السنية على الفوائد البهية، ابن الحسنات محمد الحي الكنوي، مطبعة الخزانة بقران 1321هـ.
- 52 - فوات الوفيات، محمد بن شاکر الکتبی، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د - ت).
- 53 - في التاريخ العباسي الأندلسي، أحمد مختار العبادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- 54 - كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (المعروف بالخطط المقرئية)، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي المقرئ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، (د - ت).
- 55 - كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد، (د - ت).



- 56- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1404هـ - 1984م.
- 57- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت - لبنان، (د - ت).
- 58- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى بغداد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د - ت).
- 59- معجم المحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي أبو عبد الله، دار النشر مكتبة الصديق الطائف، الطبعة الأولى 1408.
- 60- معرفة طبقات القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ.
- 61- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مكتبة المثنى بغداد، (د - ت).
- 62- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيية إلى الحرمين مكة وطيبة، أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الشركة التونسية للتوزيع، (د - ت).
- 63- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن الأتابكي، مطابع كوستاتوماس، (د - ت).
- 64- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنيكي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس الطبعة الأولى 1989م.
- 65- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى بغداد، (د - ت).



66- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: بشار عواد وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1995م.

67- الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب (الشهير بابن قنفذ القسطنطيني)، تحقيق: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة 1983م.

68- وفيات الأعيان، أحمد بن يحيى بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.

● من الموسوعات والدوريات:

1 - مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، بجدة 1410هـ - 1990م.

2 - موسوعة جمال عبد الناصر في الفقه الإسلامي، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1388هـ.

3 - الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من العلماء والأطباء والأساتذة، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1419م.

4 - الموسوعة الفقهية، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، طباعة ذات السلاسل، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م.

5 - الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، عبد العزيز بن عبد الله، نشر وزارة الأوقاف المغربية، (د-ت).

6 - موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى 1998م.



7 - الموسوعة الموسيقية الشاملة، يوسف عبيد، دار الفكر اللبناني، (د - ت).

● من المراجع العامة:

1 - الاتصالات السلوكية واللامسلوكية في الوطن العربي، بحث مقدم من ميسر حمدون سليمان، طبعة مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1982م.

2 - إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار الفكر، الطبعة الأولى 1395هـ.

3 - اختلاف الفقهاء، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، (د - ت).

4 - أعلام الموقعين عن رب العالمين، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر (المعروف بابن قيم الجوزية)، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية 1388هـ.

5 - إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (الشهير بابن قيم الجوزية)، دار المعرفة بيروت - لبنان، (د - ت).

6 - إيضاح الدلالات في سماع آلاات، عبد الغني النابلسي، تحقيق: أحمد راتب حموش، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة الأولى 1401هـ - 1981م.

7 - دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة 1978م.

8 - السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد علي الشوكاني، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ومحمود أمين النواري، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني 1404هـ.



- 9 - صبح الأعشى، أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د - ت).
- 10 - ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، (د - ت).
- 11 - علم النبات، محمود ميلود خليفة وآخرون، طبعة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والتكوين 2001م.
- 12 - كشف النقاب الحاجب عن مصطلح ابن الحاجب، إبراهيم بن علي ابن فرحون، دراسة وتحقيق: حمزة أبو فارس وعبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، (د - ت).
- 13 - كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر المكي الهيثمي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دتر الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.
- 14 - ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، السيد أبو الحسن علي الحسيني الندوي، الطبعة السابعة 1967م. بدون ذكر للمطبعة.
- 15 - المباحث الأصلية، أحمد بن محمد بن عجيبة الحسني، تصحيح: محمد عبد الرحيم، دار الإيمان دمشق - بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.
- 16 - نظرية العقد، ابن تيمية، مركز الكتاب للنشر مصر الجديد، (د - ت).

فهرس الموضوعات

فهرس الجزء الأول

7	بيان
9	إهداء
11	شكر وتقدير
13	كلمة العلامة الأستاذ محمد التركي التاجوري
21	كلمة العلامة الدكتور: العبيد معاذ الشيخ
23	مُقدِّمة
24	أهداف الرسالة
26	أهمية الرسالة
27	موضوع الرسالة
28	سبب اختياري للموضوع
29	البحوث السابقة
29	خطة البحث



34	منهجي في البحث
37	المصطلحات
37	أهم المصادر والمراجع
القسم الأول: دراسة ابن الحاجب وكتابه الجامع		
43	المبحث الأول: الوضع السياسي زمن ابن الحاجب
44	أسباب الحروب الصليبية
49	الحروب بعد صلاح الدين
50	اتجاهات سلاطين الدولة الأيوبية
53	المبحث الثاني: الوضع الثقافي زمن ابن الحاجب
55	مستوى المدارس
55	المناهج المدروسة
58	توفير المكتبات
58	مستوى التحصيل
60	العوامل المؤثرة في النهضة الثقافية
63	المبحث الثالث: التعريف بابن الحاجب
64	المطلب الأول: اسمه ولقبه
64	المطلب الثاني: مولده
64	المطلب الثالث: تعلمه
65	المطلب الرابع: شيوخه
68	المطلب الخامس: تلاميذه
72	المطلب السادس: مؤلفاته



75	المطلب السابع: تعليمه
75	المطلب الثامن: مكانته
77	المطلب التاسع: موقفه من الفساد
78	المطلب العاشر: وفاته
79	المبحث الرابع: التعريف بالجامع
80	المطلب الأول: عنوان الجامع
82	المطلب الثاني: سبب تأليفه
87	المطلب الثالث: محتوياته
89	المطلب الرابع: طريقته
95	المطلب الخامس: أهميته
96	المطلب السادس: ثقة أهل العلم به
99	المطلب السابع: ثناء العلماء عليه
101	المطلب الثامن: المآخذ عليه ومناقشتها
105	المطلب التاسع: الفقه بعد جامع الأمهات
108	المطلب العاشر: شراح جامع الأمهات
114	المطلب الحادي عشر: نسخ الكتاب

القسم الثاني: عقد البيع

125	الفصل الأول: العقد من حيث التكوين
127	المبحث الأول: حقيقة البيع ومشروعيته
127	المطلب الأول: حقيقة البيع
140	المطلب الثاني: مشروعية البيع



المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة	144
المبحث الثاني: أركان البيع	149
المطلب الأول: معنى الركن	149
المطلب الثاني: عدد الأركان	153
المطلب الثالث: ركن الصيغة	166
الفرع الأول: مفهوم الصيغة	166
الفرع الثاني: أساليب الصيغة	179
الفصل الثاني: شروط البيع	195
المبحث الأول: مفهوم الشرط وأثر انعدامه	197
المطلب الأول: معنى الشرط	197
المطلب الثاني: أثر انعدام الشرط في العقد	201
المبحث الثاني: شروط العاقد	211
المطلب الأول: شروط العاقد عند الفقهاء	211
المطلب الثاني: مواضع الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء	246

فهرس الجزء الثاني

المبحث الثالث: شروط المعقود عليه	293
المطلب الأول: شروط المعقود عليه عند الفقهاء	293
المطلب الثاني: مواضع الاتفاق بين الفقهاء	426
المطلب الثالث: مواضع الاختلاف بين الفقهاء	429

فهرس الجزء الثالث

الفصل الثالث: بيع الغائب	571
--------------------------	-----



المبحث الأول: معنى البيع الغائب وحكمه	573
المطلب الأول: معنى بيع الغائب	573
المطلب الثاني: حكم بيع الغائب الموصوف	575
المطلب الثالث: حكم بيع الغائب غير الموصوف	585
المبحث الثاني: شروط بيع الغائب وأحكامه	595
المبحث الثالث: ضمان الغائب	611
المبحث الرابع: بيع الأعمى	619

القسم الثالث: الربا والصرف

الفصل الأول: الربا في التقدين	627
المبحث الأول: معنى الربا وحكمه	629
المطلب الأول: معنى الربا	629
المطلب الثاني: حكم الربا	637
المطلب الثالث: حكمة التحريم	642
المبحث الثاني: أقسام الربا وموضوعه	645
المطلب الأول: أقسام الربا	645
المطلب الثاني: موضوع الربا	652
المطلب الثالث: الاختلاف في ربا الفضل	652
المبحث الثالث: حلة النقود	659
المطلب الأول: معنى العلة	659
المطلب الثاني: مسالك العلة	661
المطلب الثالث: علة الربا	664



678	المطلب الرابع: حكم الفلوس
685	الفصل الثاني: الصرف حقيقته شروطه أحكامه
687	المبحث الأول: مفهوم الصرف ومشروعيته
687	المطلب الأول: مفهوم الصرف
692	المطلب الثاني: مشروعية الصرف
695	المبحث الثاني: شروط الصرف
695	الشرط الأول: المماثلة
697	الشرط الثاني: الحلول
698	الشرط الثالث: الخلو من خيار الشرط
699	الشرط الرابع: التقابض
713	المبحث الثالث: المسائل الجائزة والممنوعة في الصرف
713	المسألة الأولى: حكم التوكيل
718	المسألة الثانية: غيبة النقد
721	المسألة الثالثة: حكم المواعدة
728	المسألة الرابعة: تأخير القبض في المجلس
729	المسألة الخامسة: الصرف في الذمة
738	المسألة السادسة: صرف العين المغصوبة
751	المسألة السابعة: صرف الرهن والعارية والوديعة والمستأجر
760	المسألة الثامنة: طوارئ الصرف
795	المسألة التاسعة: اجتماع البيع والصرف
815	المسألة العاشرة: مسألة مد عبوة



فهرس الجزء الرابع

845	المسألة الحادية عشرة: مسألة المحلي
863	المسألة الثانية عشرة: التعامل بالمغشوش
873	المسألة الثالثة عشرة: الربا بين السيد وعبد
880	المسألة الرابعة عشرة: حكم المراطلة
897	المسألة الخامسة عشرة: حكم المبادلة
903	المسألة السادسة عشرة: القضاء بالمساوي والأفضل
918	المسألة السابعة عشرة: قطع النقود
931	الفصل الثالث: الربا في المطعومات
933	المبحث الأول: علة الربا في المطعومات
963	المبحث الثاني: معيار الجنسية
983	المبحث الثالث: وقت المماثلة ومعياريها
1017	الخاتمة والتوصيات
1019	الخاتمة
1023	التوصيات

الفهارس

1027	فهرس الآيات
1033	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة
1043	فهرس الآثار
1047	فهرس القواعد الأصولية والفقهية
1049	فهرس المصطلحات



1057	فهرست الألفاظ اللغوية ..
1063	فهرس المدن والأماكن
1067	فهرس الأعلام
1077	فهرس المصادر والمراجع ..
1111	فهرس الموضوعات



Bibliotheca Alexandrina



1110508

ISBN 978-9959-28-306-1



9 789959 283061



WORLD ISLAMIC CALL SOCIETY
Association Mondiale de L'Appel Islamique